

عدد
١٢٤٥

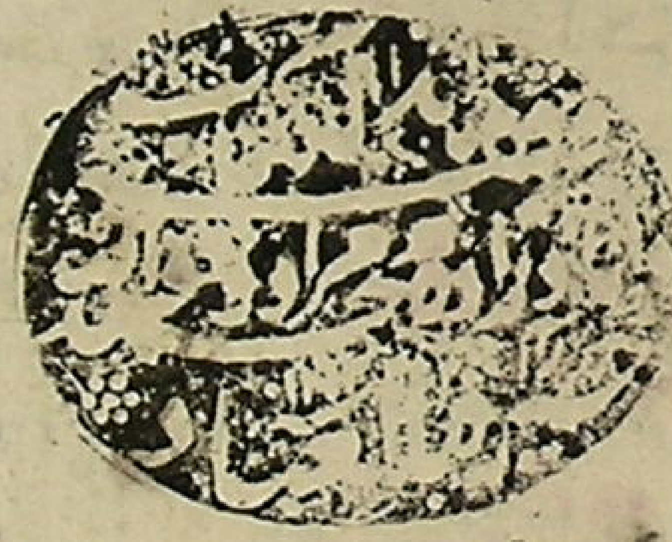
صحيفه ١٧٩ = سنه ٩٠ = سطر ٢٥

١٧

كتاب اجلة التأييد في شرح ادلة التوحيد

للمحقق الجامع بين المنقول والمعقول والذوق علاء الدين
علي بن احمد الهندي الكوكني المهايمي صاحب التفسير المسمى بتبصير
الرحمن شكر الله سعيه ونفع به وجزاه عن الاسلام
والاولياء خيرا آمين وفي هذا الكتاب يليق
ما قيل فدونك كتابا يشد الرحال فيما
دونه ويقف عنده فحول
الرجال ولا يعدونه فانه
عدة المرشدين وعمدة
المسترشدين
الطالبين
للتحقيق
تم

صحيفه	ورقه عدد	سطر
١٧٩	٩٠	٢٥



روية العبر

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم بالخير وطهر عن لوث
الحمد لله على ان كمل على الانسان نعمه بالعرفان فقتح عليه خزاين
الكشف والعيان وايده بادلة العقل من التمثيل والاستقراء والبرهان
بعد ما اشار اليها في القران الذي هو المعجزة الباقية على مر الازمان
من جمعه بين اسرار المعاملة والمكاشفة مقرونة بادلتها التي
عجز عما يدانيها افكار الفلاسفة والبراهمة وساير عقلاء
اهل الاديان بالفاظ يشترك في فهمها اكثر مراتب الانسان
والصلاة على من اتى بها بعد مدة اربعين سنة لا يدري فيها ما الكتاب
والايمان واظهر بها دينه على الدين كله بعد ما اتفق على اطفاء
نوره اهل الضلالة والطغيان فابطل مسلكهم بما ظهر لملته
من علو الشان وسطوع البرهان وقوة الاركان محمد صلى الله
عليه وعلى اله صلاة مستمرة لا تمر بمرور الازمان وبعد
فلما كانت مسئلة التوحيد مما اتفق عليها راي من اتفق الاكثر
على كمالهم في العلم والعمل والتاييد مشار اليها ضمنتها في القران
المجيد والاخبار النبوية الصحيحة الاسانيد وقد نسب العامة
اليوم قايلها الى الضلال البعيد والجنون والزندقة واظهروا عليه
وجوها من التسديد دعاني داعي الحق ان احرر فيها
ما يدل على اختصاصها باهل الصدق بايراد الادلة ودفع الشبه
عسى ان يستفيد بها طلبة اليقين ويتقوى بها قلوب المومنين
ثم وجدت فيها بعض الغلق فرايت ان اشرحها بشرح يشرح
القلوب عن الغلق ويتضمن من الحواشي ما يزيل عن
قلوب الطلبة ما ران عليها من الغواشي مسمى
باجلة التاييد بشرح ادلة التوحيد واسال الله الرحيم
المنعم التواب ان يجعله لي الى زلفى وحسن ماب
الحمد لله الذي يشهد بتوحيده فقال شهد الله انه لا اله الا هو

وذلك

وذلك اقامة البرهان اللمي الدال فيه المؤثر على الاثر على وحدته
في ذاته ومظاهره بان يقال الوجود يقتضي ذاته تحقيقه
فيقتضي تعينه فينحصر في واحد فالوحدة اثر والمؤثر اقتضاء
الذات التعيين وسيجي له مزيد تحقيق وهذا بخلاف البرهان
الاني الدال فيه الاثر على المؤثر ويختص بالملايكة واولي العلم
اذ يستدلون بالحوادث على وجوده ثم على وحدته وهو
ما يقتضيه مراتبهم اولا بحسب الترتيب الطبيعي والصلاة
على رسوله الذي قام بتمهيده بالاشارة الى الادلة البرهانية
والخطابية والجدلية كما قال تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة
والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن وقد فرع عليه
ساير العقايد الاصلية والاحكام الفرعية المفيدة للكشف
عنه وعلى اله الذين بذلوا جهدهم في تاييده بتحرير
العبارات في ايراد الحجج ودفع الشبه وبعد فهذه
ادلة التوحيد وهو اعتقاد وحدة الحق مطلقا عند العامة
وعندنا هو اعتقاد عدم مشاركة شي له في الوجود تشرح
عن افيدة المنكرين الفواد وجه القلب الذي يلي النفس
وهو الذي يسري منه الظلمة الى سايره ظلمات الترديد
اي ظلمات شبه القايلين بتعدد الوجود المبنية على الترديدات
الوهمية اذ يغشيهم اي المنكرين يغشى قلوبهم
رين التقليد اذ زالت اصعب وهي اي ادلة التوحيد
من القران المجيد ايات منها قوله تعالى فاينما تولوا
فثم وجه الله اي فثم ظهوره باسم من اسمايه فوجه
الله متوجه يستند اليه ثم استدل عليه بقوله ان الله
واسع اي ظهوره للمظاهر لانه عليم بها فعلمه متعلق
بها وليس غير ذاته فيستلزم تعلقه تعلق الذات وازلم

نكن عينها ومنها قوله تعالى سنريهم آياتنا في الافاق
وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه اي الظاهر فيها هو
الحق دون ماهياتها فانها عرضية لا ظهور لها الا بواسطة
ظهور الوجود وهذا اشارة الى برهان اني حيث اعتبر [illegible]
فيه دلالة الافاق والانفس عليه ثم اشار الى برهان لمي بقوله اولم
يكف بربك انه على كل شيء شهيد اذ جعل وحدته دليلا على وحدة
الاشياء مع ما فيها من الكثرة ثم اشار الى انه لم يتعدد بتعددها بل
احاط بها بوحدته واخفى كثرتها بوحدته فصار المظهر منها
فقال الا انهم في مرية من لقاء ربهم الا انه بكل شيء محيط
ومنها قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وحصر
هذه الاربعة التي انحصرت الاشيا فيها في ذاته فهو الاول يستند
اليه الكل ابتداء والاخر يرجع اليه الكل انتهاء والظاهر في الكل
ظهور الوجه الواحد في المرايا بحسب اشكالها والوانها
والباطن عنها لان ما ظهر منه لا بد وان يتقيد بالمظهر فلا يظهر
باعتبار اطلاقه في شيء منها ثم استدل على انه كل الوجود بقوله
وهو بكل شيء عليم وذلك لان علمه واحد وهو انما يتعلق بامر
واحد وقد تعلق بالكل فلا بد له من جهة الوحدة وذلك ان الوجود
المشرق عليها واحد والعلم بالذات يستلزم العلم باحوالها
اذا كان تاما ومنها قوله تعالى ونحن اقرب اليه اي الى المحتضر
لانه يمكنه الاطلاع على هذا القرب عند كشف الحجب فكانه مخصوص
به منكم وهذا القرب وان حصل ولكن لا تبصرون لكونكم
محجوبين والمحجوب انما يدرك قرب المكان او الزمان او المناسبة
دون قرب الذات الذي به احاطتها بالكائنات مع التنزه عن
الزمان والمكان والمناسبة ومنها قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان
ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب اليه من حبل الوريد لان ذلك تعلق
علمنا

علمنا بما يوسوس به نفسه والعلم ليس غير الذات فهي محيطة
به بالظهور فيه ومنها قوله تعالى وهو معكم اين ما كنتم اي باشراق
نوره عليكم واحاطة ظهوره بكم من غير اتصال وانفصال ومنها
قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى اشار الى ان الرمي منسوب
اليه في الظاهر منفي عنه في الحقيقة وهو في الحقيقة منسوب الى الله تعالى
اذ الفعل في الظاهر في المظهر دون المظهر اذ لا وجود له بنفسه فلا
فعل له بنفسه ثم لا يشك انه يتعلق قدرته وقدرته ليست غير ذاته
ومنها قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي الآن اذ اسم الفاعل
حقيقة في الحال مجاز في الماضي والاستقبال فدل على ان الموجود في كل شيء
وجه الحق او وجه الشيء الذي يلي الحق لاستنارته بنور وجوده وعلى الاول
يرجع الضمير الى الله تعالى وعلى الثاني الى الشيء وحاصلهما واحد ومنها
قوله تعالى كل من عليها اي على الارض فان خصت لانها عالم
الكون والفساد فيدل ظهور الفناء فيها على ان وجود ما فيها ليس
لذاته دلالة ظاهرة بخلاف ما يتوهم دوام وجوده فانه لا يظهر فيه
ذلك غاية الظهور وليدخل في ذلك الاصنام دخولا اوليا ليتوسل
بذلك الى انها اذا لم تكن موجودة في نفسها فكيف تستحق العبادة
ثم قال ويبقى اي في الكل وجه ربك الظاهر فيه الذي يتوجه اليه
كل ما يكون استناده اليه ثم قال ذو الجلال والاكرام اشارة
الى انه حين ظهوره متصف بالصفات الجلالية السلبية التي تنزه
بها عن التعلق بالحوادث متصف بالصفات الثبوتية الجمالية
وهو وان ظهر من هذه الجهة فهو باق على كماله الازلي متصف
بالصفات القديمة غير حال في الحوادث ولا محل لها فافهم ومنها
قوله تعالى الله نور السموات والارض الاية اي المشرق
عليها بنور وجوده بعد ما رفع الحجب بينه وبين حقايقها
بافادتها استعداد القبول لنوره الذي هو بمنزلة التصقيل

للمرآة لتستعد لتقبول الصور ثم مثله بنور الروح الانساني في البدن
فقال مثل نوره في العالم كمثل نور الروح في مشكوة بدن الانسان فيها
مصباح هو الروح المصباح في زجاجة هي القلب الزجاجة كانها كوكب
دري توقد من شجرة مباركة هي النفس الانسانية القابلة لانواع
الفيوض زيتونة لا شرقية من عالم المجردات التي هي كما لاتها بالفعل
ولا غربية من الاجسام الكثيفة الظلمانية يكاد زيتها اي صفاء
استعدادها يضيء ولو لم تمسسه نار التدبير الروحاني لتعلق
الروح بالحرارة الغريزية ثم قال في حق النور الالهي انه نور على نور
اي اشراق نوره في البدن فوق نور الروح فهو روح الروح وادلته
من الاخبار النبوية اخبار كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم
اصدق كلمة قالت العرب كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله
باطل فالباطل العدم والحق الوجود وانما قال الاصدق لانه لا تاويل
فيها فلو كان كما يقول اهل الحجاب لاحتاج الى التاويل فلم يكن اصدق
لان المؤول لا يصدق في الظاهر لا يقال ينتقض بما ورد في القران
من الالفاظ المؤولة مع انه من اصدق من الله قيلا لانا نقول
اصدقيته فيما قصد من هذه العبارات وهو انما يتكلم
لمقاصدها لا لالفاظها ومنها قوله عليه السلام حكاية عن الله
عز وجل وما يزال العبد يتقرب الي بالنوافل حتى احبه
فاذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به اي يظهر نه
ان سمعه وبصره مظهر اسمي السميع والبصير ونورهما فايض من نور سمعي
وبصري وقد ورد ذلك في ساير اعضايه وقواه ومنها قوله عليه السلام
والذي نفس محمد بيده لو انكم دليتم بحبل الى الارض لهبط على الله اي على محل
اشراق نوره وجوده اذا عرفت هذه الدلايل من القران والاخبار فانظر
الى ما ذكر من الايات والاخبار الواردة في هذا الشان والجمهور اولها
فقالوا المراد بالوجه التوجه في الصلاة وفي قوله انه الحق اي خالقها الحق

وبالاحاطة

وبالاحاطة العلم وبالظهور كثرة الدلايل وبالقرب والمعية العلم وبنسبته
الرمي الاقدار عليه وبقوله كنت سمعه وبصره كونه سامعا لايات الحق مبصرا
لها وبقوله لهبط على الله اي على متعلق علمه ولا يخفى انها خلاف الظاهر مع بقاء
وجه الاستدلال في البعض فرارا من الشبهات شبهة وحدة الوجود والحلول
او غيرها وسنرفعها باثبات وحدة الوجود فلا يكون شبهة معدودة من
الشبه الموجبة للتاويل وتنقض عن ساير ها وادلته من الادلة العقلية
كثيرة منها ما يدل على تحققه في الخارج ومنها ما يدل على وجوبه وهو يدل
على وحدته بادلة وحدة الواجب بالذات المذكورة في الكلام فلذلك استغنينا
عنها فهنا مقامان المقام الاول في تحقق الوجود المطلق عن قيد
الكلية والجزئية الاضافية في الخارج فان لم يوجد له شيء من الجزئيات
بل الاجزاء له اصلا على ما يأتي ابطل ان تحققه في الخارج عند الافكار اظهر
من نور الشمس عند الابصار لانه يتوقف عليه تحقق الكل فهو اولى بالتحقق
في نفسه ونور الشمس يحتمل ان يكون سببا لرؤية الاشياء انفسها عند
معاداتها بلا حجاب لكن لشدة ظهوره خفي لان الشيء اذا جاوز حده
اورث ضده وذلك لان شدة الظهور نهاية الظهور فتشبه بداية الظهور
الموجبة للخفاء من حيث ان النهاية توجب الامتناع بعدها كالبداية قبلها
والامتناعات متماثلات بالذات مختلفات بالاضافة والاشياء
تتبين باضدادها ولا ضد له على من جعله اي الوجود المطلق لاعتقاده
كليته من المعقولات الثانية وهي عوارض المعقولات الاولى التي ياخذها
العقل في مقابلة الامور المحسوسة ككون الشيء كليا يشترك بين كثيرين
او جزئيا يمنع الشركة او جنسا او فصلا خفاء نور الشمس على من زعم
انه ليس في الجو من الالوان شيء وذلك فرقة من الفلاسفة قالت ان
الضوء ليس من الاجسام الفايضة من الشمس والاكانت متحركة وكان
نزولها في العالم السفلي بالتدريج وكان خروجها عن البيت عند غلق
الباب ولا من اعراضها لامتناع الانتقال عليها بل الوان الاشياء عند

معادانها اذ لا لون لشيء بدون ذلك والا لراى في الظلمة اذ ليست مانعة
عن الروية بدليل روية الجالس فيها ما وراها لكن غروبها بين
الفرق الضروري بين محل الظل والضيا لحصول الالوان في محلها
مع زيادة استنارة على الضيا بنور الشمس لان استنارته بنفسه
ولولا غروبها لتوهم ان لونية محل الضيا بذلك المقدار ولونية محل
الظل بهذا المقدار ودوام الوجود وعمومه الاشيا من جهة الاشراق
عليها على نهج واحد اذ لا اختلاف في نفس الوجود صار سببا للاصرار ٢
على انكار تحققه في الخارج وسببا لزعم انه اي التحقق الخارجي
للماهيات فقط وهو باطل لانه اما بالوجود فهو اولى بالتحقق
او لا بالوجود فاما ان لا يلحق شيئا من الماهيات وهو بديهي البطلان
او يلحق فاما ان لا يفيد شيئا وهو ايضا بديهي البطلان او يفيد
ولا يكون فايد التحقق وهو ايضا بديهي البطلان فان كان فايدته
التحقق فاما عين التحقق الحاصل لغيره فهو تحصيل الحاصل
او مثله فيلزم اجتماع المثلين او مباينة فيلزم ان يكون لكل
ماهية في الخارج تحققا مختلفان وهو ايضا بديهي البطلان ثم
ان كان تحقق الماهية في الخارج عين تحققها في الذهن لزم كون الذهن
والخارج امرا واحدا لامتناع كون الامر الواحد في مكانين مختلفين
والا فالوجود ان لحق التحقق الذهني كان الخارجي من عوارض الذهنيات
فيلزم كون ما في الخارج قايما بما ليس فيه وهو باطل وان لحق الخارجي
فاما ان يختلفا بالذات وهو باطل ضرورة ان مفهومه امر واحد
لما نذكره بعد والا كان احد المثلين عارضا والاخر معروضا من غير مرجح
فلم يكن بد من التنبيه عليه اي على تحققه في الخارج برفع ما التبس
على العقل وانما قال التنبيه دون الدليل لان اقامته على الامور البديهية
باطل فنقول كل متحقق في الخارج من الماهيات والاشخاص له وجود
به تحققه وذلك الوجود متحقق فيه اي في الوجود لانه متحقق كل شيء

لان تحقق

لان تحقق كل شيء لو كان بذاته فان كان تحققه نفس الوجود كان الكل
واجب الوجود بالذات وان كان غيره كان للكل تحققات ويعود ما ذكر
وان كان تحقق البعض بالذات والبعض بالغير فان كان للاول وجود كان
للواجب بالذات تحقق بالغير الذي هو الوجود ايضا فهو وان كان واجب
التحقق بالذات لا يكون واجب الوجود بالذات والا لم يكن الواجب
موجودا وهو باطل بالضرورة لا يقال الوجود نفس تحقق
الشيء وليس ما به التحقق لانا نقول تحقق الشيء موجوديته
وهي مقارنة الوجود فلا تكون نفس الوجود لا يقال لا مقارنة
في الواقع بل في اعتبار العقل فقط لانا نقول بل لا بد منها
في الممكنات والا كان وجودها نفسها فتصير واجبة بالذات
وهو باطل وما به التحقق اولى بان يكون محققا والا جاز ان يكون
مبدا الوجود معدوما ضرورة ان ما به التحقق للشيء من مباديه
سواء كان علة فاعلية او مادية او صورية ولا ترد العلة الغايية
لانها ليست علة في الخارج بل في الذهن وكلامنا في العلة الخارجية
فينسد باب اثبات الصانع لانه ايضا مبدا فلو جاز كون بعض
المبادي عدميا لجاز كون الباقي كذلك على انه لو لم يكن علة فلا بد من
علة هي اما ماهية فتكون ماهية كل شيء علة لوجوده فيكون
الكل واجب الوجود بالذات او الوجود وهو خلاف المفروض
او المجموع فيحتاج الى علة ويعود الكلام لا يقال العلة الوجود
الخاص الواجب لانا نقول ان اريد الخاص تحت العام فيبطل
وجوده والا فهو الوجود المطلق الذي فرضتم انه ليس بعلة فالمطلق
اي الوجود المطلق ان كان عينه اي عين وجود ذلك المحقق في الخارج
او جزءه كان المطلق محققا في الخارج وهو المطلوب وان كان
المطلق زايدا عارضا لوجود ذلك المحقق كان وجود ذلك المحقق وجودا
مع قيد الخصوصية فقيد الخصوصية اما اعتباري فلا تحقق

الا للمطلق لان ما وراء قيد الخصوصية في ذلك اما الوجود بلا قيد
الخصوصية او الماهية لكن الماهية متحققة بالوجود اذ غير الوجود
متحقق به فلا تتحقق بالذات في ذلك المتحقق الا للمطلق واما قيد الخصوصية
امر حقيقي فاما قيد الخصوصية الحقيقي موصوف بالوجود المطلق
او صفة له او غيرهما فان كان قيد الخصوصية الحقيقي موصوفا بالوجود
المطلق فاما قيد الخصوصية الحقيقي وجود متصف بالمطلق
من حيث الاطلاق فيصير قيد الخصوصية الذي هو الوجود وجودا
مطلقا لاتصافه بالمطلق متحققا لان فرضناه حقيقيا او
قيد الخصوصية الحقيقي الذي هو الوجود وجود متصف بحصة
منه اي من الوجود المطلق فيكون قيد الخصوصية الحقيقي الذي
هو الوجود وجودا مخصصا اذ حصة الوجود المطلق وجود
خاص فيعود الكلام في قيد خصوصيته اي قيد خصوصية هذا
الوجود الذي هو فيه خصوصية وجود الامر المحقق فنقول
هذا القيد ايضا اما اعتباري الى اخره واما قيد الخصوصية
الحقيقي ماهية محققة ولا يوجد بدونه اي بدون الوجود
وان كان قيد الخصوصية الحقيقي صفة فتحققه ليس بذاته
بل اما بالوجود فهو اولى بالتحقق او بالماهية الخ لا تتحقق
الا به لما ذكر لان الصفة لا تقوم بذاتها وان كان قيد الخصوصية
الحقيقي غيرهما اي غير الصفة والموصوف فلا يعقل كونه قيدا
عند عدم كونه صفة ولا موصوفا مع انه ليس عينا ولا جزءا
لانا فرضناه زايدا فكيف يكون قيدا مع عدم العلاقة على انه
اي الوجود المطلق لا تحقق له حينئذ اي حين لا يكون صفة ولا
موصوفا ولا عينا ولا جزء الوجود الامر المحقق بالخصوصيات
كما يزعمه القايل بكونه كليا فاما ان يتحقق بنفسه وهو
المطلوب او لا تحقق له اصلا فيلزم سلب الشيء عن نفسه

لانه يصدق حينئذ الوجود ليس بوجود قيل لا نسلم انه لو لم
يتحقق يلزم سلب الشيء عن نفسه وانما يلزم ان الوجود ليس
بموجود فلا يلزم الا سلب الموجودية وليست الموجودية نفسه
اي نفس الوجود حتى يلزم من سلب الموجودية عن الوجود سلبه
عن نفسه على ان التحقق الاعتباري كاف في منع
سلب الشيء عن نفسه وفي تحقق الاشتباه وايضا يجوز ان يتحقق
الوجود المطلق بالخصوصيات اي بالوجودات الخاصة وان لم يكن
صفة لها ولا موصوفا بها ولا كلا ولا جزءا الوجود العلاقة مع
ذلك بناء على انها اي الخصوصيات علة لتحقق الوجود المطلق
قلنا الوجودية وان لم تكن نفس الوجود ولكن سلب
الموجودية عن الوجود يستلزم سلب الوجود عن نفسه وسلب
الامور المعدومة عن انفسها وان لم تكن محالا لكن سلب الوجود عن نفسه
ليس من ذلك القبيل لانه امر به محقق وانما استلزم سلب الموجودية
عن الوجود سلبه عن نفسه لان موجوديته اي موجودية الوجود
المطلق بوجوده اي بوجود الوجود كما ان موجودية كل شيء به
فسلبها اي سلب الموجودية عن الوجود يستلزم سلب وجوده
اي وجود الوجود عنه ووجود الوجود عينه في الواقع وان غايره
في الاعتبار فيستلزم سلب وجود الوجود سلب الوجود عن نفسه
وانما قلنا وجود الوجود عينه اذ لو زاد وجود الوجود على نفس
الوجود لتوقف تحققه اي تحقق الوجود عليه اي على وجود
الوجود فان لم يتحقق وجود الوجود على تقدير زيادته على
الوجود بل كان اعتباريا كان الكل من الوجود ووجود الوجود
والماهيات اعتباريا لان المتوقف على الاعتباري اولى
بان يكون اعتباريا فيبطل الفرق الضروري بين الاعتباريات
والامور المحقق وان تحقق وجود الوجود على تقدير زيادته

فلا بد له من وجود زايد محقق اذ به تحقق وجود الوجود الذي
به تحقق الوجود الذي به تحقق الماهيات فاما ان لم يلزم
التسلسل في الامور المترتبة المحققة وهو باطل لدلالة البراهين
المذكورة في كتب الكلام على بطلانه ولم يدل على بطلان اجتماع امور
غير متناهية اذا لم تترتب وكذا فيما تترتب من الامور
الاعتبارية لانقطاعه بانقطاع الاعتبار الذي يتوهمه المعتبر
او ينتهي الى وجود هو موجود بوجود هو نفسه قلنا نأخذ به
من اول الامر قصرا للمسافة فذلك الموجود الذي هو موجود بوجود
هو نفسه اما مطلق وهو المطلوب اذ لا مطلوب لنا سوى تحقق
المطلق بوجود محقق هو نفسه او مقيد وهو باطل اذ المقيد
لا يكون موجودا بوجود هو نفسه لان فيه وجودا مع شيء آخر
لا يكون نفس الوجود والا اي وان كان الشيء نفس الوجود وقد
اجتمع مع الوجود المطلق لزم تركبه اي تركب كل وجود مقيد من
وجودين ان لم يستقل او تعدد الوجود فيه اي في الوجود
المقيد ان استقلا وسنذكر بطلانهما ثم اجاب عن قوله على ان
التحقق الاعتباري كاف في منع سلب الشيء عن نفسه وفي تحقق
ساير الامور به بقوله والاعتبار يجوز ان لا يعتبر لان ذلك
معنى الاعتباري فيلزم عند عدم اعتباره سلب الوجود
عن نفسه ايضا ولو فرض تحقق امر في الخارج بالامر الاعتباري
الذي اذا لم يلتفت اليه العقل فليس بشيء في نفس الامر لزم ان
يتحقق بما ليس بشيء في نفس الامر ما هو متحقق في نفس الامر
وبطلانه ظاهر ثم ان الوجود والماهية لو كانا اعتباريين
وضم اعتباري الى اخر لا يفيد امرا في الخارج لم يتحقق امر
في الخارج حتى العقل الذي يعتبره والمعتبر والاعتبار وفساده
اظهر من ان يخفى ثم اجاب عن قوله ويجوز ان يتحقق
بالخصوصيات

بالخصوصيات على انها علة له بقوله ولو تحقق بالخصوصيات على انها
علة فقط اي لا صفة ولا موصوف ولا كل ولا جزء لم يكن
تحققه في ضمنها وهو المطلوب لان المطلوب بيان تحقق المطلق
بدون كونه في ضمن الجزئيات وسيبطل كون الخصوصيات علة تحقق المطلق
لانها محققة به فلو كانت علة تحققه لزم الدور فلان كان المطلق
جزء وجود الموجودات او عينه وانتم ما ابطلتم ذلك التقدير
كان تحققه في ضمن الجزئيات اما اذا كان جزءها فظاهر واما اذا كان
عينها فلا شك انه انما يكون عين وجوداتها لا المجموع من وجوداتها
وعوارضها المشخصة مع انها لا بد منها ايضا في الخصوصيات فيكون
المطلق على تقدير عينيته لوجوداتها في ضمن المجموع على ان الضرورة
شاهدة لكونه كليا ذا افراد اذ افراده وجودات الاشياء
ولا تحقق للكلي بدون كونه في ضمن الجزئيات اذا كان كليا طبيعيا
وايضا لو لم يكن كليا لكان جزئيا حقيقيا
ولو كان جزئيا حقيقيا لم يكن اعم الاشياء مشتركا بالمعنى
بينها مقولا عليها بالتشكيك مع ان كل ذلك مما يكاد يقع
عليه الاجماع اذ لا عبرة بالاختلافات الشاذة الضعيفة
في ان اشتراكه لفظي وانه متواطئ وكيف يتحقق
في الخارج ما هو من المحالات العقلية دايما وهي الامور
التي يمتنع استغناؤها عن المحل عقلا ويمتنع حصولها
في المحل في الخارج كالماهية والامكان بخلاف الانسان
فانه مستغن عن المحل وبخلاف البياض فان قيامه بالمحل
خارجي على انه اي الوجود المطلق لا يبقى مطلقا على تقدير
كونه جزئيا حقيقيا قلنا نعم وان لم نبطل تقدير كون الوجود
المطلق جزء الوجود الخارجي للامر المحقق فهو باطل في نفس الامر
لكن لم نحتج الى ابطاله حين ما تكلمنا عليه اذ كون المطلق جزء

جز الخارجي ممنوع في الواقع اي باطل فيه وترك التعرض لابطاله
لا يدل على تصحيحه لانه انما ذكر على سبيل الفرض نفيا
لكونه من المعقولات الثانية التي لا تتحقق في الخارج اصلا
اذ على ذلك التقدير لا يكون الوجود المطلق منها وانما قلنا ان هذا التقدير
باطل اذ لو كان جزؤه فالجزء الاخر اما وجود فيتركب كل وجود
من وجودين ان لم يستقل الجزءان بالوجود حتى وجود الواجب او يتعدد
وجود كل شيء حتى الواجب ان استقلا او الجزء الاخر
غيره اي غير الواجب فلا يتحقق الا بالوجود وما لا يتحقق الا
بالوجود لا يكون من اجزاء الوجود والا توقف الوجود عليه توقف الكل
على اجزائه لكنه يتوقف على الوجود فيلزم الدور وان قلنا الجزء الاخير
من عوارضه الخارجية التي توقف الوجود الخاص عليها فلا يكون
تحقق المطلق ايضا في ضمنها لانه سابق على تلك العوارض الخارجية
لانها محققة به وان كان عينه فلا يحقق سواه وكونه في ضمن
شيء من الخصوصيات ممنوع لما ذكرنا من تحقق العوارض الخارجية به
فلو كان تحقق الوجود المطلق في ضمنها لزم الدور ومع ان الخصوصيات
على تقدير عينية الوجود المطلق للوجودات الخارجية امور عقلية ثم
ان هذا التقدير ايضا باطل والا كانت الخصوصيات افراد الوجود
المطلق وسنبطلها ولكن ذكرناها لتحقق الان نفيا لصدق
الوجود المطلق في ضمن الجزئيات ثم اجاب عن قوله على ان الضرورة
شاهدة لكونه كليا بقوله ودعوى الضرورة اي ضرورة كونه كليا
في محل النزاع مع جم غفير من الاذكياء الذين يأتي ذكرهم وقيد
بذلك للاحتراز عن خلاف السوفسطائية في البديهيات نعم
باطلة تنتفي هذه الدعوى من رؤية الكثرة في الموجودات
فتوهموا ان لكل موجود وجودا خاصا وحدوث بعضها
فتوهموا ان وجود الحادث الان غير وجود المستمر من الماضي الى الان

وفنا البعض فتوهموا ان وجود الفاني غير وجود الباقي ثم اشار
الى ما يزيل هذه التوهمات فقال ولا يستلزم كثرة الموجودات اذا لم
يكن الوجود عين الماهيات ولا من عوارضها قيد بذلك لان الماهيات
لا شك في تعددها فيلزم تعدد ما يكون عينها وكذا تعدد ما يكون من
عوارضها لان العرض الواحد لا يقوم بمحلين ثم ابطل كون الوجود عين
الماهيات بقوله لتميز الماهيات مع عدم تميز الوجود ضرورة انا لا نشك
في وجود الشبح المرئي من بعد ما نشك في ماهيته وبطل كون الوجود
من عوارض الماهيات بقوله وتحققها اي الماهيات بالوجود دون تحقق
الوجود بها للدور ولو كان الوجود من عوارضها لكان الامر بالعكس
فبطل توهم استلزام كثرة الموجودات كثرة الوجودات ثم اشار
الى بطلان توهم ان وجود الحادث غير وجود المستمر بقوله
والحدوث بالاضافة اي باضافة الوجود الان الى الحادث مع استمرار
اضافته الى المستمر ثم اشار الى بطلان توهم ان وجود الفاني
غير وجود الباقي بقوله والفناء بزوالها اي بزوال اضافة
الوجود عنه مع بقاء اضافته الى المستمر والمراد بالاضافة
اشراق الوجود برفع الحجب بتصقيل المرآة القابلة لنوره
وبزوالها اسبال الحجب بتكدير المرآة ثم ازال استبعاد رؤية
الواحد كثيرا بقوله بل هو واحد يظهر في الكل كظهور الوجه
الواحد في المرايا المتعددة وجوها متعددة مع بقائه على وحدته
ومرايا الوجود حقائق الاشياء المسماة في اصطلاح الصوفية بالاعيان
الثابتة ولما فرغ عن ابطال ما يوهم الكثرة في الوجود شرع
في اقامة البرهان على نفي الكثرة فيه فقال ولا يصح كونه
كليا لانه لا بد وان يكون ذا افراد ذهنية او خارجية لكنه
باطل لان جميع افراده اما ذهنية ممتنعة في الخارج
او ممكنة لا تخرج الى الوجود اصلا ولا قائل به بل القائل بكليته

يدعي ان الضرورة تحكم بخلافه او خارجية وذهنية كافراد
ساير الماهيات الممكنة لكن الموجود في الخارج واحد وهو
واجب بالذات والبواقي ممتنعة بالذات فهو وان كان قريبا
من مقصودنا لكنه باطل لانه انما يتصور اذا اقتضى الذات التعين
وهو يوجب الانحصار في فرد فلا يتصور له افراد متعددة اصلا
والموجود في الخارج افراد كثيرة كلها واجبة بالذات او ممكنة
بها وبطلانهما ظاهر لاستلزام الاول تعدد الوجود الواجب
بالذات واستلزام الثاني خلو الوجود عن الوجوب الذاتي او بعضها
واجب فقط والبواقي ممكنة وهذا انما يتصور لو لم تقتض
الذات التعين ولذلك نقول اختلاف افراد الشيء الواحد
بالوجوب والامكان انما هو باختلاف العوارض فوجوب ما وجب
منها اي من افراد الشيء الواحد بالعوارض فلا يكون بالذات
اذ العارض ليس من لوازم الذات والا لوجد حيث وجد الذات
وقد وجدت في الممكنات واذا كان في الموجودات فرد
واجب بالذات وافراد ممكنة فليس للوجود افراد ولا في ذي
الافراد واجب بالذات لا يقال لا نسلم ان اختلاف افراد
الشيء الواحد انما يكون بالعوارض لجواز ان يقال المفهوم
الواحد على حقائق مختلفة فتختلف افراده لا بالعوارض
بل بالذات لانا نقول انما يصح ذلك فيما يكون عرضا
عاما ولا يتصور كون الوجود عرضا للموجودات لاتحاد مفهوم
العارض والمعروض على انه لو كان ثمه وجود عارض واحد معروض
لزم اجتماع الوجودين بين ان تحقق والا كان احد الوجودين
معدوما وقد ابطلناه فيكون الواجب هو الوجود
اذ الماهيات كلها ذوات افراد والافراد الممكنة للماهيات
الممكنة الكلية اذ بامكانها صارت قابلة للعوارض
المختلفة

المختلفة التي منها تعين الافراد وبكليتها صارت ذات
افراد بشرط اضافة الوجود اليها اذ بدونها هي امور عقلية
لا تتحقق في الخارج وهذه الاضافة هي اشراق الوجود عليها
من غير اتصال بها لاستلزامه الحلول الباطل وانفصال عنها
لانه انما يتصور حيث يتصور الاتصال اذ بينهما تقابل العدم والملكة
على ان الانفصال مبطل للاضافة ثم اشار الى برهان آخر على ابطال
كليته فقال وكيف يكون كليا والكلي لا بد له من جزئيات
ذهنية او خارجية وكيف يكون له جزئيات فانه ان اريد
بالجزئي معروض شيء من التعينات والصفات من غير
اعتبار شيء من العوارض اي التعينات والصفات معه
فهو المطلق الواحد الواجب الذي هو عرض له هذه الامور
اي الصفات بحسب تعيناته اللاحقة لتحققه اي تحقق الوجود
ذاتية كانت تلك الامور لتلك التعينات او غيرها بحسب
الظهور في مرايا المظاهر وقوله الذي اشارة الى دفع ما يتوهم
مما ذكر انه يستلزم كون الواجب بالذات محلا للحوادث فقال
الواجب لا يكون محلا لها بل محلها التعينات اللاحقة لتحققه
في ذاته وهي التعينات التي حصلت له بحسب ظهوره
في مرايا المظاهر وهي تعينات حادثة صارت محلا للحوادث
ثم اشار الى ان بعض هذه الصفات العارضة للوجود بحسب
ظهوره ذاتية لتلك التعينات كالحيوانية والناطقية
للانسان وبعضها عارضية اشعارا بان جميعها اذا لم يكن
بها دخل في الوجود لم يكن لها دخل في تعدده بل هذه الصفات
عارضة للماهيات بشرطه اي بشرط الوجود فنسبت
الى الوجود لحصولها بسببه وان اريد بالجزئي شيء من التعينات
والصفات العارضة من غير اعتبار الوجود المعروض معه

فلا نسلم انها جزئياته اذ لا بد في كون الشيء جزئيا للامر
من تضمنه لذلك الامر الذي هو كليه وان اريد المجموع من الوجود
المعروض والتعينات والصفات العارضة فلا شك انها اي
التعينات والصفات امور عقلية لا تتحقق في الخارج
اما التعينات فظاهر واما الصفات فلانها فرع التعينات لانها
فرع وجود المحل ووجود المحل غير التعين والتعين وان كان بالعوارض عرض
فهي لا تكون قبل وجود المحل واذا كانت فرع التعينات العقلية
فهي اولى بكونها عقلية لا يقال هذا سفسطة لانكار
الصفات الحقيقية المشاهدة للاشيا لانا نقول
المتحقق فيها هو الوجود مع اعتبار امر عقلي لا يتحقق
من حيث هو في الخارج بل من حيث ظهور الوجود به واذا كانت
التعينات والصفات امورا عقلية والوجود امر خارجي فكل
جزئي يفرض للوجود يكون مركبا من هذا المجموع الذي بعضه
عقلي وبعضه خارجي فلا يتحقق المجموع المركب من
العقلي والخارجي في الخارج لان تحقق الكل بتحقق جميع
الاجزا فلا يتحقق مع امتناع تحقق جزئه في الخارج وان اريد
الوجود المعروض للتعينات والصفات من حيث هو معروض
لها باعتبار ظهوره في المظاهر بناء على انها ليست للماهيات
بسببه فهو اي ذلك المعروض عين الواجب بحسب الذات
التي اشرق نورها على المظاهر غيره بحسب هذه الصفات
اللاحقة لظهوره وان قلنا الصفات عارضة للماهيات فلا كلام
ولا يتعدد الوجود الواحد بحسبها اي بحسب تلك الصفات حتى
يكون له افراد والا كان كل وجود مركبا من الوجود المطلق ومن تلك
الصفات لان الفرد عبارة عن ماهية مع عوارض مشخصة وان كانت
خارجة عن الماهية فيعود كل فرد الى المجموع الذي ابطلناه

وهو المجموع

وهو المجموع من الوجود الذي هو امر حقيقي ومن التعينات والصفات
التي هي امور عقلية هذا كله تقدير ابطال كلية الوجود فان سلم
انه كلي لم يمتنع ايضا كونه واجبا بناء على امتناع تحقق الكلي بدون
كونه في ضمن الجزئيات وذلك انا لا نسلم انه لا تحقق للكلي اي لشيء
من الكليات سواء كان نفس الوجود او غيره بدون كونه في ضمن الجزئيات
بل ذلك الامتناع مختص بالماهيات الكلية فانها مختصة
بامتناع تحققها بدون كونها في ضمن الجزئيات لانها التي اخذها
العقل من الجزئيات وليست موجودة مع قيد الكلية
اصلا فان وجدت من حيث هي طبايع فلا توجد بنفسها بل بالوجود
الذي يقتضي العوارض من التعينات والامور المشخصة
الضرورية لها اذ بدونها هي امور عقلية محضة فلا بد
مما يجعلها امورا خارجية تستعد بها لتعلقه معها
حتى يصح فيضه عليها واضافته اليها ولو استعدت
لفيضه بدون تلك العوارض لفاض عليها الوجود لعموم
الجود وانما بين التعلق بالاضافة على نهج العطف التفسيري
لئلا يتوهم من التعلق الاتصال او العروض فالتعين حيث
شرط هو شرط لحوق الوجود وذلك اللحوق انما يتصور
فيما زاد الوجود على الماهية التي يلحقها الوجود لا في تحقق
نفس الوجود على تقدير كليته لان الوجود هو الذي لا يزيد
وجوده عليه هذا كله على تقدير اشتراط التعين في وجود
الماهيات على ان الماهيات الكلية جايزة الوجود عند
افلاطون القايل بالمثل المجردة اذ قال يوجد في الخارج
لكل نوع فرد قابل للمتقابلات مجرد لذلك ازلي ابدي لتجرده
ولما رد بان القابل الماهية لا بشرط شيء لا الماهية بشرط
لا شيء اوله صاحب الاشراق بان لكل موجود جوهرا

مجردًا من عالم العقول يدبر امره ويسمونه رب النوع وهو المشار
اليه بلسان الشرع بملك الجبال وملك البحار ومع الاعتراف
بجزئيته يقولون بكليته لان له نسبة فيضية الى الجميع
لا بمعنى انه مشترك بينها حتى يلزم ان يوجد انسانية
مجردة محققة في المواد واقول كون جزء الاشخاص الماهية
لا بشرط شيء باطل لعمومه ما يكون بشرط شيء فيلزم
جواز كون المتصف بامر جزءًا من المتصف بضده بل الجزء
هو الماهية بشرط شيء فيلزم جواز كون قبل
صيرورتها جزءًا وبشرط شيء بعد صيرورتها جزءًا ولا
بشرط شيء عند قطع النظر عن هذه القبلية والبعدية
وتاويل صاحب الاشراق باطل لعدم قبول ما قال للامور
المتقابلة بل غايته انه مفيض مفيض للامور المتقابلة
وهذا الامر يصدق عليه انه جزئي اضافي بالنسبة
الى الماهية لا بشرط شيء وكلي باعتبار قابليته
لان يصير جزءًا من الجزئيات الخارجية ولا بد من تحقق
هذه الماهية المجردة الكلية قبل جزئيتها ضرورة
تقدم الجزء على الكل لكن الكل انما يصير كلا بفيضان
الهيئة المجموعة على الاجزاء وهي عارضة للاجزاء
فلا بد من هذا المعروض وهذا الذي قصده افلاطون
هذا كله بناء على ان المطلق يستلزم الكلية فليس
له هوية خاصة على انا نقول ان له اي للوجود على
تقدير اطلاقه هوية خاصة لا تنافي تلك الهوية
اطلاقه اذ اطلاقه ليس بمعنى الكلية بل بمعنى عدم تقيده
بالماهية المغايرة فيدمها لانه مقيد بماهية هي
نفس الوجود او بمعنى عدم تقيده بقيد العموم وقيد

الخصوص

الخصوص الذي يكون تحته اي تحت العموم قيد بذلك لانه
جزئي حقيقي غير اضافي بحسب هويته الخاصة ولا ينافي
ايضا تلك الهوية الخاصة له اشتراكه بين الموجودات
بمعنى تعلقه بها الاشراقه عليها لا اشتراكه الكلي بين جزئياته
ولا ينافي ايضا قوله اي اطلاقه بالتشكيك عليها اي على تلك الماهيات
بمعنى تعلقه بها متفاوتا في الاشراق لانه تارة بلا واسطة
او بواسطة واحدة او وسايط كثيرة والسابق اقوى واقدم
من اللاحق تعلق نور الشمس مع وحدتها بالشمس بالمنورات
كذلك اي من سبيل التشكيك على المراة بلا واسطة
وعلى الماء بواسطتها وعلى الجدار بواسطته ولا تنافي
ايضا حمله العقلي بالاضافة اي تعلقه بالحمل مثل تعلق
المحمولات العقلية كالماهية والامكان على ان هذه الامور
اي الاشتراك والقول بالتشكيك والحمل العقلي ليس
بالحقيقة للوجود بل للموجودية التي اشتبهت
على العامة بالوجود مع انها كون الشيء متعلق
الوجود ثم اشار الى مغايرتها للوجود بحسب الصدق
بقوله وهي اي الموجودية من الامور الذهنية التي
يصدق عليها المعدومية الخارجية فيقال
الموجودية معدومة في الخارج اذ ليس فيه الا الوجود
والموجود لا امر ثالث هو الموجودية وهذه الموجودية
مشتركة بين الموجودات كلها بالمعنى مقولة عليها
بالتشكيك لان موجودية الموجود اولى واقدم
واشد بخلاف موجودية غيره وكذا الحمل العقلي فيقال
ان الامر الفلاني له موجودية كما يقال له ماهية
او امكان ثم اشار الى الاعتذار عما يورد على ما ورد

نخ
استنبهت

في كلام الصوفية مما يوهم الكفر فقال وهذا الاشتراك
في الوجود بمعنى تعلقه بالموجودات لا بمعنى رابطه في الاشيا
و معنى انبساطه عليها والا فقد اتفق من يعتد
به على استحالة الحلول والاتحاد فيه اي في الوجود
لاستحالتهما في الحق تعالى الذي هو بمعناه عند الصوفية
فلو كانت السراية نحو سراية اللون في المتلون
او سراية ماء الورد في الورد لزم الحلول فعلى هذا اي
على ما ذكرنا من ان هويته لا تنافي اطلاقه ولا اشتراكه
هو مطلق بمعنى عدم تقيده بما ذكر من الماهية
وقيد العموم والخصوص تحته وكلي باعتبار
عموم ظهوره في المظاهر مع انه لا افراد له اصلا
وكل باعتبار ان لا تحقق لشيء دون وجهه فهو
المحقق في كل ما تحقق دون غيره بالحقيقة فكانه كل الاشيا
بالحقيقة ولذلك قال الامام حجة الاسلام ابو حامد
الغزالي رضي الله عنه في الباب الثالث من كتاب التلاوة
بل التوحيد الخالص ان لا يرى في كل شيء الا الله
وجزئي باعتبار وحدته وهويته الخاصة
اذ ذاك معنى الجزئي الحقيقي ويجوز ان يكون الجزئي
الحقيقي جزئيا اضافيا ثم اشار الى وجه عدم منافات
وحدته لكليته فقال وليست اي وحدته في مقابلة
الكثرة حتى تزول بها بل وحدته هي الظاهرة
في كثرة المظاهر ظهور الواحد في الاعداد بحسب
مراتبه المختلفة ثم ذكر معارضة تدل على عدم
تحقق الوجود المطلق في الخارج مع الجواب عنها فمنها
قوله قيل لو ثبت لكل محقق وجود في الخارج
لكان

لكان بين المحقق ووجوده نسبة والا لم يصدق ان
يقال له وجود محققة اذ لو كانت اعتبارية لكان تحقق
الوجود له ايضا اعتباريا لها وجود اذ فرضناها محققة
وفرضنا لكل محقق وجودا بينه اي بين وجود النسبة
وبينها اي وبين النسبة نسبة اخرى محققة لها
وجود آخر وهلم جرا فيلزم التسلسل في النسب والوجودات
قلنا النسبة اعتبارية لانها من باب الاضافات
ولا يلزم من ذلك كون تحقق الوجود له ايضا اعتباريا وانما يلزم
لو توقف عليها وهي المتوقفة على الطرفين ولا يضر
التسلسل فيها اي في الامور الاعتبارية كالنسب
وتحققاتها لانه منقطع بانقطاع الاعتبار الوهمي
سلمنا تحققها اي تحقق النسبة بين المحقق ووجوده
فلا نسلم ان بينها وبين وجودها نسبة اخرى
لان اللازم انما هو تحقق نسبة بين المحقق ووجوده
بل هذه النسبة التي تفرض نسبة اخرى عين نسبة
تحقق الوجود بالنسبة الاولى حقيقة غيرها
اعتبارا ضرورة ان وجود الوجود عين الوجود
فكذا نسبة النسبة عين النسبة لكن لا بد من
المغايرة الاعتبارية لتجويز الاضافة سلمنا تغاير
النسب فلا نسلم تغاير الموجودات ليلزم التسلسل
قيل الوجود في الكل من المحققات ونسبها واحد
وهذا هو الصواب والجواب لم يذكر اعتمادا على فهم الطالب
مما تقدم وقيل لو ثبت للمحقق وجود في الخارج
تاخر وجوده عنه لانه ثابت له فيجب تاخره عنه اذ
الثابت للشيء ولا يكون جوهرا لدلالة ثبوت المثبت

للشيء على قيامه به واذا لم يكن جوهرا كان عرضا لا يجوز تقدمه
عليه ولا نفسه فيكون الوجود وصفا للمحقق حالا فيه
يتاخر وجودا عن المحل الذي هو المحقق مع ان تحققه اي [المحل]
تحقق ذلك المحقق المحل بالوجود لامتناع كون المعدوم
علة للوجود اي علة لتحقق الموجود سوا كانت مادية او
غائية او صورية والوجود علة التحقق اما فاعلية كما يقوله
الصوفية او صورية كما تزعمه العامة او مادية على
ما يقوله القايل باتحاده بالماهية والعلة متقدمة على المعلول
بالذات فيلزم تقدمه اي الوجود من حيث هو علة له
وتاخره من حيث هو وصفه وهو اي اجتماع التقدم
والتاخر ولو ذا تيين للشيء الواحد بالنسبة الى امر
واحد باطل بالضرورة في الامور الحقيقية ولو مع
اختلاف الحيثية وانما يجوز مع اختلافها في الامور
الاعتبارية وايضا الوجود من حيث هو وصف للمحل
فهو نوع من الكيفية واذا كان نوعا لها فهو اخص
منها فان الكيفية تعم كالالوان والطعوم والروايح
وغير ذلك فلا يبقى مطلقا مع كونه اخص منها هو اخص
من العرض الذي هو اخص من مطلق الوجود فلا يتحقق
من الوجود الا الخاص سلمنا عمومه اذ العام لا يوجد
الا في ضمن الخاص لكنها اي الجزئيات التي تحقق الوجود
المطلق على تقدير عمومه في ضمنها لا تجتمع تحققه في الخارج
فلا يثبت الوجود من حيث هو وجود عام للكل في الخارج
بل الموجود في كل زمان ما يعم موجودات ذلك الزمان من خصص
الوجود المطلق المخصوصة بموجودات ذلك الزمان
ولا يكون ازليا اذ لا شيء من جزئياته فيه فلا تقتضي
ذاته

ذاته وجوده فلا يتم المقصود من اثباته في الخارج قلنا
كون الوجود ثابتا للمحقق مع كونه علة لتحققه له
لا يستلزم اجتماع تقدمه مع تاخره بل الواجب تقدمه
واما تاخره فانما يلزم لو كان عرضا ولا يدل ثبوته للامر
المحقق على عرضيته بل يجوز ان يكون جوهرا فان
الصورة ثابتة للهيولي مع انها جوهر وان دل ثبوت
امر لاخر على ان الاول اي الثابت ليس جوهرا فلا يدل
على عرضيته حتى يدل على وصفيته اذ ما ليس
بجوهر قد لا يكون عرضا اذ لا نسلم ان الموجودات
منحصرة في الجواهر والاعراض لان الحق تعالى ليس منهما
باتفاق فلا يلزم التاخر عن المحل بل التقدم لكونه علة
هو الواجب ثم استشعر سؤالا بانا وان سلمنا
ان ما ليس بجوهر قد لا يكون عرضا لكن لا يستقيم
ذلك فيما نحن فيه لانكم قد حكمتم بثبوته للمحقق
ولا معنى لثبوت الشيء للشيء سوى قيامه به
فيلزم كونه عرضا فيكون وصفا فاجاب عنه بقوله
وليس معنى ثبوته اي الوجود له اي للمحقق قيامه
به حتى يكون الوجود عرضا له فان الصورة
ثابتة للهيولي القايمة تلك الهيولي بها
فيمتنع قيام الصورة بها للدور فثبوت الشيء
للشيء اعم من قيامه به ثم لا نسلم ان الوجود ثابت
للمحقق بل الثابت له الموجودية فقولنا له وجود
معناه له تعلق الوجود سلمنا انه وصف للماهية
فهو باعتبار ظهوره فيها لا باعتبار ذاته وكونه بذلك
الاعتبار نوعا من الكيفية اخص منها لا يستلزم

ان لا يقتضي مطلقا في ذاته بحيث يمتنع تحقق غير الخاص
نعم المحقق هو الخاص فيما ظهر في الماهية لا في نفس
الامر ثم لو سلم ان الوجود باعتبار ظهوره في المظاهر
عام الاشتراك فلا يلزم انحصار تحققه باعتبار ذاته
في ضمن الجزئيات وانما يلزم ذلك باعتبار ظهوره
في المظاهر وعدم اجتماعها محققة لا يستلزم عدم
تحققه في نفسه بل غايته ان المطلق لا يظهر
في المظاهر الا عند اجتماعها ولا يلزم من ذلك ان لا يقتضي
ذاته وجوده ولا امتناع كونه ازليا ومنها قوله
قيل لو تحقق من حيث هو وجود لتحقق وجود ما له
وجود في وقت ما حين عدم ضرورة ان تحققه
اذا كان من حيث هو لم يكن في ضمن الجزئيات
سيما اذا كان الوجود عندنا مطلقا فهو وجود الكل
فيجب تحقق الوجود الآن بما هو معدوم الآن
اذا كان موجودا في الماضي والمستقبل وبطلانه
ضروري لان ما له وجود لا يصدق عليه
انه معدوم لكنه صار معدوما ولذلك ترى
الجمهور يصدقون من قال حصل وجوده بعد
ما لم يكن بالضرورة فلو كان له وجود عند عدمه
لم يصح تصديقهم ولو لم يكن ذلك ضروريا لم يتأت منهم
لانهم ليسوا من اهل النظر والفكر قلنا
فرق بين حصول الوجود لنفسه وبين حصوله لموجود
في وقت ما فنقول الوجود حاصل لنفسه دائما
وان لم يحصل لغيره في وقت ما وانما يجب حصول الوجود
المستلزم سلب الوجود عن نفسه اذ وجود الوجود عينه

وإذا امتنع

وإذا امتنع سلب الوجود عن نفسه فالحاصل بعد ما لم يكن في قولهم
حصل وجوده بعد ما لم يكن مقارنته اي مقارنة الوجود له
لا حصوله لنفسه لكن تجوز فيه الجمهور فقالوا حصل وجوده
بعد ما لم يكن بدل حصلت مقارنة الوجود له بعد ما لم تكن حاصلة
للاشتباه المذكور بين الموجودية التي هي مقارنة الوجود
وبين نفس الوجود ويصدق المعدوم على ما ليس بمقارن
للوجود وان كان الوجود حاصلا لنفسه ومنها قوله
قيل الخاص بالماهية ثابتة ضرورة ان الماهية لا تتحقق
بنفسها بل بوجودها فلو ثبتت الماهية بالمطلق ايضا
كانت موجودة بوجودين لان الخاص بالماهية وجود
للماهية والمطلق لو ثبتت الماهية به يصير وجودا لها
لكن كل شيء موجود بوجود واحد والا لجاز عليه اجتماع
الوجود والعدم باعتبار ثبوت احدهما مع عدم الآخر
ولا مانع من ذلك الا اجتماع الا تلازمهما على التساوي
لكن لا تلازم على التساوي بين الخاص والعام قلنا
ان اريد بالخاص في قولكم الخاص بالماهية ثابت
ما به امتيازها فلا نسلم انها موجودة بوجودين بل
موجودة بالمطلق ممتازة بالامر الخاص فما تحققت به الماهيات
كلها مع اختلافها واحد وهو المطلق وما به التمييز
خاص بكل ماهية يسمى فصل الماهية لا الوجود وان اريد بالخاص
ما به تحقق الماهية فلا نسلم ان تحققها به بل بالمطلق
وان كان امتيازها بالخاص ولا منع في الامتياز بشيء
والتحقق باخر ثم استشعر سؤالا بانها لا تتحقق من
حيث اختصاصها بالمطلق بل بالامر الخاص وهو وجودها الخاص
فلو كان تحققها مع ذلك بالمطلق كانت موجودة بوجودين فأجاب

عنه بقوله واذا اريد بالخارجية موجوديتها اي بانه تعلق الوجود بها من
حيث اختصاصها فلتستلزم نفس الوجود اي فليستلزم
الموجودية مما يصدق عليه الوجود حتى يلزم من تحققها
بها مع تحققها بالمطلق كونها موجودة متحققة بوجودين بل
الوجودية حاصلة به اي بالوجود فكيف يصدق عليها الوجود
حتى يلزم من اجتماعها مع المطلق في حق الماهية تحققها
بوجودين ومنها قوله قيل لو كان الوجود المطلق من حيث هو
خارجيا لم يصدق عليه الاعتباري لكنها صادقة عليه
في قولهم وجود هذا اعتباري فالوجود من حيث هو اعتباري
لوجوب كون المصدوق عليه من افراد الصادق ولا شيء
من الحقيقي بفرد للاعتباري للتضاد بينهما فلو كان
الوجود من حيث هو حقيقة لم يصدق عليه اعتباري قلنا
اولا انه معارض بصدق الحقيقي في قولهم وجود الواجب
تعالى حقيقي ثم نقول الحقيقي يجوز اخذه ذهنيا
لان كل موجود في الخارج يجوز ان يتصوره الذهن فيؤخذ
ذهنيا وان لم يجز اخذ الاعتباري حقيقيا واذا اخذ الامر
الحقيقي ذهنيا فيصدق عليه الذهنيات من حيث
اخذه ذهنيا وان لم تصدق الذهنيات عليه من حيث اخذه
حقيقيا فلذا تصدق الاعتباريات وهي التي لا وجود
لها في الخارج اصلا كالكلية والنوعية على الحقيقيات
كالانسان والفرس الماخوذة في الذهن وان لم تكن
اعتباريات وذلك لعموم الذهنيات كلها بتصوره الذهن
سواء كان في مقابلة امر في الخارج او لا يكون وخصوصا
الاعتباريات بما يتصوره الذهن لا في مقابلة امر في الخارج
ثم استشعر سؤالا بانه كيف يصدق الاعتباريات على الحقيقيات

وان اخذت

وان اخذت ذهنيات ولا شيء من الحقيقي بفرد للاعتباري فاجاب
عنه بقوله وشرط الصدق هو الاجتماع والحقيقيات اذا اخذت
ذهنيات اجتمعت مع الاعتباريات في الذهن على ان الموضوع
في قولهم وجود هذا اعتباري في الحقيقة هو الموجودية لا الوجود
فالاصل ان يقال موجوديته اعتبارية لا ان يقال وجوده اعتباري
الا ان يؤول الوجود بها اي بالموجودية فيجعل الوجود بهذا التاويل
موضوعا للاعتباري ومنها قوله قيل لو كان الوجود من حيث
هو متحققا وقد فرضناه واحدا لان القايل بذلك قايل بوجوبه
بالذات ووحدته الحقيقية واجبة لزم كون الواحد
الحقيقي كثيرا بالحقيقة وبطلانه ظاهر للتقابل
بين الوحدة والكثرة الحقيقيتين ووجه اللزوم
ان الشيء اذا تحقق في نفسه فكثيرا ما يتحقق
مع ذلك في زمانه ويتحقق في مكانه ويتحقق في
حاله وهي اي هذه التحققات امور متعددة
بالحقيقة لانه يجوز الانفكاك بينها فيلزم
كون الواحد الحقيقي كثيرا بالحقيقة وهو ظاهر
الاستحالة قلنا لا نسلم ان الكثرة فيها اي
في هذه التحققات حقيقية فضلا عن الكثرة في الوجود
الذي تحققت به هذه التحققات بل اعتبارية
وان كانت متعددة يجوز الانفكاك بينها لجواز
الانفكاك بين الامور الاعتبارية وليست وجودات
اعتبارية بل هي امور حصلت باضافة الوجود
اليها اي الى الماهية لا بالنظر الى ذاتها حتى تكون الكثرة
في موجود بنفسها فضلا عن الوجود بل هذه الامور
في انفسها امور اعتبارية فان الزمان مقدار متوهم

متعدد في الوهم بفقد ربه متعدد اخر والمكان عبارة عن
الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد او غير ممتد
والحال هيئة اعتبارية فكيف يصير الوجود بالاضافة اليها
متعددا مع انه مضاف الى الماهية لا اليها والحقيقي لا يكون
الا بالنظر الى نفسه وقد قلنا لانه مع اضافته الى
الامور المتكثرة بالحقيقة واحد حقيقي فكيف
عند اضافته الى امور اعتبارية لا بل الى ماهية اعتبر
فيها تلك الامور الاعتبارية ومنها قوله قيل
لو تحقق المطلق في الخارج فاما ان لا يقبل التعين
وهو اي عدم قبوله التعين باطل بالاتفاق
بين الصوفية وسائر اهل الحقائق كلا اعتراف
من الصوفية بتعينه الاول وهو تعين الوحدة
التي علم فيها نفسه بنفسه وغيره من التعينات
لتعين الالوهية الشاملة على ظاهر الوجود وظاهر
العلم او يقبل فاما ان يتعين بنفسه فينحصر
في واحد لانه اذا صار التعين مقتضى الذات
فلا يزول بالغير ولا يمكن اجتماع التعينات لكنه باطل
اذ كثرة التعينات للوجود مشاهدة واما
ان يتعين بالماهية التي يقارنها الوجود وهي اي الماهية
كلية لا يفيد ضمها الى المطلق جزئيته
حتى يقال انه يتعين بها فان التعين بدون الجزئية
محال وانما لا يفيد ضم الماهية الكلية الى المطلق
جزئيته لان المطلق ايضا كلي وضم الكلي الى الكلي
لا يفيد الجزئية وانما فرضنا كليته لانا لو فرضناه
جزئيا كان متعينا بنفسه وقد فرضنا انه ليس

بمتعين

بمتعين بنفسه بل بالماهية ويلزم بطلان الجزئيات
اذ لا جزئية للماهية في نفسها ولا للوجود منها ولا للمجموع
منهما ولا شيء في الواقع غير ذلك وهو مشاهدة قلنا يجوز
ان يتعين بنفسه بتعين خاص ولا يلزم انحصاره فيه لان
غايته انه لا يفارقه لانه مقتضى الذات فلا يزول بالغير ولا
نسلم اجتماع التعينات اذ كان بعضها به كالذات
بعضها باخر ولذلك قلنا هو اي التعين الاول بذاته والتعينات
الباقية بواسطة امور اخر وذلك لانه انما يمتنع تعددها
اي التعينات حيث اقتضى الذات التعين فيما يكون تعينه
من جهة واحدة كالذات فقط لا فيما يقتضي الذات تعينا
والوسائط تعينات اخر سلمنا ان تعينه بالماهية وانها
كلية لكن لا نسلم ان ضم الماهية الكلية الى الوجود
لا يفيد جزئيتها لانه انما يتم لو كان الوجود كليا ولا يلزم
ايضا من كونه متعينا بالماهية كونه كليا لانه يجوز ان يتعين
بنفسه ومع ذلك يتعين ايضا بالماهية كما يتعين بصفات
اخر من نفسه وذلك لما منعنا من كليته مع القول باطلاقه
لان الوجود وان كان مطلقا فليس بكلي لامتناع كونه
ذا افراد مع وجوبها ذهنا او خارجا للكلي بل اطلاقه
لعدم تقيده لعموم او خصوص في تعينه او خصوص
تعينه بان يكون جزئيا اضافيا او لعدم تقيده بماهية
وان اضيف اليها وظهر فيها وبها فلهذا اي فلكون
الوجود واحدا حقيقيا يفيد ضمه الى الماهية الكلية وحدة
لها شخصية لا تكاد تجد ماهية موجودة في الخارج
الا جزئية وانما قال لا تكاد لمخالفة افلاطون في ذلك
فافهم المقام الثاني في بيان وجوبه اي

وجوب الوجود المطلق وهو الوجود من حيث هو وجود لا باعتبار
كونه في ضمن جزئي اولا في ضمنه اذ لا جزئي له وله طرق اي ادلة
توصل اليه ايصال السائر في الطريق الى المقصد الاول من الطرق
الدالة على وجوب الوجود المطلق انه يمتنع عدمه اي عدم
الوجود امتناعا مقتضى لذاته وكل ما امتنع عدمه لذاته
وجب وجوده لذاته فالوجود المطلق وجب وجوده لذاته
وانما امتنع عدمه لانه اي عدمه اما بعروضه اي العدم
له اي للوجود فيلزم اتصافه بنقيضه لان العارض وصف
للمعروض وان لم تكن كيفيته لانه معنى قايم به ولا نعني
بالوصف سوى ذلك مع ان العدم نقيض الوجود اذ لا واسطة
بينهما فان كانت بينهما واسطة فلا شك انه في حكم
النقيض له في عدم الاجتماع معه او لان عدمه بانقلابه
اي الوجود اليه اي الى العدم فيلزم قلب الحقايق
وهو صيرورة حقيقة امر حقيقة اخر وهو محال بخلاف تبدل
الصور في الكون والفساد اذ ثمت مادة قابلة لاختلاف
الصور وليس للوجود والعدم من حيث هما وجود وعدم
ذلك لما تبين ان تحقق الكل بالوجود فلا يكون من العوارض
او لان عدمه بارتفاعه اي الوجود من حيث هو من اصله
من غير اتصافه به ولا انقلابه الى اخر والفرق بين الامور
الثلاثة ان في صورة الاتصاف يوجد الموصوف وفي صورة
الانقلاب يوجد بدله وفي صورة الارتفاع لا يوجد شيء منهما
فيلزم سلب الشيء عن نفسه فيصدق ان الوجود لا وجود والكل
من اللوازم وهي اجتماع النقيضين وقلب الحقايق وسلب
الشيء عن نفسه باطل بالاتفاق والضرورة فيبطل ملزومه
وهو جواز عدم الوجود فيثبت نقيضه وهو امتناع
العدم

العدم المستلزم وجوب الوجود قيل على الشق الاول لا نسلم
امتناع اتصاف الشيء بنقيضه على الاطلاق اذ امتناع الاتصاف
بالنقيض اذا كان بحيث تحمل عليه بهو هو كما في حمل المواطاة
لا بالنسبة كما في حمل الاشتقاق وهو ان يقال هو ذو وهو فانه
لا يمتنع فان كل صفة لشيء لا بد وان يكون من افراد نقيضه
فان السواد في الجسم الاسود من افراد اللاجسم لانه عرض والجسم
جوهر فصح ان الجسم ذو لا جسم لان صدق الاخص مستلزم
لصدق الاعم بخلاف قولنا الجسم ليس بجسم فانه لا يصح لاجتماع
النفي والاثبات على امر واحد بخلاف حمل النسبة فانه لا يجتمع
فيه النفي والاثبات على امر واحد فلا يستحيل وقيل على الثالث
لا نسلم امتناع سلب الشيء عن نفسه على الاطلاق وانما يمتنع
في الامور المحققة اذ المعدوم مسلوب عن نفسه
فان الانسان المعدوم يصدق عليه انه لا انسان فيجوز سلبه
اي سلب الوجود عن نفسه حال عدمه اي حال كون الوجود امرا عدميا
في الخارج قلنا في الجواب عن الاول لا نسلم ان اتصاف الوجود
بالعدم من قبيل ما يحمل بالنسبة فانه اذا كان وجود
الوجود المطلق عن قيد الماهية والعموم والخصوص تحته
عينه على ما ذكرنا فيما تقدم يلزم على تقدير عدم
الوجود المطلق المضاف اليه ان يكون وجوده المضاف
اعني وجود الوجود عدما لانه انما يصير الوجود المطلق
معدوما بعدمه كما هو موجود بوجوده فيصير وجوده وهو
وجود الوجود عدما فيصير نفس الوجود المطلق وهو المضاف
اليه من حيث هو عين المضاف حقيقة ايضا عدما وحينئذ
هو الاتصاف اي اتصاف الوجود اي المضاف والمضاف اليه بالنقيض
اي هو العدم بهو هو المحال بالاتفاق والضرورة وفي الجواب عن الثاني

ان ما جوزتم من سلب الوجود عن نفسه حال عدمه ان هذا
السلب اما عن المضاف اي وجود الوجود **فيكون الوجود** المطلق
وهو المضاف اليه **معدوما** اذ لا معنى للمعدوم سوى ما سلب
وجوده فيلزم كون الوجود المطلق معدوما **مع تحقق الاشياء به**
ضرورة ان تحققها اما بالمطلق وهو المطلوب او بالخاص
فالخصوصية ان كان غير الوجود فتحققه بالوجود المطلق
وان كان نفس الوجود تركب كل وجود او تعدد حتى وجود الواجب
وما به التحقق اولى بان يكون محققا لما ذكرنا **او هذا السلب**
عن المضاف اليه وهو الوجود المطلق وحده مع بقاء وجود
الوجود غير مسلوب **فيتصف** المضاف اليه وهو المطلق
بالنقيض اعني بهما **وجوده** المضاف المحكوم ببقائه **الذي هو**
عينه لما قررنا فيلزم من سلب المضاف اليه سلبه وقد
حكمتم ببقائه **وعدمه الذي هو سلبه** اي الذي لزمه
من سلبه عن نفسه واتصاف الشيء بالنقيضين ولو
بطريق الحمل النسبي محال لاستلزامه اجتماع النفي
والاثبات على امر واحد لاستلزامه حمل احد الوصفين عن
الاخر بهو هو وان كان حمله على الذات بالنسبة فلذلك
لا يصدق على الجسم الاسود انه لا اسود ولا يرد الجسم
الاسود الحلو فانه وان كان ذا سواد وذا لا سواد فذو
لا سواد ليس بنقيض لذي سواد وانما نقيضه لا ذو سواد
فافهم **او** هذا السلب سلبه عن المضاف والمضاف اليه
كليهما فيستلزمهما اي فيلزم كون الوجود المضاف اليه
وهو الوجود المطلق معدوما مع تحقق الاشياء به وكون
وجوده عدما فيلزم فيه اجتماع النقيضين بطريق حمل
هو هو اولا في وجود الوجود وثانيا في الوجود المطلق لانه
عينه

عينه **الثاني** من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق
ان يقال **الوجود** المطلق عن قيد العموم والخصوص تحته اما ممتنع
وقد اوجبنا تحققه في الخارج **واما واجب** بالذات **وهو**
المطلوب او ممكن مفتقر الى علة ضرورة افتقار الممكن
في تحققه اليها وقد بينا انه متحقق في الخارج **تتقدمه**
لانها فاعلية وهي من العلل الناقصة الواجبة التقدم
على المعلول بخلاف التامة المساوية له **بالوجود** لئلا
يكون علة الامر المحقق غير محقق حين كونه علة فاعلية
له فينسد باب اثبات الصانع **ولا وجود قبل المطلق**
لان المطلق لازم للمقيد ولا يوجد الملزوم بدون اللازم ولان
قيد المقيد ان كان وجودا لزم التركيب او التعدد في كل
وجود حتى الواجب والا كان تحققه بالمطلق فلا بد من تقدمه
عليه لكن تقدم الشيء على نفسه باطل لاستلزامه وجوده
حين عدمه ضرورة ان الشيء معدوم قبل تحققه فلو كان
موجودا لزم اجتماع العدم والوجود عليه فلما بطل
هذا الافتقار اللازم بطل ملزومه وهو امكان الوجود
وقد بطل امتناعه بتبيان تحققه فهو واجب **وايضا يلزم**
على تقدير افتقار المطلق الى علة **افتقار الواجب** الذي
فرض جزئيا للمطلق **الى ما يحتاج اليه العام** الذاتي للخاص
المحتاج اليه الخاص بالضرورة اي بضرورة احتياج
الخاص الى العام الذاتي والمحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك
الشيء وانما جعلنا الوجود المطلق هنا عاما لغرض الخصم الخاص
من جزئياته وجعلناه ذاتيا لان كون الوجود المطلق خارجا
عن ماهية الوجود غير معقول **و**الوجود المطلق ليس بواجب
فقط ولا ممكن فقط بل **منقسم اليهما ولكنه باطل اذ مورد**

القسمة انما يتحقق باقسامه ضرورة ان تحقق الكلي انما
يكون في ضمن الجزئيات لكن اقسامه انما يتحقق به ضرورة
انها لا تخلو عن وجود وشيء لا يكون نفس الوجود والا لزم
التركيب او التعدد في كل وجود حتى الواجب وغير الوجود لا يتحقق
الا به فلا يتحقق المجموع المركب الا به فيدور قيل لا نسلم انه
واجب بل ممكن ويلزم افتقاره الى علة متقدمة فنقول مفتقر
الى افراده وهي علة فاعلية متقدمة بالوجود على المطلق ولا
نسلم انه لا وجود قبل المطلق بل المطلق ماخوذ من الوجودات
الخاصة كسائر الماهيات الكلية يوجد في ضمن جزئياته
فلذا كانت من المعقولات الثانية من حيث الكلية ولزوم المطلق
للمقيد امر ذهني لا خارجي وقيد الوجودات الخاصة نفس الوجود
والاطلاق امر اعتباري فلا يلزم التركيب ولا التعدد ثم يتبين ان
الافراد ليست مفتقرة الى المطلق حتى يلزم الدور من افتقارها
الى المطلق مع افتقاره اليها بقوله وافراده انما يفتقر بعضها
وهي الممكنة الى البعض وهو الواجب لا الى المطلق ولا الى ما يفتقر
اليه المطلق من جميع الافراد او نقول الوجود المطلق منقسم
الى الواجب والممكن وهو لكونه مورد القسمة يتحقق باقسامه
ولكن لا نسلم ان اقسامه تتحقق به حتى يلزم الدور بل الواجب
منها يتحقق بنفسه لا بالوجود المطلق حتى يدور وغير
الواجب يتحقق بالواجب لا بالمطلق ولا بسوائر الافراد فلا دور
لان شيئا من اقسام المطلق لا يتوقف تحققه عليه بل المطلق
انما يتحقق في الذهن فكيف يتوقف عليه امر في الخارج
قلت في الجواب عن الاول القول بافتقار المطلق الى علة
متقدمة بالوجود باطل قولكم يفتقر الى افراده قلنا الافتقار
الى المتاخر باطل لاستلزامه وجود المعلول بدون العلة

لان العلة

لان العلة الموجودة في الاستقبال فقط معدومة وافراد
الوجود المطلق متاخرة عنه لان كل فرد وجود وشيء
والا كان وجودا مطلقا فلم يكن فردا والشيء ان كان وجودا
مع المطلق لزم التركيب او التعدد في كل وجود حتى الواجب لان
المطلق ايضا محقق لما ذكرنا من تحقق الكل به فليس ماخوذا
من الوجودات الخاصة كسائر الماهيات الكلية وقد برهنا على
امتناع كونه ذا افراد ولم يكن لزومه في الذهن فقط بل في الخارج
ايضا فلا يمكن في الخارج تحقق المقيد بدون المطلق والاطلاق وان
كان امرا اعتباريا فنفس الوجود المطلق ليس من الاعتباريات
لما بينا واذا كان تحقق الكل به فلا يمكن ان يتقدمه شيء بالوجود
ويتحقق افتقار الكل اليه وان كان الشيء غير الوجود يحتاج
الى الوجود في التحقق لما ذكرنا اولا فالمجموع من الوجود والشيء
في الوجود الخاص متاخر عن المطلق لان الهيئة المجموعية
متاخرة عن سائر الاجزاء على ان الشيء ان كان من العوارض فلا بد
من تاخره عن المعروض فان كان المعروض هو الماهية وهي مفتقرة
الى الوجود فيما يعرضها اولا ان يفتقر اليه ومتاخر عنه وان
كان المعروض هو الوجود فظاهر افتقاره اليه وتاخره عنه وبالجملة
المفتقر الى الوجود لا بد وان يتاخر عنه فلو افتقر الوجود
المطلق اليها لزم الافتقار الى المتاخر ولزم الدور ثم استشعر
سؤالا بان الماهية الكلية ذات افراد وهي مفتقرة في التحقق
الى الافراد وكل فرد ماهية وشيء فيتاخر عن الماهية فيكون
افتقارها الى افرادها افتقارا الى المتاخر والافراد ايضا تفتقر
في التحقق الى الماهيات افتقار الكل الى الجزء فيدور واجاب عنه بقوله
تحقق افراد الماهيات الكلية فانها وان كانت ماهية وشيئا
فالماهية تفتقر الى الشيء في التشخص لا في التحقق فليس

في ذلك افتقار الماهية الى ما تأخر عنها في تحققها بل في تشخصها
المتأخر عنها والشيء يفتقر الى الماهية في الحلول لان في التحقق
ولا في التشخص حتى يدور وهما اي الماهية والشيء يفتقران
في التحقق الى الوجود لا الماهية الى الافراد ولا الافراد الى
الماهية وان توقف تحقق الوجود لها على التشخص وحلول
الاعراض المتوقفين على تحقق الوجود لها فلا دور اصلا والحاصل
ان الماهية لا تفتقر الى الافراد في التحقق وان كانت لا تتحقق
الا في ضمنها فلا يلزم الافتقار الى المتأخر ولا يلزم من افتقار
الافراد اليها من حيث انها من اجزائها وافتقار الماهية
اليها الدور والجواب عن الثاني ان القول بتحقق الوجود
باقسامه وبتحقق الواجب منها بنفسه وغير الواجب
بالواجب باطل لانه على هذا التقدير يكون الواجب من افراد
ما ليس بواجب والواجب اذا كان من افراد ما ليس بواجب
وكان ذلك الامر الذي الواجب من افراده ذاتيا اذ لا يتصور كون
الوجود خارجا عن ماهية الوجود لا يكون وجوبه بذاته والا كان
لازما للذات ذي الافراد فيلزم تعدد الواجب بل الوجوب على هذا
التقدير لا بد وان يكون بل بالعوارض وان كان ذو الافراد مشككا
فلا يمتنع ان يقال التفاوت في ذاتيات الافراد حتى اقتضى
من حيث التفاوت الذاتي الوجوب في البعض والامكان في البواقي
لان التفاوت فيها اي في افراد المشكك ليس بحسب الحقيقة
المشتركة الواحدة اذ لو كان التفاوت بها لم تكن حقيقة واحدة
مشتركة بل حقايق مختلفة فلم يكن التفاوت فيها بحسب الحقيقة
الواحدة المشتركة بل بما يعرض لها من الاولوية والاقدمية
والاشدية او اضدادها ثم استشعر شيئا لانا لا نسلم
ان التفاوت في افراد المشكك بما يعرض لها بل الامر المشكك

عارض

عارض للحصص المختلفة الحقايق والافراد عبارة عن تلك الحصص
مع ذلك الامر العارض الذي هو به مشكك فاجاب عنه بانه وان صح
في غير الوجود فلا يصح فيه فقال والقول باختلاف الحصص
اي حصص الافراد بالحقيقي فيه اي في الوجود مع اتحاد العارض
الذي هو الوجود المطلق باطل اذ لا تصير الحصص حينئذ
من افراد الوجود فكيف يكون الوجود مشككا مع انه لا افراد له وذلك
لانها اي الحصص اذا اختلفت بالماهية لا تكون نفس الوجود
لانه فرض عارضا متحدا لها فكيف تكون تلك الافراد من افراد
الوجود بل غايته فرد فرض مرجحة وعارض ان يكون وجودا مع
القيد ويكون العارض وجودا والحصة قيدا او ذي الابيض اذ
غير الوجود انما يتحقق به فلا يكون الوجود عارضا ثم
اشار الى انا وان سلمنا ان الوجود هو العارض كان الوجود غير
متحقق بذاته بل بالحصص ووجود الواجب اذا كان من
افراد ما ليس بمتحقق بذاته لكونه عارضا فلا يتحقق
هذا الوجود المفروض وجوبه بذاته اي بذات ذلك الوجود
العارض بل يمتنع وضعه فضلا عن وجوبه بذاته سلمنا
ان الوجودات الخاصة هي الحصص والعوارض هو المطلق
فلا يكون اختلاف الحصص الا بالعوارض اذ الوجود من حيث
هو وجود ليس بمختلف فيكون الفرد الواجب على التقديرين
كافراد الماهيات الكلية لا تتحقق بنفسها ولا بتلك الماهيات
وحدها بل بانضمام امر اخر اليها سلمنا ان الوجود من حيث هو
مختلف مع ان العارض هو الوجود المطلق فلا يتصور كون الوجود
خارجا عن حقيقة الوجود حتى يكون عارضا وايضا يلزم
كون الاشدية مع تصور كونها من العوارض والاولوية في
والاقدمية من ذاتيات الحصص والافراد الوجودية مع

ظهور كونها من العوارض فافهم والله الموفق والملهم الثالث
من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان علة وجود الواجب
ان كان غيره اي غير ذاته سواء فرض مطلقا او عاما او خاصا
تحته افتقر الواجب في تحقق ذاته الى الغير اذ تحقق كل شيء غير
الوجود بالوجود وقد فرض انه غيره فلا يجب بذاته وان كان
وجود الواجب عينه اي عين ذاته فاما مطلق عن قيد
العموم والخصوص تحته وهو المطلوب واما عام وهو لا يتحقق
الا في ضمن الافراد فلا يجب بذاته واما خاص تحته فوجوبه
اما بدون العام فيلزم جواز تحقق الخاص بدون العام
اذ لو لم يجب جاز ان لا يتحقق وقد وجب الخاص فيجب تحققه
من غير تحقق العام او وجوب الخاص معه اي مع وجوب العام
فيتعدد الواجب بالذات لان الخاص ليس عين العام
وان كان عين ذات الواجب والا لم يكن اخص منه ولو وجبت
افراد العام قيل فلنلتزم ونختار انه خاص يجب مع
العام ولا يلزم تعدد الواجب بالذات لان المطلق اي العام
عبر عنه بالمطلق بناء على زعم الخصم الذي هو السائل انما
يجب بشرط الخاص اي في ضمنه فوجوب المطلق
اي العام بالغير فلا يجب بذاته ولا منع في تعدد
الواجب اذا كان احد الامرين واجبا بالذات والاخر
بالغير اذ المحال انما هو تعدد الواجب بالذات والا فكل
موجود لا يخلو عن وجوب اما بذاته واما بايجاب علته اياه
واذا وجب العام في ضمن الخاص لم يجز ان لا يتحقق فلا يلزم
تحقق الخاص بدون العام قلنا لا يمكن القول بان المطلق
اي العام انما يجب بشرط الخاص تحته الامر بالعكس وهو
ان الخاص واجب بالغير والعام بالذات لان تحققه بنفسه في الخارج

نخ فالتزم

اذ الخاص

اذ الخاص الذي تحت العام متوقف على العام الذي هو ذاتي له
لانه اي الخاص وجود وشيء هو قيد الخصوصية ولا بد من توقف
الشيء على الوجود العام على هذا التقدير لامتناع كون الشيء وجودا
وذلك لان الشيء ان كان وجودا لزم التركيب في كل وجود
حتى وجود الواجب ان لم يستقل الشيء بدون الوجود وان
استقل الشيء لزم تعدد الوجود في كل وجود حتى وجود الواجب
والا اي وان لم يكن الشيء وجودا كان تحققه على هذا التقدير
بالعام اذ غير الوجود انما يتحقق بالوجود كما قررنا
وليس على هذا التقدير غير الوجود العام واذا توقف
الشيء توقف المركب منه ومن الوجود لتوقف المجموع
على ما يتوقف عليه جزؤه ولو وجب الخاص وجب العام
مع توقف الخاص عليه على هذا التقدير فهو اي العام
المتوقف عليه اولى بالوجوب الذاتي لولا منع العموم
من التحقق الخارجي فامتنع كون الواجب هو العام او الخاص
تحته فالمحقق بالذات الواجب بها هو المطلق من قيد
العموم والخصوص تحته وانما قلنا فالمحقق اشارة
الى انه لا تحقق لما سواه اصلا فضلا عن الوجوب الذاتي وانما
قيدنا المطلق بالتجرد عن قيد العموم والخصوص تحته اذ لا بد
من التقييد بالوحدة ووجوب الوجود وسائر الصفات لكن
الواجب بالذات ذاته التي لا تتركب من وجود وشيء فلا
يلزم علينا ما ذكرنا من التوقف على العام فافهم الرابع
من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال الواجب
ان كان ماهية معدومة فظاهر الاستحالة وان كان شيئا
موجودا اي متصفة بالوجود او مركبة مع الوجود
لزم التركيب في نفس الواجب بالذات اما على التقدير

الثاني فظاهر واما على التقدير الاول فلانا فرضنا الوجوب
للذات من حيث اتصافها بالوجود لا للذات من حيث هي
فقد اعتبرنا التركيب التقييدي وكذا يلزم التركيب
في الواجب ان كان وجودا خاصا هو المعروض ماخوذا
مع المطلق العارض لتركيب الواجب حينئذ من المعروض
والعارض وان كان الواجب مجرد المعروض الخاص بدون المطلق
احتاج الواجب الى المطلق ضرورة احتياج المقيد الى المطلق
واذا بطل جميع هذه الاقسام فتعين المطلق للوجوب الذاتي
فان قيل ان المطلق هو العام لا المطلق عن قيد العموم
والخصوص فلا يلزم احتياج المعروض اي الوجود الخاص
الى العام بل الاحتياج على العكس بحسب الخارج اذ
المحتاج هو العام فانه يحتاج الى الخاص اذ لا يتحقق
العام الا في ضمن الخاص وحاجة الخاص اليه
اي الى العام انما هو امر ذهني وهو احتياجه اليه
في التصور وكلامنا في الامور الخارجية لا الذهنية
ومع ذلك فليس هذا الافتقار من الخاص الى العام
على الاطلاق بل ان كان العام ذاتيا له وذا الاحتياج
في التصور الى العام الذاتي لا يستلزم الاحتياج الخارجي
فيما هو ذاتي فكيف يحتاج الخاص في الخارج الى ما ليس
بذاتي له فانه لم يحتج اليه في التصور فضلا عن
الاحتياج الخارجي قلنا ليس المراد بالمطلق العام
حتى يحتاج الى الافراد ليتحقق في ضمنها بل المطلق
عن قيد العموم والخصوص فيحتاج والخاص لا بد وان
يحتاج الى الوجود المطلق في الخارج وان لم يكن ذاتيا له
لانه لا شك انه وجود وقيد وقيد الوجود الخاص

لا يمكن

لا يمكن ان يكون نفس الوجود المطلق ولا نفس الوجود المقيد
بل لا بد وان يكون غيرهما وكل ما هو غير الوجود يحتاج الى
الوجود واحتياج الجزء مستلزم لاحتياج الكل الى ما يحتاج
اليه الجزء وذلك لانه ان كان نفس الوجود المطلق لم
يبق فرق بين المقيد والمقيد اذ هو كتقييد الشيء
بنفسه بانه ليس غيره وبطلانه ظاهر وان كان نفس
الوجود المقيد لزم التركيب بين الوجود الخاص
والمطلق لما بينا ان المطلق من الامور الحقيقية وقد
انضم اليه قيد هو وجود اخر خاص محقق فيتركب
كل وجود حتى الواجب وان كان قيد الوجود الخاص
غيرهما اي غير الوجود المطلق والوجود الخاص فلا يتحقق
بدون الوجود وهذا الوجود اما خاص فيلزم احتياج
الشيء الى نفسه واما عام فهو محتاج الى الخاص
فلو احتاج اليه الخاص لزم الدور بل هو مطلق ولا احتياج
له الى الخاص اذ لا عموم للمطلق بمعنى كونه ذا افراد
يفتقر في تحققه اليها وانما قيد بذلك لان له عموما
باعتبار ظهوره في اعيان الموجودات اي في حقائقها
واشراقه عليها واضافته اليها والا اي وان كان
المطلق عاما بمعنى كونه ذا افراد كان كل فرد مطلقا
مع امر اخر فان كان ذلك الامر ذاتيا لافراد الوجود
لزم تركب كل وجود لانه فرد من افراد الوجود
المركبة من المطلق ومن امر اخر ذاتي حتى يلزم
تركب وجود الواجب وان كان ذلك الامر عرضيا
لافراد الوجود لزم ان لا يتحقق الوجود من حيث
انه عام لا يتحقق الا في ضمن الجزئيات بدونه لانه

وان كان عرضيا بشخصية الافراد التي هي شرط تحققها متوقف
عليه فيلزم توقف الوجود على ذلك الامر العرضي لتوقفه
من حيث العموم على الافراد التي يتوقف تحققها على ذلك
الامر العرضي **لكن ذلك الامر لكونه عرضيا للوجود**
او للماهية التي لا تتحقق بدون الوجود **لا يتحقق** ذلك
الامر ايضا **بدون الوجود** فلو فرض عمومه لزم الدور
فتعين ان المراد بالمطلق هو المطلق عن قيد العموم
والخصوص تحته ثم استشعر سؤالا بانه منقوض بافراد
الماهيات الكلية اذ على هذا التقدير يمكن ان يقال
الماهيات الكلية لا تكون ذات افراد تفتقر اليها والا
كان كل فرد ماهية مع امر فان كان ذلك الامر ذاتيا
يلزم تركيب كل فرد من الماهيات حتى البسائط وان
كان عرضيا لزم ان لا تتحقق الماهية لعمومها بدونه
لتوقف الماهية على الفرد المتوقف تحققه عليه لكن
العرضي لا يتحقق بدون الماهية فيدور فاجاب عنه بقوله
بخلاف الماهيات الكلية فانها تفتقر الى اعراضها
في التشخص واعراضها اليها في الحلول بخلاف
افتقار قيد الوجود الخاص الى المطلق فانه في التحقق
فلو افتقر المطلق اليه في التحقق لزم الدور ثم استشعر
سؤالا بان الماهية تفتقر الى الاعراض في التحقق لتوقفها
على الافراد المتوقفة في التحقق على الاعراض لتوقفها
على التشخص المتوقف عليها والاعراض تتوقف على
الماهيات في التحقق لان توقفها يتوقف على حلولها
في المحل فيلزم الدور فاجاب عنه بقوله **وهما** اي التشخص
والحلول **شرط تعلق الوجود بهما** اي بالماهيات والاعراض

اي الماهية

اي الماهية لا تتوقف على الاعراض في التحقق ولا الاعراض اليها
في التحقق من جهة واحدة حتى يدور بل الاول من جهة التشخص
والثاني من جهة الحلول فاشار الى انهما امران مختلفان يتوقف
كل منهما على الاخر باعتبار امر لا يتوقف عليه الاخر باعتباره
بخلاف افتقار قيد الوجود الى المطلق والمطلق اليه فانه
في التحقق من جهة واحدة فيدور فافهم والله الموفق
والملهم **الخامس** من الطرق الدالة على وجوب الوجود
في الخارج ان يقال **لو لم يجب المطلق لجاز ارتفاعه**
لان ما ليس بواجب اما ممتنع وهو واجب الارتفاع
فضلا عن الجواز لكن الوجود محقق في الخارج لما بينا
او ممكن وكل ممكن جائز الارتفاع بالنظر الى ذاته وان
كان ممتنع الارتفاع بالنظر الى ايجاب علته اياه **فيلزم**
جواز ارتفاع كل وجود ضرورة ان المطلق اما عينه
او جزؤه او لازمه فجواز ارتفاع احد المتساويين اي
الجزء او اللازم يستلزم جواز ارتفاع المتساوي الاخر والكل
والملزوم حتى يلزم جواز ارتفاع وجود **الواجب** فلا يكون
واجبا **قيل** [illegible] بناء على ان المطلق هو العام **لا يمتنع**
ارتفاع المطلق العام من حيث عمومه **لذاته بل الاستلزام**
ارتفاعه بالكلية اي في ضمن جميع الافراد **ارتفاع**
وجود الواجب فغايته انه لا يرتفع بالكلية ولكن
لا يمتنع ارتفاعه في ضمن بعض الافراد **فيجوز** ارتفاع المطلق
اي العام **فيما لا يستلزم** ارتفاعه ارتفاع الواجب وهو ما اذا
كان في ضمن الافراد الممكنة **فيثبت** وجوب المطلق اي العام
بالغير فيما يستلزم ارتفاعه ارتفاع الواجب وهو ما اذا كان
في ضمن الفرد الواجب **قلنا** غاية ما ذكرتم جواز ارتفاع

حصة من المطلق على تقدير عمومه وليس كذلك ارتفاع نفس
المطلق حتى تقولوا بامكان ارتفاع المطلق من حيث هو
مطلق فتقولوا بعدم كونه واجب الوجود بل غايته ان لا وجوب
له على تقدير عمومه لمنع عمومه من التحقق في الخارج
بنفسه لا لما ذكرتم ولا ينافي هذا على تقدير عمومه
اصلا وانما قلنا انه ارتفاع حصة لا ارتفاع نفس
المطلق اذ **ارتفاع المطلق على تقدير عمومه انما يتصور**
اذا ارتفع بالكلية ولذا لا يستلزم رفع الخاص رفع
العام اذ لو استلزم لصح ان يقال اذا ارتفع بعض افراد
الانسان ارتفعت الانسانية من العالم ولصدق كلما كان
هذا الانسان كان لا حيوانا كلية فالارتفاع من حيث كونه
في ضمن بعض الافراد غير الارتفاع من حيث الاطلاق
ثم اشار الى ما هو الارتفاع من حيث الاطلاق بقوله **فهو**
اي ارتفاع المطلق اي العام **ارتفاع جميع الافراد بالحقيقة**
لانه ما بقي فرد موجود فالمطلق الوجود في ضمنه
غير مرتفع اصلا **و**انما قلنا بالحقيقة اشارة الى ان ما يقال
ارتفاع المطلق يستلزم ارتفاع جميع افراده ليس
بالحقيقة اذ **هذا الاستلزام عبارة** يترجح فيها والحقيقة
هو عين ارتفاع الافراد حتى انه يدخل فيه ارتفاع الواجب
على تقدير كونه من جملة الافراد فلا يصح ان يقال انه يمتنع
ارتفاعه اذا كان في ضمن الواجب بالغير لاستلزامه
ارتفاع الواجب وتجوز فيها لا يستلزم ولئن سلم ان ارتفاع
حصة المطلق في ضمن الممكنات يكون ارتفاعا للمطلق
لكنه انما يتصور فيها اذا كان ذا حصص والوجود ليس
كذلك اذ ليس بعام بل اطلاقه باعتبار تجردة عن قيد العموم
والخصوص

والخصوص تحته فان سلم ان المطلق عام فالذي في ضمن الواجب
ان امتنع ارتفاعه لذاته كانت الافراد حقيقة واحدة واجبة
بالذات وان امتنع بعارض كان كالاولوية والاشدية والاقدمية
فجواز ارتفاع المطلق وهو اللازم للواجب يستلزم جواز
ارتفاع الملزوم الذي هو الواجب كما ان ارتفاع اللازم
يستلزم ارتفاع الملزوم لا يقال جواز ارتفاع اللازم
انما يستلزم جواز ارتفاع الملزوم لو بقي هذا الجواز
بحاله وقد بطل بسببها لكونه في ضمن الواجب بالذات
لانا نقول ذلك الجواز لما كان بالذات لا يزول بالغير على انه انما
يمتنع ارتفاع الملزوم لو امتنع ارتفاع اللازم فاذا لم يمتنع
ارتفاع اللازم لم يمتنع ارتفاع الملزوم ايضا فلا يكون ما فرض
وجوبه وهو ملزوم للعام الجائز الارتفاع لذاته واجبا
بالذات ولو سلم ان ارتفاع الحصة يستلزم ارتفاع
المطلق وانه ذو حصص وان جواز ارتفاعه لذاته لا يستلزم
جواز ارتفاع ملزومه اذا كان واجبا بالذات فهو مبني
على جواز ارتفاع الوجود وهو باطل بناء **على ما ذكرنا**
ان ارتفاع الوجود محال لكون وجود الوجود عينه
فلو ارتفع المضاف اليه كان وجوده وهو المضاف في قولنا
وجود الوجود عدما فيصير المضاف اليه ايضا عدما
لكونه عين المضاف حقيقة غيره اعتبارا وهو الاتصاف
بالنقيض على طريق حمل هو هو وهو محال **على ما ذكرنا**
في استحالة ارتفاع الوجود وكون وجود الوجود عينه
السادس من الطرق الدالة على وجوب
الوجود المطلق ان يقال **حقيقة الوجود لا تتصور بدون**
الوجود اذ لا حقيقة له سواه واذا لم يتصور الانفكاك

في الذهن علم انه لا انفكاك بينهما في الخارج ولا معنى للوجوب
الذاتي سوى ذلك اذ لو امكن الانفكاك بينهما اي بين الوجود
ووجوده في الخارج لامكن تصور الانفكاك في الذهن اذ كل
ما في الخارج يمكن تصوره في الذهن كما هو فيه اي في الخارج
لان الذهن قوة تتصور كلما في الخارج وما ليس فيه ايضا فاذا امتنع
الانفكاك بينهما فيما هو اوسع امتنع فيما هو اضيق لا يقال
هذا انما يتاتى لو كان الوجود متصورا وهو ممنوع اذ لا يوجد
له تعريف حقيقة فان وجد فبينوه حتى نعلم هل يتصور
بدون الوجود ام لا وايضا ان كان بديهيا لم يصح كونه
حقيقة الواجب لان حقيقته غير معلومة عندكم
والا فلا بد من تعريفه ليطلع على احكامه حتى يعلم هل
يلزمه الوجود ام لا لانا نقول متصور بالبديهة والبديهي
لا يمكن تعريفه لغاية ظهوره المستلزمة لخفايه والواجب
ايضا اجلى الاشيا خفي لشدة ظهوره والقصور من وجه
كاف في معرفة بعض الاحكام النظريات فانا نعلم ان من
حكم هذا النظري انه يكتسب من البديهي وان لم نطلع على
تعريفه وقد علمنا بمعرفة الوجود من وجه انه لا يتصور بدون
الوجود كما انا نتصور ان الصانع لا يتصور بدون التاثير
في الممكن وان لم نعرف حقيقته قيل غايته انه اذا تصورت
حقيقة الوجود في الخارج لا يتصور بدون الوجود لكن
يجوز ان ترتفع حقيقته في الخارج بالكلية فلا تبقى مجردة
عن وجودها ولا غيرها اي غير مجردة اذ نحن نتصور ذلك قلنا
كيف يجوز ارتفاع حقيقة الوجود بالكلية في الخارج
مع انها لا نشك في جواز تصورها حينئذ ونتصورها يستلزم
وجودها في الخارج ولو جاز ارتفاع حقيقة يلزمها

الوجود

الوجود اي وجودها في الخارج كلما تصورت في الذهن
والحقايق يجوز تصورها في الذهن دايما فهذه الحقيقة يجوز
تصورها دايما فيتبعها اي يلزمها وجودها اي فيكون
وجودها دايما دوام جواز تصورها لجاز ارتفاع حقيقة الواجب
لان وجوبها اي وجوب حقيقة الواجب ليس الا لكونها لا تتصور
بدونه اي بدون الوجود اذ لو كان وجوبها لغير ذلك لكان وجوبها
بالغير لا بالذات قيل لا نسلم لزوم الوجود لتصور حقيقة
الوجود المطلق حتى يلزمها الوجود الخارجي من حيث
هي حقيقة متصورة والا لزم ان تتصور وجود الوجود
كلما تصورت حقيقة الوجود اذ لا معنى للزوم الوجود
لتصوره حقيقة الوجود الا ان يكون لتلك الحقيقة وجود
والوجود اللازم لتصور حقيقة الوجود انما هو وجود الوجود
ولزومه لا يتصور بدون تصوره ضرورة ان لزوم اللازم
لا يتصور بدون تصور اللازم هذا اعتراض على قوله
حقيقة الوجود لا يتصور بدون الوجود الذي هو وجود
الوجود ثم اعترض على قوله لان وجوبها ليس الا لكونها
لا تتصور بدونه بقوله وحقيقة الواجب واجبة
بالذات لا تتوقف على التصور اي سلمنا ان حقيقة الواجب
لا تتصور بدون الوجود لكن لا يلزم من جواز ارتفاع حقيقة
الوجود بناء على ان وجوبه ليس الا لان حقيقته لا يتصور
بدون الوجود والا كان وجوبه متوقفا على انه لا يتصور
بدون الوجود فيكون بالغير لكن وجوبه لا يتوقف على الغير
لا بانها لا يتصور بدون الوجود فيجب وجوده بالذات
قلنا لزوم الوجود الذي هو وجود الوجود لحقيقة الوجود

المطلق ظاهر فلا يضر التشكيك فيه و ماذكرنا من الدليل عليه
وهو انه لو امكن الانفكاك بينهما في الخارج لامكن تصور
الانفكاك في الذهن لكن اللازم باطل لظهوره اي ظهور
هذا اللزوم اشتبه فقاسها اي حقيقة الوجود في عدم
استلزامها وجودها الذي هو وجود الوجود الوهم على
تصور الانسانية بدون وجودها فاحتيج الى التنبيه
على استلزام حقيقة الوجود وجودها الذي هو وجود الوجود
مع انها اي حقيقة الانسانية لا تتصور بدون
الانسانية وان تصورت بدون وجودها و حقيقة
الوجود في استلزام وجودها كحقيقة الانسانية
في استلزام الانسانية لا في استلزام وجودها فغلط
الوهم في القياس حيث راى الانسانية متصورة
بدون الوجود فزعم ان حقيقة الوجود ايضا تتصور بدون
وجودها ولم يدر ان الوجود لحقيقة الوجود كالانسانية
لحقيقة الانسانية لا كالوجود لها وذلك لذهوله عن
الفرق بينهما والفرق ان وجودها اي الانسانية زايد
فيجوز تصور حقيقة الانسانية بدون وجودها وان
لم تتصور بدون الانسانية دون وجوده اي وجود
الوجود فانه ليس بزايد على حقيقة الوجود فلا تتصور
حقيقته بدونه فهذا هو الجواب المبني على ان
استلزام تصور الوجود الذي هو المطلق لوجوده بديهي
لا يقبل التشكيك ثم اجاب عن الشك على تقدير تسليم
وروده فاجاب عن قوله والا لزم تصور وجود الوجود
كلما تصورت حقيقة الوجود والوهم انه لم يغفل عن تصور

حقيقة الوجود

حقيقة الوجود لكنه ربما يغفل عن وجود الوجود لانه
اي وجود الوجود لما كان غير الوجود عن علمه الفرق
بين المتضايفين اي المضاف والمضاف اليه ومن هذه الغفلة
يلوح للوهم ان الذهن يتصور حقيقة الوجود بدون تصورها
وقياس تصور الانسانية بدون وجودها يعني الوهم في ذلك
ثم اجاب عن قوله وحقيقة الواجب واجبة بالذات
لا تتوقف على انها لا تتصور بدون وجودها بقوله
وحقيقة الواجب انما وجبت بوجودها اي
سلمنا ان حقيقة الواجب لا تجب لانها لا تتصور بدون
الوجود بل وجوبها بنفس وجودها سوا تصور او لم يتصور
اذ لا يتصور وجوب حقيقته بدون الوجود
اذ لا معنى للوجوب سوى لزوم التحقق وليس ذلك الا بالوجود
ولكن انما علم وجوبه لها بعدم تصورها مجردة
عن الوجود فلو جاز رفع شيء يلزمه الوجود في التصور
كالوجود المطلق لجاز رفع حقيقة الواجب اذ لم يعلم وجوبها
الا من لزوم الوجود لها من نفس تصورها فلو جاز ارتفاع
حقيقة الوجود مع لزوم الوجود لتصورها لجاز في الواجب
على تقدير خصوصه ارتفاع حقيقته ولما ورد على هذه
العبارة ان رفع حقيقة الواجب لم يمتنع لان حقيقته لا تتصور
بدون الوجود بل لان معنى الوجوب الذاتي امتناع ارتفاع
حقيقته لعدم [illegible] عنها الى عبارة اوضح منها فقال
بل لو جاز تصور شيء يلزمه الوجود في الخارج اذا تصور
اي يعلم الذهن لزوم الوجود له كلما تصوره مع جواز رفعه
اي الوجود في الخارج لم يدل هذا اللزوم المتصور
في الواجب على تقدير خصوصه بين حقيقته و وجوده

على اللزوم الخارجي بينهما فلم يكن لنا دليل على ذلك
اي اللزوم الخارجي بينهما لان كل دليل انما يدل على ان العقل
يحكم بالملازمة بينهما في الخارج فبينهما ملازمة في الخارج
وبحكم العقل حكم ذهني فان دل فلا ادل منه لان هذا الدليل
بديهي لاستلزام تصور الطرفين الجزم بالنسبة بينهما
والبديهي اقوى من النظري فاذا جاز ان لا يدل القوى
جاز ان لا يدل الضعيف فاذا جاز ان لا يلزم الوجود حقيقة
الوجود في الخارج مع انها لا تتصور بدون الوجود
جاز ان لا يلزم الواجب في الخارج الوجود وان دل العقل
على اللزوم بينهما ولزم في التصور قيل لا يمتنع ان يلزم
في الذهن ما ينفك في الخارج كالبصر فانه لازم
للعمى في الذهن مع الانفكاك بل التضاد بينهما في الخارج
فكذلك يجوز ان يلزم الوجود لحقيقة الوجود في الذهن
مع عدم لزومه له في الخارج قلنا ليس المراد بالاستلزام
ملازمة حضور احدهما للاخر بحيث لا يحضر الاول بحضر
الاخر بل المراد امتناع تحقق احدهما بدون الاخر وتصور
العمى انما يستلزم حضوره اي البصر معه اي مع العمى في الذهن حضوره
مع انه يتصور في الذهن ايضا الانفكاك بينهما اي يتصور
تحقق احدهما بدون تحقق الاخر بل يتصور ان تحقق احدهما
يمتنع مع تحقق الاخر فافهم والله الموفق والملهم
السابع من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان
يقال الوجود المطلق لو لم يجب فاما ان يمتنع وهو باطل
لانه اما عين الخاص او جزؤه او لازمه والخاص موجود
عند الخصم فيمتنع امتناع عينه او جزوه او لازمه فعرفنا
هذا الشق لما ذكرنا واما ان يمكن وهو ايضا محال
لانه

لانه لو امكن المطلق لافتقر الى شيء ضرورة افتقار الممكن
الى امر مرجح احد طرفي وجوده وعدمه لكن كل شيء سواء كان
وجودا خاصا او امرا اخر محتاج الى الوجود اما الامر الاخر فظاهر
واما الوجود الخاص فلانه مركب من وجود وشيء والشيء يحتاج
الى الوجود فيحتاج المركب منه الى ما يحتاج اليه الجزء فلو احتاج
الوجود المطلق الى شيء لزم الدور قيل لا دور في احتياج المطلق
الى الشيء والشيء الى الوجود لتغاير الشيئين والوجودين
فان الشيء المحتاج الى الوجود لا يحتاج الى المطلق والمطلق
لا يحتاج الى الشيء المحتاج الى الوجود بل الشيء انما يحتاج
الى المقيد احتياج المطلق اليه اي الى المقيد وهذا
الاحتياج لازم للمطلق لكليته اذ لو كان جزئيا لم يبق
مطلقا فالمطلق والشيء يحتاجان الى المقيد ولا يحتاج المطلق
الى الشيء ولا الشيء الى المطلق قلنا ان سلم ان المطلق كلي
فلا نسلم انه لا دور في احتياج الوجود والشيء الى المقيد
غايته انه دور مضمر اذ الاحتياج الى المقيد احتياج
الى المطلق لان المقيد محتاج الى المطلق احتياج الكل
الى جزئه لانه اي المطلق جزء المقيد الذي هو المجموع من
الوجود والقيد والمجموع المحتاج اليه محتاج الى جزئه
والمحتاج الى المحتاج الى امر محتاج الى ذلك الامر وانما قلنا ان
المقيد مجموع من المطلق والمقيد لانه لو كان نفس المطلق
لم يبق فرق بين المطلق والمقيد ولو كان نفس المقيد
فسنتكلم فيه ونبين ايضا احتياجه الى المطلق فالمطلوب
فالمطلوب من احتياج المحتاج الى المقيد الى المطلق ثابت
هذا اذا كان الشيء المحتاج اليه الوجود المطلق غيره فان
كان هو الوجود فان كان مطلقا فلا معنى لاحتياج الشيء

الى نفسه وان كان مقيدا فقد تبين احتياجه الى المطلق فلو احتاج
المطلق اليه ايضا لزم الدور ولو سلم ان المقيد لا يحتاج الى المطلق
حتى يلزم من افتقار الشيء او المطلق الى المقيد افتقاره الى المطلق
فلا شك في لزوم الدور المضمر بناء على ان قيد المقيد محتاج
الى المطلق والمحتاج الى المقيد محتاج الى قيده فان المطلق
على تقدير احتياجه الى المقيد والشيء المحتاج الى المقيد محتاجان
الى قيده وهو محتاج الى المطلق فيلزم الدور المضمر وانما قلنا
ان قيد المقيد محتاج الى المطلق لكونه غير الوجود وكل ما هو
غير الوجود يفتقر الى الوجود وانما قلنا انه غير الوجود
لئلا يتركب كل وجود مقيد من وجودين حتى الواجب ثم
استشعر سؤالا بانكم قد سلمتم ان المطلق كلي والكلي
محتاج الى المقيد المحتاج الى القيد المحتاج الى المطلق المستلزم
للدور واجاب عنه بانه انما سلم للمحاورات مع الخصم في بعض
في بعض المقدمات حتى نطلعه على بطلان ما اعتقده فكون
اطلاقه بمعنى العموم ليس بصواب ولكن الصواب ان المطلق
ليس بكلي كما انه ليس بجزئي تحته واطلاقه باعتبار
تجرده عن قيد العموم والخصوص تحته الثامن من الطرق
الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال الواجب اما مطلق
عن قيد العموم والخصوص تحته او عام او خاص لكن العام
لافتقاره الى الافراد لا يصلح للوجوب ولو وجب الخاص
تحت العام فاما ان يغاير المطلق اي العام عبر عنه
بالمطلق على زعم الخصم بالكلية فيكون بينهما تباين كلي
فلا يكون احدهما مطلقا والاخر مقيدا لوجوب تصادق
العام والخاص على امر واحد وان باين العام الخاص باعتبار
قيد الخصوص بنسبة احدهما الى الاخر اي وان صح
كون احدهما

كون احدهما عاما بالنسبة الى امر ما وكون الاخر خاصا بالنسبة
الى امر اخر او يغاير الخاص العام من وجه فوجوب الخاص اما
للحقيقة المشتركة بينه وبين ساير الوجودات الخاصة التي
هي افراد العام فيجب افراد المطلق اي العام لوجود تلك الحقيقة
التي هي مناط الوجوب في تلك الافراد او وجوب الخاص لغيرها
اي غير تلك الحقيقة المشتركة غير الوجود المشترك بينهما
اي بين الخاص والعام اذ لو كانت وجودا فاما ان يكون عاما وهو
الحقيقة المشتركة وقد فرضت غير مشتركة او خاصا فاما ان لا
يكون وجه المغايرة وهو عام مشترك وقد فرضت غير مشتركة
او يكون وجه المغايرة فالوجود لا يغاير الوجود فثبت ان
الوجود مفتقر الى الوجود فيفتقر الى الوجود فلا يجب
الخاص الذي يوجبه الامر المفتقر الى الوجود بالذات فتعين
ان يكون الواجب هو المطلق عن قيد العموم والخصوص
تحته التاسع من الطرق الدالة على وجوب الوجود
المطلق ان يقال الوجود اما مشترك لفظا بين
الاجناس او الانواع او الافراد الموجودة من غير اعتبار
قدر مشترك بين الامور التي وضع لها لفظ الوجود فيتوقف
اطلاقه وفهم معانيه على معرفة تعدد الاوضاع بعدد
ما وضع له على سبيل التفصيل لكنه يطلق على كل موجود ويفهم
منه ذلك من غير احاطة تلك الاوضاع او الموجود مشترك
معنى على التواطي بان وضع للقدر المشترك بين الموجودات
مع تساويها في ذلك القدر فيها فهو وان لم يصلح للوجوب
الذاتي لعمومه لكن واحد الحقيقة اذ لا اختلاف فيه
الاشيا لاستوايه فيها فاختلافها اي اختلاف الاشيا
ناشئ اما من الماهيات المختلفة بذواتها او من

عوارضها اي عوارض الماهيات او الاشيا فعلم ان في الوجود
وحده ولا اختلاف فيه فلا كثرة فيه اذ الكثرة متعلقة
بالاختلاف فما لا اختلاف في حقيقته لا كثرة فيه فهي
اي الكثرة في الماهيات او العوارض لا في الوجود وان
فرض مشتركا بالتواطي ولا تلحق كثرة الماهيات والعوارض
به اذ ليس عينها وليست العوارض المختلفة عوارض الوجود
من حيث هو وجود اذ لا بد لاختلافها مما يختلف بالذات
فلا افراد له على تقدير كونه مشتركا معنى فبطل
كونه مشتركا وكليا وعاما فصح انه مطلق عن قيد
العموم لعدم الافراد وعن قيد الخصوص تحته واذا صح كونه واحدا
بالحقيقة فلا مانع من وجوبه بالذات وقد تحقق علة
وجوبه بالذات ايضا وهو ان الكل متحقق به لما مر
مرارا فهو اي الوجود من حيث هو هو المراد بالمطلق متحقق
بنفسه دفعا للتسلسل فهو الواجب بالذات لتحقق
السبب وارتفاع المانع او الوجود مشترك معنى على
نهج التشكيك بان يكون في البعض اولى واقدم واشد
كالواجب وفي البعض على خلاف ذلك فالتفاوت في افراده
اما بالعوارض كالاشدية والاولوية والاقدمية في الواجب
واضدادها في الممكن فلو لم يكن له افراد كان الوجود معروضا
واحدا عرض له المختلفات فليس بمشترك معنى حقيقة
بل اضافة وان كان ذا افراد فوجوب البعض فقط
بالعوارض لا بالذات اذ لا تفاوت في الذات التفاوت اما
بالحقايق بان يكون حقيقة كل وجود متفاوتا مع حقيقة
الاخر مع تساوي حقيقة الوجود فان كانت تلك الحقايق
نفس الوجود اي نفس الوجودات المتفاوتة مع

الاشتراك

الاشتراك في الوجود الواحد لزم التركيب اي تركيب كل موجود
من وجودين حتى وجود الواجب والا اي وان لم تكن تلك الحقايق
نفس الوجودات فتحققها بالوجود فلو كان فيها واجب
بالذات كان وجوبه بالوجود وما به وجوب الواجب بالذات
فهو اولى بالوجوب الذاتي بل هو الواجب بالذات الواجب
فبطل اشتراكه وتشكيكه المستلزم لعمومه وكليته
بحسب الافراد فان كان له مع ذلك اشتراك وتشكيك فهذا
الاشتراك والتشكيك مع كونه واحدا غير قابل للكثرة
كاشتراك نور الشمس وتشكيكه بالنسبة الى المتنورات
المتفاوتة بالاشدية والاضعفية لعدم الوسايط ووجودها
مع انه واحد بالذات غير متكثر بها ولا متصف بعوارضها
وان كان يرى متلونا بالوان الزجاجات المختلفة الالوان
وهذا الاشتراك لا يوجب التوقف على الافراد العاشر
من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال
الواجب ان كان الوجود المطلق عن قيد العموم والخصوص تحته
فذا هو المطلوب ولا تحقق لوجود اخر معه حتى يقال
بعمومه او خصوصه ومغايرته لساير الموجودات او عدم
مغايرته كما يأتي العرض التعرض له اخرا وانما خصصنا
المطلق بالوجود لان الماهية المطلقة والامر العقلي
المطلق عدم صلاحيتهما للوجوب الذاتي ظاهر
وسنتعرض لعدم صلاحيتهما مع الوجود فكيف بدون
الوجود او كان الواجب الامر المقيد من الوجود او الماهية
او الامر العقلي فبطل لانه اما عدم ذي الافراد
وهو غير صالح للوجوب الذاتي بجميع اقسامه لانه اما ان
يقتضي تحققها اي تحقق جميعها فيجب الجميع

بالذات فيتعدد الواجب بالذات وهو باطل للادلة المذكورة
او يقتضي لا تحققها اي لا تحقق جميعها فيمتنع جميع الافراد
فليس فيها واجب ولا ممكن وبطلانه ضروري وانما وجب
تحقق الجميع وانتساعه فليس فيها واجب عند اقتضاء
الذات ذلك اذ مقتضى الذات لا يزول بالغير وهذا كانه
جواب سؤال مقدر وهو ان الذات وان اقتضى ذلك فلعل
عارضا يعرض فيمنع مقتضاه او لا يقتضي شيئا منهما
اي من تحقق الجميع ولا تحققه فان كان فيها واجب
فوجوبها واجب بالغير فلا يكون الواجب بالذات واجبا
بالذات وان لم يكن فيها لزم خلو الوجود من الواجب
فينسد باب اثبات الصانع تعالى او الامر المقيد خاص
ليس ذا افراد فاما وجود مغاير للمطلق اي العام لا يتصف
به اصلا فيلزم تحقق الوجود المقيد اي الخاص بدون
المطلق اي العام وانما قيدنا المغايرة بالوجود لان
عدم صلاحية الماهية والامر العقلي للوجوب الذاتي ظاهر
وانما لم يذكر الوجود المغاير للمطلق المتصف به
لاستلزامه الجمع بين الوجودين وقد مر بطلانه
مرارا او الامر المقيد الخاص المغاير للمطلق امر يتصف
به فاما ذلك الامر المقيد الخاص المغاير للمطلق
المتصف به ماهية وقد فرضنا وجوبها بالذات فيكون
وجود الواجب واجبا بها اي بتلك الماهية وهي اي تلك
الماهية غيره لما فرضنا مغايرتها للوجود المطلق وما
فرضناها هنا وجودا اخر فيكون وجوبه بالغير وليس
فرضنا هنا وجودا خاصا فكذلك ومع ذلك تكون تلك
الماهية علة لوجودها من حيث ان وجودها انما وجب
بها و

بها وقابلة له معا من حيث انها متصفة به فيكون الواحد
بالشخص فاعلا وقابلا معا وقد برهن في الحكمة على استحالته
وانما يكون تلك الماهية علة لوجودها قبل الوجود ضرورة
ان العلة الفاعلية قبل المعلول والمساوق للمعلول انما هو العلة
التامة واذا جاز كون ماهية الواجب علة لوجودها قبل
الوجود فجاز كونها علة لوجود العالم قبل وجودها
فينسد باب اثبات وجود الصانع اذ لا حاجة له على ذلك
التقدير الى وجوده بل الى ماهية مجردة عن الوجود لانها اذا
صلحت علة للوجود الواجب فصلاحيتها علة للممكن بطريق
الاولى بل ان سلمنا ان الماهية لا تصلح علة لغير وجودها جاز
كون ماهية كل شيء علة لوجوده من غير تاثير الصانع
فيه سواء كان الصانع امرا موجودا او ماهية مجردة عن الوجود
قياسا على ماهية الصانع المؤثرة فيه وهذا القياس شامل
سواء كانت الماهية بسيطة لانها كماهيته تعالى
او مركبة اذ لا بد لها من الانتهاء الى الاجزاء البسيطة وح يقتضي
ماهية كل جزء وجوده حتى اذا تمت الاجزاء حصلت ماهية
الاجتماع وح يقتضي ماهية الاجتماع وجوده واما
الامر المقيد الخاص المغاير للوجود المطلق المتصف به امر
عقلي يتصف بالوجود في العقل ممتنع في الخارج فقيد بذلك
لئلا يكون ماهية موجودة وقد مر حكمها فيلزم مع
ذلك كله اي مع كون الامر العقلي علة للوجود وعلة
فاعلة لوجوده وقابلة له في الذهن كون مبدا الوجود
الخارجي ممتنعا في الخارج لانا لما فرضناه واجبا كان
سببا لوجود الموجودات الممكنة ولما فرضناه عقليا كان
ممتنعا في الخارج واستحالته اظهر من ان تخفى واما الامر المقيد

الخاص المفروض وجوبه غير مغاير لحقيقة الوجود المطلق
فان فرضناه عاما كما يزعم الخصم فيلزم كلا من المطلق والمقيد
ويمتنع عليه اي على كل ما يلزم الاخر ويمتنع عليه اي على
الاخر فيه لف ونشر فيلزم احد الامرين المحالين اما امتناع
استلزام الممكنات للمطلقة اي للحقيقة المطلقة من الوجود
فرارا من استلزامها للحقيقة الواجبة من عدم مغايرتها
للمطلقة او يلزم وجوب استلزامها اي الممكنات للواجبة
لانها غير المطلقة التي تلزمها وبطلان اللازمين ظاهر وهو
المشار اليه بقوله وظاهر استلزامها اي الممكنات للمطلقة
وامتناع استلزامها اي الممكنات للواجبة فيه ايضا
لف ونشر فيبطل الملزوم وهو كون الحقيقة المطلقة مع عمومها
عين الحقيقة الواجبة الخاصة يلزم ايضا من عدم مغايرة
الحقيقة المطلقة مع عمومها عين الحقيقة الواجبة الخاصة
للحقيقة المطلقة اجتماع المثلين لعدم التغاير بين المطلق
بين المطلق والمقيد في الحقيقة الا في ان احدهما مقيد والاخر
مطلق فلا يكون كل منهما عين الاخر بالشخص بل بالنوع فيلزم
اجتماع المثلين ويلزم على تقدير الوحدة الشخصية مع كون
احدهما مطلقا والاخر مقيدا كون احدهما موصوفا
وملزوما وكون الاخر وصفا ولازما بلا فارق بينهما
لفرض الوحدة الشخصية فيلزم بطلان كون المطلق عاما بل
لا يمكن كون الخاص عين المطلق الا بتقدير عدم عمومه هذا اذا
فرض عدم المغايرة من كل الوجوه فاذا فرض من بعض الوجوه
لزم التركيب بين الخاص والعام لما ثبت من تحققه في ضمن
الافراد مع مغايرته للخاص فيل بناء على ما توهموا انا نريد
بالمطلق العام ويلزمكم استلزام الممكنات الواجبة اذ
انتم

انتم قايلون باستلزام الممكنات للواجبة لانها المطلقة
عندكم ولا يمكن انكار استلزام الممكنات للمطلقة بناء على انها عامة
فلا يبطل هذا الامر من اللازمين فلا يبطل الملزوم وهو عدم مغايرة
الامر الخاص على تقدير وجوبه للحقيقة المطلقة من الوجود
ثم المطلق الذي قلتم انه واجب بالذات ان كان عاما
ذا افراد فظاهر ان جميع افراده ليس بواجب لادلة التوحيد
ولا ممتنع لانه خلاف الضرورة ولا ممكن لاستلزامه خلو الوجود
عن الواجب بل لا بد من كون البعض واجبا فوجود البعض وامتناع
البعض وامكان البعض بالغير لان ما بالذات لا يزول بالغير وان لا
اي وان لم يكن ذا افراد لكونه خاصا فان غاير هذا الوجود
المطلق على تقدير خصوصه الوجودات الخاصة لزم ان لا يكون
في الواقع وجود عام اصلا اذ لو تحقق لسنا ندرك هذا المطلق
به الوجودات الخاصة فلم يغايرها بالكلية فيلزم تحققها
اي الوجودات الخاصة بدون العام مع ان العام لازم للخاص تحته
فيلزم تحقق الملزوم بدون اللازم وان لم يغاير المطلق
على تقدير خصوصه للوجودات الخاصة كان المطلق عين العام
لانه لما تحقق في ضمن الوجودات الخاصة مع عدم مغايرته
لها تشاركت فيه والذي يقع فيه المشاركة هو العام
واتصفت الممكنات بالوجوب الذاتي لوجوب اتصافها
بالحقيقة المطلقة التي فرضتم انها لا تغاير الواجبة مع انه
لزمها ان تكون عامة قلنا لا يلزمنا القول باستلزام الوجودات
الممكنة للحقيقة الواجبة وان قلنا باطلاقها اذ لا نقول
ان اطلاق الوجود بمعنى العموم ولا نقول بتحقق الوجودات
الخاصة بل بتحقق الموجودات الممكنة اذ لا نثبت لها
وجودات خاصة بل هي موجودة بوجود واحد مثل تنور

العالم من الشمس بنور واحد ليس بذي افراد فلا خاص تحته
حتى يقال على تقدير عمومه ان وجوب بعض افراده دون البعض
بالغير وعلى تقدير خصوصه تحته ان تغاير الخاصة لزم تحققها بدون
العام وان لم يغاير اتصفت الممكنات بالوجوب الذاتي بل نقول
ليس في الوجود الا واحد فليس ثمه ذو افراد ولا متعدد فانه
انما يتصور لو تحققت الوجودات الخاصة بالماهيات مع المطلق
وعندنا لا تتحقق الخاص الذي تختص بالماهيات حتى يعتبر
تغايره او عدم تغايره فيقال على تقدير تغايره يلزم تحقق
الخاص بدون العام وعلى تقدير عدم تغايره يلزم اتصاف
الممكنات بالوجوب الذاتي على ما قررنا الحادي عشر
من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال وجوب العام
باطل لعدم تحققه بدون الافراد وكذا وجوب الماهية لافتقارها
الى الوجود وكذا وجوب الخاص تحت العام اذ لو وجب
الخاص فاما غير معين لانه وان كان خاصا بالنسبة الى
ما فوقه يجوز كونه عاما بالنسبة الى ما تحته فهو
كلي ذو افراد فهو مع كونه خاصا في حكم العام لا يصلح
للوجوب الذاتي هو ولا افراده اما هو فلافتقاره الى
الافراد واما الافراد فلان ذاته لا تقتضي وجوبها والا وجب الكل
ولا لا وجوبها والا خلا الوجود عن الوجوب الذاتي فوجوب
البعض بالغير واما متعين بالتعين الشخصي وهو لكونه
تحت العام لا يكون تعينه لذاته وكذا لا يكون وجوبه
لذاته والا وجب جميع افراد العام فتعينه زائد عليه اي على
وجوده يميزه عما يشاركه فيه فيزيد على الامر المشارك
الذي هو الوجود فيفتقر التعين الى موضوع غير الوجود
المطلق ضرورة ان المطلق من حيث هو مطلق مشترك
غير معين

غير معين بالتشخص على تقدير عمومه والوجوب به وجوب
بالغير اذ لا وجوب بالذات والا وجب جميع افراده وقد فرضنا ان
الخاص انما وجب من حيث هو متعين فلا يكون وجوبه بالذات
لان التعين لما لم يكن بالذات فكيف يكون ما وجوبه بواسطته بالذات
هذا اذا كان خاصا تحت العام بخلاف ما اذا كان الواجب
مطلقا عن قيد العموم والخصوص تحته فانه يتميز بنفسه
اذ لا تشاركه غيره فلا يحتاج الى تعين زائد اذ لا يحتاج الى
موضوع غير المطلق ليتميز به عما يشاركه لان هذا المطلق
غير مشترك حتى يمتنع تعينه من حيث كونه مشتركا
واذا كان تعينه بالذات فهو واحد بالذات غير مشارك
فيه بوجه من الوجوه فهو للوجوب اصلح من غيره
الثاني عشر من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق
ان يقال الواجب اما مطلق او خاص او عام من وجود او ماهية
لكن العام لافتقاره الى الافراد لا يصلح للوجوب الذاتي والخاص
ان كان غير الوجود المطلق لكونه وجودا مع ان خصوصيته
ليست باعتبار كونه تحت العام واطلاقه ليس باعتبار عمومه
بل لعدم تقييده بالعموم والخصوص تحته فذلك هو
المطلوب وان كان الخاص غيره اي غير الوجود المطلق لكونه
ان خصوصيته ليست باعتبار كونه تحت العام واطلاقه ليس
ماهية كان الوجود خارجا عنه اي عن الامر الخاص لتصوره اي
تصور الامر الخاص من حيث الماهية دونه اي دون الوجود
فلا يكون الوجود جزءه ولا امر اخر فيستوي الوجود
والعدم بالنسبة الى حقيقته فان فرض لزوم الوجود لتلك
الحقيقة فليس لعينها ولا لجزئها بل لامر اخر فلا يكون فيه وجوب
ذاتي فافهم والله الموفق والملهم وقد عرضت الادلة المذكورة

الدالة على وجوب الوجود المطلق **بشبهه** تدل على عدم وجوبه
مع الجواب عنها **الاولى المطلق** بناء على انه غير مقيد بالعموم
والخصوص اعم من ان يكون تحته اولا **اما ممتنع التعين**
لانه لا يبقى معه اطلاقه وهو الواجب لان ما لا يتعين لا يتحقق
في الخارج **وقد اعترفوا** اي القائلون بوجوبه **بتعينه**
الاول وغيره من التعينات اذ قالوا علمه بذاته بوجوب
التعين الاول وبطونه وبصفاته الثاني وبظهوره بافعاله
الثالث **او متعين بنفسه** لانه وان لم يبق مطلقا فلا ينافي التقييد
به وقد قالوا لا يتقيد بتعين بل يبقى مطلقا بخلاف غيره
فينحصر في واحد لان التعين اذا كان مقتضى الذات كان لازما
ولا يمكن اجتماع تعينين في محل واحد فيلزم الانحصار
في واحد بالشخص **فيلزم اتصاف الواحد الشخصي** احترز به
به عن اتصاف الواحد النوعي بالصفات المتنافية لعدم
انحصاره في تعين واحد بالشخص **بالصفات المتنافية** وهو
باطل لاستلزامه كون الصفات المتنافية غير المتنافية
اذ جملة الصفات الوجودية صفاته اذ الماهيات
من حيث هي امور عدمية لا تتصف بالصفات الوجودية
وفي الصفات الوجودية صفات متنافية كالسواد والبياض
ومع ذلك يكون على تقدير وجوبه محلا للحوادث **او متعين**
بصفاته لان التعين قلما يكون الا بالعوارض المشخصة فاما ان
يقتضي مجموع الصفات تعينا واحدا وهو باطل لما نشاهد من كثرة
التعينات وقد اعترفوا بتعينه الاول وغيره على انه يلزم
[illegible] اتصاف الواحد الشخصي بالصفات المتنافية او يقتضي
كل صفة تعينا **فتتعدد تعيناته بتعددها فيتعدد الافراد**
اذ الفرد عبارة عن الذات مع التعين وقد فرضناه واجبا

فتتعدد

ط
فهو غير الواجب

فتتعدد افراد الواجب وهو باطل لادلة التوحيد **او متعين**
بغيرها اي بغير الصفات مع عدم تعينه بالذات **فيلزم كون**
الغير مع حدوثه لافتقاره الى الوجود لما فرضتم من وحدة
الوجود المطلق وقررتم من كونه ذا افراد **صفة** للوجود الواجب
بالذات فان كان حدوثها ذاتيا لزم ان لا يكون بصفاته حادث
بالزمان لكن الصفات الحادثة الزمانية صفاته لما قررنا
وان كان بالزمان لزم كونه محلا للحوادث الزمانية وهو باطل
لما بين في علم الكلام والحكمة **او موصوفا له** فيلزم افتقار
الواجب الى الغير ضرورة افتقار الصفة الى الموصوف ولا تعلق غير
الوصفية والموصوفية فان كان فلا يجوز لافتقاره في التعين الذي
به وجوبه الى الغير ولو كان الوجوب بلا تعين فهو باطل لما ذكرنا ثم
ان التعين بالغير اما واحد او كثير وقد ابطلناهما ولا يلزم على
القول بوجوب الوجود الخاص المنحصر في واحد لتعينه
بنفسه اتصافه بالصفات المتنافية مع وحدته الشخصية
اذ ليست جملة الصفات الوجودية على ذلك التقدير
صفات الواجب بل صفات الوجودات الاخر **قلنا** ليس اطلاقه
لما ذكرتم من عدم تقييده لشيء بل لعدم تقييده بالعموم
والخصوص تحته فقط فلا يمتنع تعينه ولا يرتفع اطلاقه
به فعلى هذا هو اما **متعين بنفسه** وقولكم فينحصر في واحد
ممنوع فانه لا ينحصر في تعين واحد قولكم مقتضى الذات
لازم ويستحيل اجتماع تعينين قلنا سلمنا انه مقتضى
الذات ولا يستحيل اجتماع تعينات لعدم تقييده بشيء من العرضي
والذاتي وانما يستحيل الاجتماع [illegible] لو تقيد باحدهما [illegible] غير
متقيد بشيء في حضرة الوجوب وتعيناته في حضرة الاعيان
بحسب [illegible] المطلق [illegible] الوجه في نفسه وتعيناته

الغا

الكثيرة في المرايا المتكثرة ولا يلزم تعدد افراد الواجب بذلك كما
لا يتعدد افراد الوجه بالظهور في المرايا سلمنا انه منحصر
في تعين واحد قولكم فيلزم اتصاف الواحد الشخصي بالصفات
المتنافية قلنا نلتزم قولكم فتصير الصفات المتنافية غير
متنافية قلنا ولا تنافي للشيء فيه بل تنافي الصفات في الماهيات
المشخصة فيده بذلك لعدم تنافيها في افراد الماهيات
الكلية ولا في الوجود قولكم فيلزم ان يكون محلا للحوادث
قلنا انما يلزم لو كانت صفاته من حيث هو وانما هي صفاته
من حيث ظهوره فهي صفات ظهورية لا صفات حقيقية
على انا لا نسلم ان الصفات الوجودية صفاته بل صفات
الماهيات قولكم انه اعدمية قلنا قبل اضافة الوجود
اليها واشراقه عليها لا بعد ذلك وهي صفات الماهيات
بواسطة اضافتها الوجود اليها او نقول بتعين بصفاته
ولا تقتضي كل صفة تعينا بل الصفات الذاتية كلها اقتضت
تعينا واحدا والصفات الخارجية اي اللاحقة لظهوره
في المظاهر اقتضت تعينات شتى وعلى هذا لا تتعدد
افراده بتعدد الصفات الوجودية الذاتية فلا يتعدد
افراد الواجب لانه انما يتصور تعددها بتعدد التعينات
عن الصفات الذاتية لا اللاحقة لظهوره وانما اي تعدد
الافراد للماهيات بتعدد الصفات الخارجية هو اي اللاحقة
لظهوره في المظاهر فيكون لظهوره افراد وليست هي افراد
الواجب اذ الصفات ... لا ... تعينا في ذاته
لحصوله قبلها او نقول يتعين بالغير ولا يكون عين صفة
ولا موصوفا ولا ... انه لا تعلق به ... حتى يلزم افتقاره
الى الموصوف الحادث او حلول الصفة الحادثة فيه بل متعلقا بنوع

اضافة

بلغ

اضافة يكون تعينه به بحسب اضافته اليه كتعين الوجه
في المراة ولا يضر التعدد في هذه التعينات اذ لا يتحقق بها افراد الواجب
بل افراد الماهيات التي تظهر فيها وليس به وجوبه الذاتي وانما هو
بتعينه الذاتي ولا منع في اجتماع التعينات على هذا المنهج
كتعينات الوجه الواحد في المرايا المتعددة الشبهة
الثانية لو وجب المطلق كان موجودا للكل والا كان خاصا تحت العام
فحينئذ اما ان لا يستقل بالقوام كالماهيات الكلية بدون الصفات
فيفتقر في قوامه الى الغير فلا يصلح للوجوب او يستقل بالقوام
بدون الصفات لانه وان لم يكن خاصا تحت العام فهو في نفسه
خاص اذ هو جزئي حقيقي فاما ان لا يوجب صفة لذاته
لا بالذات ولا بالغير لاستغنائه عنها وهو باطل للاعتراف
من الصوفية وغيرهم باتصافه بالحيوة والعلم والقدرة
وغيرها او يوجب صفة لذاته لا بالذات لان الذات كاملة
بذاتها فلا توجب صفة لكمالها لكن لها نسبة الى الغير
يوجب ذلك الغير لها صفة فيسبب بها الى ذلك الغير فيفتقر
باتصافه بها الى الغير وهي صفات كمال والذات
وان كملت بذاتها لكن عند فقد هذه الصفات كانت
ناقصة بالنسبة الى من له هذه الصفات فيكون ناقصا
بذاته لانها لو كملت بالذات لم يكن لها نقص بالغير
اذ ما بالذات لا يزول بالغير فعلم انها ناقصة بذاتها
مستكملة بالغير فلا تصلح للوجوب الذاتي او يوجب بالذات
صفة لان الذات ... اما ان مقتضاها اجتماع كمالات الكمال الاسمي
كلها فيها جميع الصفات الوجودية في الموجودات صفاته
لان وجوده هو الوجود ... بدون الوجود فاذا
اوجب لموجود وصفا فالايمنع منافيه في ذلك الوجود

وفي كل موجود سواه لوحدة الوجود المتصف بتلك الصفات
فيمتنع ان يوجد في العالم منافي كل صفة وجدت في موجود
ما فاذا وجد البياض في جسم امتنع وجود السواد في اجسام
العالم كله وهو ظاهر البطلان لوجود الصفات المتنافية
في الموجودات المختلفة او لا يمنع منافي صفة وجدت في موجود
اصلا لعدم تنافي الصفات في نفس الوجود وان تنافت باعتبار
الماهيات او المواد فاما ان يستلزم المنافي لان الوجود لا بد
وان يتصف بجميع الصفات الوجودية فيجب اجتماع
الصفات المتنافية في كل موجود لان الوجود الواحد
الذي هو وجود الكل مستلزم لها ولا يتحقق الملزوم بدون
اللازم فلا يوجد موجود بدون تلك الصفات المتنافية
وهو بين البطلان او لا يستلزم الوجود منافي صفة وجدت
في موجود ما اصلا لان التنافيات بين الوصفين مانعة
من الاجتماع بينهما فيجب امتناع استلزام شيء
منافي صفة شيء اخر والا كان الوجود مستلزما له وقد فرض
غير مستلزم وهو ظاهر البطلان لان النار يستلزم
الحرارة والما البرودة ولا يلزم هذا لو اوجبنا الخاص اذ لا
نجعله وجودا للكل فهو بخصوصه يستقل بالقوام
ويوجب بذاته وما قيل في تقسيم المنع والاستلزام
لمنافي صفة وجدت في موجود ما لا ينافي هاهنا قلنا
انا وان جعلناه وجود الكل فلا يلزم محال بما ذكرتم فانا
نقول انه يستقل بالقوام لانه ليس كلي كما انه ليس بجزئي
تحته ويستلزم بذاته صفاته لا لاشتراك بل لان كماله يستلزم
الكمالات ويمنع اخر من غير افتقار الى القيد لان وصفه
ليس غير ذاته كما انه ليس عينها بل نقول يستلزم بذاته
جميع

جميع صفاته الذاتية وبالمظاهر الصفات الممكنة لظهوره
في جميع الصفات الوجودية ليست صفاته باعتبار ذاته بل باعتبار
ظهوره فلا يلزم ما ذكر في اخر التقسيم من قوله فاما ان يمنع
منافيه الى اخره وذلك لانه يوجب باعتبار مظهر امرضيا
لظهوره فيه ويمنع منافيه باعتباره اي باعتبار ذلك
المظهر لا مطلقا حتى يمتنع منافي كل صفة وجدت في موجود ما وكذا
يستلزم صفة باعتبار مرتبة من مراتب ظهوره ومنافيها
باعتبار مرتبة اخرى فلا يلزم اجتماع الصفات المتنافية
في موجود ولا امتناع استلزام شيء منافي صفة شيء اخر
لان الوجود لا يستلزمه من حيث هو نفسه بل من حيث الظهور
في المظهر المخصوص والله الموفق الشبهة الثالثة
لو وجب المطلق لوجب بقا اطلاقه فيجب ان لا يتصف بشيء بقاء
ولا يتعين لانه لو اتصف او تعين لم يبق مطلقا
لكن اتفقوا على اتصافه وتعينه قلنا لا يرتفع اطلاقه بالوصف
والتعين لان اطلاقه ليس اطلاقا عن كل ما يسمى قيدا بل
الاطلاق عن قيد العموم والخصوص تحته او الاطلاق
عن التقييد بالماهية لئلا يحتاج الى الماهية او الى العام الذي
هو ذاتي له لان الوجود العام لا يتصور بالنسبة الى الوجود
الخاص الا ذاتيا والى الافراد وهذا الاطلاق لا ينافي ذلك
التقييد اي بالاتصاف والتعين الشبهة الرابعة
المطلق وان سلم ان اطلاقه لا ينافي الاتصاف فلا شك انه ذو صفات
مختلفة فلا تقتضيها الذات المطلقة من حيث هي
مطلقة ولا شك ان لها صفات كمالية لا تكون الذات بدونها ناقصة
مع انها لا تحصل بها فقط فيحتاج الى جهات خارجية
تقتضي تلك الصفات وان لم يحتج الى موثرات اخر لئلا يلزم

الاختلاف في ذاته من حيث اقتضاها هذه الصفات المختلفة
مع بساطته من حيث انه غير مقيد بشيء باعتبار الذات
وان لم يناف لحوق القيد اياها بعد وهو اي الاحتياج الى المعدات
الخارجية فضلا عن المؤثرات في الاتصاف بصفات الكمال
التي هي من لوازم الوجوب الذاتي ينافي الوجوب الذاتي
ولا يلزم مثل ذلك لو وجد الخاص لان فيه اختلافا اذ فيه الوجود
مع قيد الخصوصية ويجوز ان يقتضي الذات وصفا والقيد وصفا
اخر والمجموع من الذات والقيد ثالثا ومن الذات ووصفها
رابعا ومن القيد ووصفها خامسا ومن المجموع والوصف اللازم
له سادسا وهلم جرا قلنا ذاته المطلقة على تقدير
تجرده عن كل قيد يقتضي استعداد التميز غير خارج
عن الذات بامر من معاني الذات بصفة والمجموع من الذات وتلك
الصفة لاخرى وهلم جرا حتى ينتهي الى المختلفات
كلها وان لم تكن في الذات اختلاف اصلا فالاستعدادات
المقتضية للصفات بعضها من الذات فقط كالمقتضي للعلم
بذاته وبعضها منها مع صفة كاقتضاء العلم بذاته
العلم بكمالات الذات تفصيلا فلا اختلاف في الذات
لانها لم تتعين المختلفات بها ولا حاجة الى الغير
لان الاستعدادات بعضها من الذات وحدها وبعضها
منها ومن تلك الصفات وهي غير خارجة الشبهة
الخامسة الواجب واحد لادلة التوحيد
فلو كان مطلقا كان مشتركا بين الكل اي بين كل
الموجودات لان الموجودات انما تتحقق بالوجود ولا وجود
غيره على ذلك التقدير والا فلا بد من تمام مشترك بينهما
فكان وجود الواجب خاصا [illegible] فلم يكن مطلقا
فاما

فاما ذلك الوجود المطلق عين الحوادث بناء على انه عين الماهيات
~~المختلفة~~ كما يقوله الاشعري وحينئذ يشترك ذواتها
وصفاتها في عينه اما اشتراكا لفظيا وهو المشهور من
مذهب الاشعري وقد ابطل بتوقفه على معرفة الاوضاع المتعددة
او اشتراكا معنويا ولا يتصور كون المشترك المعنوي
عين الماهيات المختلفة وعلى التقديرين فتبطل وحدته
لكثرة الموجودات التي هي عين الوجود فيبطل وجوبه
لبطلان لازمه الذي هو الوحدة ومع هذا لو كان الوجود المطلق
واجبا بالذات تصير كل ذات وصفة وجدت حتى القاذورات
من الذوات وحتى الاعراض السيالة التي لا بقاء لها
بالاتفاق فضلا عن غير السيالة المختلف في بقائها الها
لما فرض ان كلا منها وجود مطلق والوجود المطلق واجب
بالذات ولا واجب بالذات الا الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا
واما ذلك الوجود المطلق صفة لها اي للحوادث كما ذهب
اليه اكثر المتكلمين القائلين بزيادته فتشترك
الحوادث في الاتصاف به فيكون حالا فيها حتى
في القاذورات ضرورة حلول الصفات في الموصوفات لانها
من الاعراض القائمة بها واما ذلك الوجود المطلق موصوف
بها اي بالحوادث كما يتوهم من كلام بعض الصوفية تشترك
الحوادث في كونها صفات له فيكون محلا لها وبطلانها
من العينية وحلوله في الحوادث وكونه محلا لها بالاتفاق
من محققي الصوفية والمتكلمين اذ قد صرحوا بتوحيد الاله
وبالعوافية وصرحوا بمنع حلوله واتحاده بالغير وانه
ليس منه في سواه شيء وانه ليس من سواه فيه شيء وما
وقع في كلام بعضهم من عينيته للكل فالمراد ان المحقق

في الكل واحد وكذا ما وقع في كلام بعضهم من ان الكل صفاته فالمراد
قيامه به قيام صورة المرآة بذي الصورة **قلنا** لو كان عين
الماهيات فان كان اشتراكه لفظيا فقد ابطلناه وان كان
معنويا كان كليا ولكن **لزوم الكل ممنوع** لانه باطل **مما مر**
من امتناع كونه ذا افراد ذهنية او خارجية فليس اطلاقه
باعتبار الكلية بل باعتبار التجرد عن قيد العموم والخصوص
تحته **ثم** لو سلم اشتراكه فلا يلزم كونه كليا ذا افراد وانما
يلزم لو كان اشتراكه باحدى الطرق المذكورة لكن **حصر الاشتراك
فيما ذكر** من العينية والوصفية والموصوفية **ممنوع
بل اشتراكها** اي الحوادث **في اضافته** اي الوجود **اليها
وظهوره بها من غير انفصاله بها وانفصالها** عنها وانما كان
اشتراكها في اضافته اليها **لانها معدومة في انفسها
موجودة بالوجه الذي قيامها منه** وكيف
يشترك في عينه **والموجود لا يتحد بالمعدوم**
فكيف يتحد الوجود بالحوادث التي هي معدومة
من حيث هي وكيف يشترك في كونها صفات له **والوجود
لا يتصف به** اي بالمعدوم فكيف يتصف الوجود به
وكيف يشترك في الاتصاف به **والوجود لا يكون صفة له** اي
للمعدوم فكيف يكون الوجود صفته **غاية ما في الباب**
في اتصاف الحوادث بالوجود **انها اتصفت بنسب
بينها وبينه والنسب امور عدمية سيما اذا
كان احد طرفيها عدميا** وهو طرف الحوادث من حيث
امكانها ثم بين هذه النسب بقوله **وتنويره بنوره**
الوجودي حتى صارت موجودة بنور الوجود **فاشتركت
في ذلك** التنور وهو الموجودية **اشتراك المتنورات**

بنور الشمس مع انها لا تتصف بنور الشمس ولا يصير نورها
موصوفا بها ولا عينها **الشبهة السادسة انه** اي
وجوب الوجود المطلق **مخالف لما تقرر عند الجمهور** من الفقهاء **من كونه
من المحمولات العقلية** وهي الامور التي يمتنع استغناؤها
عن المحل عقلا وتمتنع حصولها في الخارج كالماهية والامكان
والمعقولات المحضة التي لا يقابلها شيء في الخارج
وكونه مقولا بالتشكيك وهو الذي يتفاوت افراده
في الاولوية والاقدمية والاشدية واضدادها **منقسما
الى الواجب والممكن** ووجه المخالفة انه على التقديرين
الاولين لا يكون من الموجودات فضلا عن الوجوب وعلى
الاخيرين كان من الموجودات كان ذا افراد **قلنا** هذه
احكام الموجودية دون الوجود **وقد مر انه كثيرا ما
يشتبه الوجود بالموجودية فيطلق عليها غلطا**
كفعل عامة اهل النظر **او تاويلا** كفعل بعض الصوفية **والا** اي
وان لم تكن هذه احكام الموجودية بل احكام الوجود **فكيف
يكون ما به تحقق الاشياء امرا عدميا** حتى يكون من
المحمولات العقلية والمعقولات المحضة **وانه** اي كون ما به
تحقق الاشياء امرا عدميا **يسد باب اثبات الصانع**
لان غايته ان به ايضا تحقق الممكنات وان اختلفا في وجه
العلية والتاثير وكيف يكون من المحمولات العقلية وليس
بمحمول اصلا فضلا عن كونه عقليا **اذ لا يخفى ان الوجود
لا يحمل على شيء** يغاير الوجود فقيدنا بذلك لئلا ينتقض
بقولنا وجود زيد وجود **فلا زيد وجود بل موجود** اي
ذو وجود والمحمول الحقيقي ما يكون بهو هو وان لم
يكن محمولا **فكيف يكون مقولا بالتشكيك** والمقول

الوجود مع

على الشيء لابد وان يحمل عليه وان حمل على الوجودات فهو على
السوية لا على التفاوت والتشكيك بل المقول به اي
بالتشكيك هو الموجود لقوته فيما لا واسطة فيه كالوجود
اذ هو موجود بوجود هو نفسه وضعفه فيما فيه واسطة
كالعقل الموجود بوجود هو غيره بلا واسطة امر اخر او
وسايط كالاشيا الموجودة بوجود بواسطة اسباب
متوسطة وهو اي الوجود المنقسم الى الواجب والممكن
بالذات والوجود غير منقسم اليهما بالذات فان الموجود
اما موجود بوجود هو نفسه فيكون واجبا لذاته
ضرورة انه لا يفتقر في تحققه الى امر زايد اولا فيكون
ممكنا ضرورة انه يحتاج في تحققه الى الوجود فقط او
اليه مع امر اخر والوجود لو سلم انقسامه اليهما
فهو باعتبار اضافته اليهما لا باعتبار نفسه
فيقال الوجود اما ان يكون من ذات الشيء فيكون
واجبا له اي الشيء الذي هو نفسه اولا يكون من ذات
الشيء فيكون ممكنا له اي لذلك الشيء ومع ذلك لا يكون
ممكنا لنفسه لانه واجب لها اي لنفسه دايما لما مر
من الادلة الشبهة السابعة انه اي وجوب الوجود
المطلق مبني على وحدة الوجود بالشخص ضرورة انه
لو كانت ثمه وجود اخر لم يبق الواجب مطلقا بل كان ثمه
اما موجود عام فكان داخلا تحته او خاص اخر فلا بد
بينهما من عام ولا افراد لهذا المطلق لامتناع تعدده
مع امتناع تعدد الواجب فيكون وجود شيء وجودا
للاشيا كلها اذ لا بد لكل موجود من وجود خاص به
او عام او مطلق لكن فرضتم ان لا وجود الا المطلق فهو

وجود

وجود واحد بالشخص في كل موجود فلا يكون هذا حادث
وفان ضرورة ان حدوث الشيء بحدوث وجوده وفنا الشيء
بفناء وجوده والوجود ان كان واحدا في القديم والحادث والفاني
والباقي لم يتصور فيه الحادث والفاني اصلا وكيف يستقيم
ان يكون وجود شيء وجود الاشيا كلها مع ان كثرة الاشيا
تدل على كثرة الوجودات بالضرورة للعلم الضروري بان
وجود كل موجود غير وجود الاخر حتى جاز قدم شيء مع
حدوث اخر وفناء شيء مع بقاء اخر وايضا انه مبني على تحققه
اي المطلق من حيث هو مطلق في الخارج ضرورة ان الوجوب
الخارجي فرع التحقق الخارجي وكيف يستقيم تحققه من حيث
انه مطلق مع انه كلي مقيد بقيد الكلية وهو الكلي
العقلي الذي يمتنع تحققه في الخارج بخلاف الطبيعي
وانما كان كليا يتكثر بتكثر الموضوعات فان كان كليا
طبيعيا فانما يتحقق في ضمن الجزئيات فكيف يكون
واجبا بالذات وايضا مبني على امتناع عدمه اي عدم الوجود
المطلق في الخارج مع انه يفنى بفنا الاشيا اذ لا شك
ان فناء الشيء بفناء وجوده اذ لا يتصور للشيء فناء مع
بلغ بقاء وجوده بحاله قلنا نعم انه مبني على وحدة الوجود
وعلى تحققه في الخارج وعلى امتناع عدمه ولا يلزم شيء
من المحالات فانا نلتزم ان الوجود الواحد بالشخص
وجود للاشيا كلها القديم والحادث والباقي
والفاني لانه قديم باق في ذاته وان كان يحصل لبعض
اي لبعضها تارة ويزول عنها اخرى باشراقه عليها
واحتجابه عنها مع دوام حصوله لنفسه من الازل
الى الابد وفيه [illegible] جواب اعتراضهم انه مبني على امتناع

عدمه مع انه يغني بفناء الاشيا وبتم ذلك وقولكم
حدوث الحادث بحدوث وجوده وفناء الفاني بفناء
وجوده باطل بل الحدوث اضافته اليها اي الى الاشيا
اي الحقا بقدها والفنا زوال اضافته عنها وهذا الحدوث
والفنا للاشيا مثل الغناء والفقر لزيد بانتقال المال اليه
وعنه مع وجوده [illegible] ودوامه في نفسه قبل وجود
زيد وبعد موته وقولكم كثرة الاشيا تدل على كثرة الوجودات
ممنوع على تقدير ان لا يكون عينها ولا عرضا عاما لها
بل كثرة الاشيا انما تدل على كثرة الوجود اذ لو كان
الوجود عينها او كان عرضا لها ضرورة ان عين شيء
لا يكون عين ضده ولا عرض شيء عرض غيره لامتناع قيام
العرض الواحد بمحلين لكن عينيته اي وجود كل شيء
عينه باطلة باتفاقها اي الاشيا فيه اي في الوجود
مع اختلافها اي الاشيا بحقايقها ضرورة انا لا نشك
في وجود الشبح المرئي من بعيد مع الشك في حقيقته
انه فرس ام حمار فكيف يكون المتفق في الكل عين
المختلف فيها وكذا عرضيته للاشيا باطلة لتوقف
تحققها اي الاشيا عليه اي على تحقق الوجود فلو كان
عرضا لتوقف تحققه عليها وذلك ان العرض يتوقف
تحققه على المحل فيدور وقولكم ان الضرورة تدل
على ان كثرة الموجودات تدل على كثرة الوجودات
دعوى الضرورة في محل النزاع مع جم غفير من
الاذكيا بخلاف انكار السوفسطائية الضروريات
فانهم ليسوا من الاذكيا ان صح انهم جم غفير لانكارهم
العلوم كلها والذكي لا يتصور منه ان ينازع في امر
ضروري

البهاء

كونه [illegible]

ضروري سيما من الجم الغفير منهم فهي باطلة كدعوى
المعتزلة الضرورة في امتناع روية ما ليس بجسم
ولا عرض فانها دعوى باطلة لكونها في محل النزاع مع
جم غفير من اذكيا اهل السنة وقولكم انه مبني على تحققه
في الخارج مع انه كلي اي مقيد بقيد الكلية باطل اذ قد بينا
امتناع كليته بامتناع كونه ذا افراد ذهنية
او خارجية وانما لم يذكر الخارجية لانها مستلزمة
للذهنية فاذا امتنعت امتنعت الخارجية وانما
هي اي الافراد الماهيات الكلية وقولكم انه يتكثر
بتكثر الموضوعات باطل اذ المتكثر بتكثر الموضوعات
اضافته او صورته لا ذاته او المتكثر بتكثر الموضوعات
الموجودية العارضة للاشياء عن اضافة الوجود
اليها واشراقه عليها توهم عن تكثر الوجود لانها به
لكن يطلق عليها الوجود غلطا عند اهل النظر
او مجازا عند الصوفية **الشبهة الثامنة**
لو كان الوجود هو الواجب لم يخالفه في الجلاء والخفا
لكنه خالفه اذ اكثر العقلاء على انه اي الوجود اعرف
الاشيا وانه بديهي وعلى ان الواجب اخفاها وقال اعلم
الخلق به صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك
وقال العارف العجز عن درك الادراك ادراك
اي العجز عن درك معرفته لغاية خفايها ادراك معرفته
التي غايتها انه على خلاف كل ما يعقل ويتخيل ويتوهم
ويحس قلنا لا نسلم انه خالف في الجلاء والخفا بل
الواجب تعالى في غاية الجلا اذ قد صرحوا ايضا بانه
انما خفي لشدة ظهوره خفا نور الشمس

الدرك بحركة اللحاق [illegible]

[illegible]

اي غاية الجلاء او غاية الجلاء

على من زعم انه ليس وراء الوان الاشيا فجلاوه لا ينافي خفاءه ثم استشعر سوالا بان غاية ما ذكرتم انه تعالى جلي من وجه خفي من وجه والوجود جلي من كل وجه فلا يكون عينه اجاب عنه بقوله على انه تعالى اعرف انية اي وجودا واخفى حقيقة والوجود ايضا كذلك فانه اعرف انية واخفى حقيقة لانه لا يقبل التعريف بالحد والرسم عند الجمهور

الشبهة التاسعة

لو وجب الوجود المطلق لم يكن مبدا الوجود شيء ولكنهم اتفقوا على انه اي الواجب مبدء لوجود الممكنات فلو كان الوجود مطلقا واجبا كان اي الوجود كله واحدا بالشخص والا كان افرادا تحت العام فلا يكون مبدا لوجود اصلا لانه اما وجود نفسه ولا معنى لكون الشيء مبدا لنفسه واما وجود غيره ولا وجود له فكيف يتصور له مبداية سلمنا ان كونه واحدا بالشخص لا ينافي مبديته للاشيا لكنه فاسد بناء على انه يلزم ان يصح كون وجود كل شيء مبدء اله اذ هو وجود كوجود الواجب وفيه تعطيل الصانع قلنا انما اتفقوا على انه مبدء للاشيا لا لوجوداتها بل انما قال بذلك اهل النظر لا الصوفية فان قالوا فنقول المراد مبدئيته لموجودتيها فاطلقوا عليها الوجود مجازا للجود واضافة الوجود اليها اي والمراد مبدئيته لاضافة الوجود اليها لا لنفس وجودها تجوزوا فيه بحذف المضاف الذي هو الاضافة وكيف يكون وجود كل شيء مبدا له حتى يلزم تعطيل الصانع ولا وجود لها خاص ... اي طايفة الصوفية حتى يكون وجود كل شيء مبدا له حتى يلزم تعطيل الصانع ... اي الاشيا متنورة به اي بالوجود في تحققها تنور الاشيا

المحسوسة بنور الشمس وليس لها نور الشمس حتى يكون نور الشمس مبدا لها من نور الشمس بل لا معنى له بل غايته انه مبدا التنورها بنور الشمس

الشبهة العاشرة

لو وجب الوجود المطلق لا تصف بالحيوة والعلم والقدرة وساير صفات الكمال لانهم اتفقوا على انه اي الواجب موصوف بالحيوة والعلم والقدرة وساير صفات الكمال ولكن الوجود المطلق ليس كذلك فلا يكون واجبا وانما قلنا ليس كذلك لان كثيرا من الموجودات كالجمادات والنباتات لا يتصف بها اي بهذه الصفات مع اتصافها بالوجود ولو كان الوجود متصفا بها لاتصفت بل تتصف بالوجود بما هو من اوصاف الوجود فان زيد اذا كان متصفا بالانسانية اتصف بكل ما هو من اوصاف الانسانية من الحيوانية والناطقية قلنا لا نسلم ان الوجود ليس كذلك بل هو متصف بتلك الصفات كلها ولا يدل عدم اتصافها اي الموجودات بشيء من هذه الصفات على عدم اتصاف الوجود به وانما يدل على ذلك لو كانت هذه الموجودات متصفة بالوجود لكن منعنا اتصافها بالوجود بل غايتها انها متصفة بالموجودية وان الوجود مضاف اليها او مشرق عليها او ظاهر في مراياها ولا يلزم ان يكون اوصاف المضاف اوصافا للمضاف اليه ولا اوصاف النور اوصافا للمتنور به ولا اوصاف الظاهر في المراة اوصاف صورة المراة او اوصاف نفس المراة وكيف لا تتصف الوجود المطلق بهذه الامور اي الحيوة والعلم والقدرة مع ان كل من يتصف بها انما يتصف به ضرورة ان غير الوجود انما يتحقق بالوجود فكل وصف لشيء انما يتحقق بالوجود فهو اي الوجود اولى بذلك اي بالاتصاف بذلك الوصف لانه اذا حصل بواسطته لغيره فهو اولى بان يكون له اما بذاته

اي زمن الكمالات الازلية اولظهوره بواسطة المظاهر
اوللماهيات بواسطة اشراقه عليها وتعلقه بها
وكيف لا يكون هذه الصفات صفات الوجود فانه كمال
بذاته وكل كمال بذاته لا بد وان يكون جامعا للكمالات
والا كان نقصا وهو ينافي الكمال الذاتي وما بالذات
لا يزول بالغير وعدم الاتصاف بهذه الاوصاف نقص
والكمالات الممكنة لما امتنع كونها كمالات له في ذاته
صارت كمالات له باعتبار ظهوره في المظاهر او المرايا
ظهوراته ليكمل كماله الممكن بعد تمام كماله في ذاته
الموجب غناه عن العالمين **الشبهة الحادية عشر**
انه اي وجوب الوجود المطلق **مناف لارسال الرسل**
لان وجوبه مستلزم وحدته الشخصية في الكل فيكون
معنى الارسال ارسال الوجود نفسه الى نفسه **لاتحاد**
المرسل والرسول والمرسل اليهم على ذلك التقدير
لكنه لغو **قلنا** وحدة الوجود في الكل لا يستلزم ارسال
الوجود نفسه الى نفسه حتى يكون لغوا بل غايته
ارسال وجود موجودا الى موجود اخر اذ **الاخيران** اي الرسول
والمرسل اليهم **الموجودات** لا نفس الوجود **ولا منع في ارسال**
موجود الى اخر وان كان الارسال من نفس الوجود **لكن**
المنع ظاهر على تقدير تعدد الوجود **في ارسال**
وجود وجودا ثانيا الى وجود **اخر** ثالث **من حيث هو**
اي الكل **وجود** لا موجود
الشبهة الثانية عشر
انه اي وجوب الوجود المطلق **ينافي** وقوع **التكليف**
الشرعي لانه اما على العدم من حيث هو عدم او على
الوجود من حيث هو وجود لكن وقوعه على احدهما

باطل

باطل **لامتناع تكليف العدم بالضرورة** اذ لا يتاتى منه امتثال
وانتهاء ولا تصورهما **وامتناع تكليف الوجود اذ كان واجبا**
اذ لا يجب عليه شيء من التكليفات الشرعية **بالاتفاق**
وان قال بعض المتكلمين بوجوب امور عليه ليست من
التكليفات الشرعية **قلنا** حصر محل التكليف في نفس الوجود
ونفس العدم باطل اذ **لا تكليف للوجود نفسه بالاتفاق**
اما عندنا فلكونه الواجب واما عند العامة فلكونه عرضا
عاما للاشياء ومحل التكليف الجواهر العاقلة له ولا للعدم
نفسه بالضرورة **بل للموجود** المتنور بنور الوجود الحق
المعدوم بنفسه ولا يمتنع تكليف مثله **وانما**
يمتنع تكليف العدم المحض وليس بثابت
اصلا فضلا عن ثبوته في الوجودات ولذلك نقول **كل موجود**
وان كان في نفسه عدما **له وجه الى الوجود** الواجب بالذات
به صار موجودا صالحا لقبول التكليف من حيث
اتصافه بالحيوة والعلم والقدرة عن تجلي تلك الصفات
الوجودية عليه **والثواب والعقاب** عن ملاقات
ما يلذ المظهر او يولمه عن تجليات اسما اللطف
او القهر **والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب**
والحمد لله رب الارباب والصلاة على رسوله
خير من اوتي الحكمة وفصل الخطاب ولنذكر
بعد تقرير الادلة القائلين بهذا المذهب ممن يعتنهم
اكثر منكريه على اقوالهم واحوالهم في القوة
النظرية والعملية مع عدم اطلاعهم على قولهم بذلك
ولو اطلعوا منهم على ذلك لما اصروا على انكاره ولم
يقدروا على الانكار عليهم **منهم** الشيخ الامام

مطلب تجلي الحيوة والعلم للموجود

حجة الاسلام ابو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي قال في الباب
الثالث من كتاب التلاوة من الاحيا فمن عرف الحق راه في كل
شي اذ كل شي فهو منه واليه وله وبه فهو الكل على التحقيق
ومن لا يراه في كل ما يراه فكانه ما عرفه ثم قال
بل التوحيد الخالص ان لا يرى في كل شي الا الله وفي كتاب
الصبر والشكر منه في بيان طريق كشف الغطا عن
الشكر نقول هاهنا نظران نظر بعين التوحيد المحض
وهذا النظر يعرفك قطعا انه الشاكر وانه المشكور
وانه المحب وانه المحبوب وهذا نظر من عرف انه ليس
في الوجود غيره وانه كل شي هالك الا وجهه وان ذلك صدق
في كل حال ازلا وابدا ثم قال النظر الثاني نظر من لم
يبلغ الى مقام الفنا وهولا قسمان قسم لم يثبتوا
الا وجود انفسهم وانكروا ان يكون لهم رب يعبد وهولا
هم العميان المنكوسون وعماهم في كلتا العينين
لانهم نفوا ما هو الثابت تحقيقا وهو القيوم الذي
هو قايم بنفسه وقايم على كل نفس بما كسبت وكل
قايم فقايم به ولم يقتصروا على هذا حتى اثبتوا انفسهم
ولو عرفوا لعلموا انهم من حيث هم لا ثبات لهم ولا
وجود لهم وانما وجودهم من حيث اوجدهم وفرق
بين الموجود وبين الموجد وليس في الوجود الا موجود
واحد وهو موجد فالموجد حق والموجد باطل من حيث
هو هو ثم قال الفريق الثاني ليس بهم
عما ولكن بهم نظر يبصرون باحدى العينين وجود
الموجود الحق فلا ينكرونه والعين الاخرى ان تم عماها
اثبتت

اثبتت موجودا اخر مع الله وهذا مشرك تحقيقا كما كان
الذي قبله جاحدا تحقيقا فان جاوز حد العما الى العمش
ادرك تفاوتا بين الموجودات فاثبت عبدا وربا فبهذا
القدر من اثبات التفاوت والنقص من الوجود الاخر دخل
في حد التوحيد ثم ان كحل بصره بما يزيد في انواره فيقل
عمشه وبقدر ما يزيد في بصره يظهر له من نقصان ما اثبته
مما سوى الله فان بقي في سلوكه كذلك فلا يزال يفضي
النقصان الى المحو فينمحي عن روية ما سوى الله فلا
يرى الا الله فيكون قد بلغ كمال التوحيد وحيث ادرك
نقصا في وجود ما سوى الله دخل في اوايل التوحيد
ثم قال في كتاب الرجا والخوف منه في بيان درجة
الخوف واختلافه في القوة والضعف فان تم الورع فهو
اعلى واقصى درجاته ان يثمر درجات الصديقين وهو
ان يسلب الظاهر والباطن عما سوى الله فلا يبقى
لغير الله فيه متسع ثم قال في كتاب التوحيد
والتوكل فيه في بيان حقيقة التوحيد الذي هو اصل
التوكل للتوحيد اربع مراتب فهو ينقسم الى لب ولب اللب
والى قشر وقشر القشر ثم قال فالمرتبة الاولى من التوحيد
ان يقول الانسان بلسانه لا اله الا الله وقلبه غافل عنه
او منكر له كتوحيد المنافقين والثانية ان يصدق
بمعنى اللفظ قلبه كما صدق به عموم المسلمين وهو
اعتقاد والثالثة ان يشاهد ذلك بطريق الكشف
بواسطة نور الحق وهو مقام المقربين وذلك بان يرى
اشيا كثيرة ولكنه يراها مع كثرتها صادرة من الواحد
القهار والرابعة ان لا يرى في الوجود الا واحدا وهو

مشاهدة الصديقين ويسميه الصوفية الفنا في التوحيد
ثم قال والرابع موحد بمعنى انه لم يحضر في شهوده
الا الواحد فلا يرى الكل من حيث انه كثير بل من حيث انه واحد
وحدة هي الغاية القصوى في التوحيد ثم قال وكما
ان اللب نفيس في نفسه بالاضافة الى القشر لانه المقصود
ولكنه لا يخلو عن شوب عصارة بالاضافة الى الدهن المنتزع
منه فكذلك توحيد الفعل مقصد عال للسالكين لكنه
لا يخلو عن شوب ملاحظة الغير والالتفات الى الكثرة
بالاضافة الى من لا يشاهد سوى الواحد الحق فان قلت
كيف يتصور ان لا يشاهد الا واحدا وهو يشاهد
السما والارض وساير الاجسام المحسوسة وهي كثيرة
فكيف يكون الكثير واحدا فاعلم ان غاية علوم
المكاشفة واسرارها لا يجوز ان تسطر في كتاب
فقد قال العارفون افشاء سر الربوبية كفر
ثم ذكر ما يكسر سورة استبعادك بمثال وهو
ان الشيء قد يكون كثيرا بنوع مشاهدة واعتبار
ويكون واحدا بنوع اخر من المشاهدة والاعتبار
وهذا كما ان الانسان كثير ان التفت الى روحه
وجسده واطرافه وعروقه وعظامه واحشايه
وهو باعتبار اخر ومشاهدة اخرى واحد اذ تقول
انه انسان واحد ثم قال وكذلك كل ما في الوجود
من الخالق والمخلوق له اعتبارات ومشاهدات كثيرة
مختلفة فهو باعتبار واحد من الاعتبارات واحد
وباعتبارات اخر سواها كثير بعضها اشد كثرة
من البعض ثم قال في كتاب المحبة والشوق

في بيان سبب

في بيان سبب قصور افهام الخلايق عن معرفة الله تعالى
اعلم ان اظهر الموجودات واجلاها هو الله تعالى ثم قال
فان ما تقاصر عن فهمه عقولنا له سببان احدهما خفاوه في نفسه
وغموضه وذلك لا يخفى مثاله والاخر شدة ظهوره وجلايه
وهذا كما ان الخفاش يبصر بالليل ولا يبصر بالنهار لا لخفا النهار
واستنارة الليل ولكن لشدة ظهوره فكذلك عقولنا
ضعيفة وجمال الحضرة الالهية في غاية الاشراق والاستنارة
وفي غاية الاستغراق والشمول حتى لم يشذ عن ظهوره
ذرة من ملكوت السموات والارض فصار ظهوره سبب خفايه
فسبحان من احتجب باشراق نوره وخفي عن البصاير
بظهوره ولا يتعجب من اختفا ذلك بسبب الظهور
فان الاشيا تستبين باضدادها وما عم وجوده حتى
انه لا ضد له عسر ادراكه ثم قال فالله تعالى اظهر الامور
وبه ظهرت الاشيا كلها فلو كان له عدم او غيبة او تغير
لانعدمت السموات والارض وبطل الملك والملكوت
ولادرك به التفرقة بين الحالتين ولو كان بعض الاشيا
موجودا به وبعضها موجودا بغيره لادركت التفرقة
بين الشيئين في الدلالة ولكن دلالته عامة في الاشيا
على نسق واحد ووجوده دايم في الاحوال يستحيل
خلافه فلا جرم اورث شدة ظهوره خفا فهذا هو
السبب في قصور الافهام فاما من قويت بصيرته
ولم يضعف حسه فانه في حال اعتدال امره لا يرى الا الله
وافعاله من اثار قدرته فهي تابعة له فلا وجود لها
بالحقيقة دونه وانما الوجود للواحد الحق الذي به
وجود الافعال كلها ومن هذا حاله فلا ينظر في شيء من

الافعال الا ويرى منه الفاعل ويذهل عن الفعل من حيث انه سما
وارض وحيوان ونبات ثم قال وكان هو الموحد الحق
الذي لا يرى الا الله بل لا ينظر الى نفسه من حيث نفسه بل من حيث
انه عبد الله فهو الذي يقال انه فني في التوحيد وفني
عن نفسه واليه الاشارة بقول من قال كنا بنا ففنينا عنا فبقينا
بلا نحن الى غير ذلك من المواضع الصريحة وغيرها قال
في كتاب جواهر القران لهذا التوحيد لبابان وقشران
ثم قال والثانية الاعتقاد بالقلب جزما وهو درجة عوام
الخلق ودرجة المتكلمين اذ لا يتميزون عن العوام الا بمعرفة
الحيلة في دفع تشويش المبتدعة في الاعتقاد ثم
قسم الثالثة وهو اللب ان ينكشف بنور الله تعالى حقيقة هذا التوحيد
وسره بالحقيقة وذلك بان يرى الاشيا الكثيرة ويعلم انها
بجملتها صادرة عن فاعل واحد على الترتيب وذلك بان يعرف
سلسلة الاسباب وكيفية تسلسلها وارتباط اول السلسلة
بمسبب الاسباب وصاحب هذا بعد في تعرفة لانه يرى
الافعال وكثرتها وارتباطها بالفاعل والرابعة وهي
لب اللب ان لا يرى في الوجود الا واحدا ويعلم ان الموجود بالحقيقة
واحد لان الكثرة في حق من تفرق نظره ثم قال والفنا
في التوحيد انما يقع في هذا التوحيد والفاني يصير مستغرقا
في الواحد الحق حتى لا يلتفت قلبه الى غيره ولا الى نفسه فان
نفسه من حيث هو نفسه غير الله وان لم يتحقق له معنى
الغير بنظر اخر وقال في كتابه مشكوة الانوار حقيقة
مهما عرفت ان النور يرجع الى الظهور والاظهار ومراتبه
فاعلم انه لا ظلمة اشد من كتم العدم لان المظلم يسمى
مظلما لانه ليس يظهر للابصار اذ ليس يصير موجودا للبصر
معانه

معانه موجود في نفسه فالذي ليس موجودا لا لغيره ولا لنفسه
كيف لا يستحق ان يكون هو الاشد في الظلمة وفي مقابلته
الوجود فهو النور فان الشي ما لم يظهر في ذاته لا يظهر
لغيره والوجود ينقسم الى ما للشي من ذاته والى ما له من غيره
فما له الوجود من غيره فوجوده مستعار لا قوام له بنفسه
بل اذا اعتبر ذاته من حيث ذاته فهو عدم محض وانما وجوده
من حيث نسبته الى غيره وذلك الشي موجود حقيقي
فالموجود الحق هو الله تعالى كما ان النور الحق هو الله تعالى
حقيقة الحقائق من ها هنا ترقى العارفون من حضيض
المجاز الى بقاع الحقيقة واستكملوا معارجهم فراوا بالمشاهدة
العيانية ان ليس في الوجود الا الله سبحانه وتعالى وان كل
شي هالك الا وجهه لا انه يصير هالكا في وقت من الاوقات
بل هو هالك ازلا وابدا ولا يتصور الا كذلك فان كل شي سواه
اذا اعتبر ذاته من حيث ذاته فهو عدم محض واذا اعتبر
من الوجه الذي سرى الوجود اليه من الاول رئي موجودا
لا في ذاته لكن من الوجه الذي يلي موجده فيكون
الموجود وجه الله فقط ولكل شي وجهان وجه الى نفسه
ووجه الى ربه فهو باعتبار وجه نفسه عدم وباعتبار وجه
ربه موجود فاذن كل شي هالك الا وجهه ازلا وابدا
ثم قال في خاتمة لعلك تشتهي ان تعرف وجه اضافة
نوره الى السموات والارض بل وجه كونه في ذاته نور السموات
والارض ولا ينبغي ان يخفى عليك بعد ان عرفت انه النور
ولا نور سواه وانه كل الانوار وانه نور كل ثم قال
ثم ترتقي جملتها الى نور الانوار ومعدنها ومنبعها الاول
وان ذلك هو الله وحده لا شريك له وان سائر الانوار مستعارة وان

البقاع للمكان العالي ف
بالفاء

تشتهي صح

لعله اصرح
في المطلوب

الحقيقي نوره فقط وان الكل نوره بل هو الكل بل هو هو
لا هوية لغيره الا بالمجاز فاذن لا نور الا هو وسائر
الانوار من الوجه الذي يليه لا من ذاته ثم قال بل كما ٢
لا اله الا هو فلا هو الا هو لان هو عبارة عمن اليه الاشارة
كيف ما كان ولا اشارة الا اليه بل كل ما اشرت اليه فهو
بالحقيقة اشارة اليه وان كنت لا تعرفه انت لغفلتك
عن حقيقة الحقايق التي ذكرناها ولا اشارة الى نور
الشمس بل الى الشمس وكل ما في الوجود فنسبته
اليه في ظاهر المثال كنسبة النور الى الشمس فاذن
لا اله الا الله توحيد العوام ولا هو الا هو توحيد الخواص
ثم قال فهذه غاية الغايات ومنتهى الطلبات ا/ المطلوبات
يعلمه من يعلمه وينكره من يجهله وهو من العلم
الذي كهيئة المكنون الذي لا يعلمه الا العلماء بالله فاذا
نطقوا به لا ينكره الا اهل الغرة بالله ثم قال
في قاعدة فاعلم انه كما ظهر كل شيء للبصر بالنور الظاهر
فقد ظهر كل شيء للبصيرة الباطنة بالله فهو مع كل شيء
ولا يفارقه بظهر ثم يظهر كل شيء كما ان النور
مع كل شيء وبه يظهر لكن بقي ها هنا تفاوت
وهو ان النور الظاهر يتصور ان يغيب بغروب الشمس
ويحتجب حتى يظهر الظل واما النور الالهي
الذي به يظهر كل شيء فلا يتصور غيبته بل يستحيل
تغيره فيبقى مع الاشياء دائما فانقطع طريق الاستدلال
بالتفرقة فلو تصور غيبته لانهدت السموات والارض
ولادرك به من التفرقة ما يضطر معه الى المعرفة بما به
ظهرت الاشياء لكن لما تساوت الاشياء كلها على
نمط

على ما في هذا المحل
امثل في اقوال الاكابر
تي يظهر لك القبول
السعوف التوقف
والرد والله الهادي
الى الصواب
لكن من خواص الخاص لا
للعوام

نمط واحد في الشهادة على وحدانية خالقها اذ كل شيء
يسبح بحمده لا بعض الاشياء وفي جميع الاوقات لا في بعض الاوقات
ارتفعت التفرقة وخفي الطريق اذ الطريق الظاهر
معرفة الاشياء بالاضداد فما لا ضد له ولا تغير له يتشابه
الاحوال في الشهادة له فلا يبعد ان يخفى ويكون خفاؤه
لشدة جلائه والغفلة لاشراق ضيائه ومنهم الإمام العلامة
فخر الدين الرازي رحمهم الله تعالى قال في الفصل السادس من
مقدمات شرح اسماء الله في الكلام على قوله عليه السلام اعوذ
بك منك وفيه لطايف الاولى انه لو كان ههنا غيرك لاستغثت
به خوفا منك ولكن ليس في الوجود الا انت فلا استغيث
منك الا بك ثم قال في شرح اسمه هو فاما لفظ هو
فنصيب المقربين من السابقين الذين هم ارباب النفوس
المطمئنة وذلك لان لفظ هو اشارة والاشارة تفيد
تعين المشار اليه بشرط ان لا يحضر هناك سوى ذلك
الواحد فاما ان حضر هناك شيئان لم تكن الاشارة
وحدها كافية في التعيين والمقربون لا يحضر في قلوبهم
وارواحهم موجود اخر سوى الاحد الحق لذاته واعلم
ان الحق هو الموجود والباطل هو المعدوم ثم قال
فاذن كل ممكن فهو من حيث هو هو باطل وهالك
ولهذا قال تعالى كل شيء هالك الا وجهه ثم قال في شرح
اسمه الحق في الكلام على قول الحلاج انا الحق انا بينا بالبرهان
النير ان الموجود هو الحق سبحانه وان كل ما سواه لذاته
فهو باطل ثم نقل ما يؤيده عن الغزالي رحمه الله
في شرح اسمه الواحد الاحد فالمقام الاول مقام المقربين
وهو اعلى المقامات وهؤلاء هم الذين نظروا الى الحقايق

الاشيا فوجد واكل ما سوى الحق معدوما في ذاته فلم يبق
في الوجود موجود في الحقيقة الا الحق فكان قوله هو كافيا في حق
هذه الطايفة لان المشار اليه لما كان واحدا كانت الاشارة
المطلقة اعز من ان يكون اشارة الا اليه وهولاء هم المقربون
ثم قال واعلم ان مقام التوحيد مقام لا تطيق النطق عنه
لانك اذا اخبرت عنه فهناك مخبر عنه ومخبر به ومجموعهما فهو ثلاثة
لا واحد فالعقل يعرفه ولكن النطق لا يصل اليه سئل الجنيد
عن التوحيد فقال معنى تضمحل فيه الرسوم وتتشوش فيه العلوم
فيكون الله كما لم يزل ثم نقل عن ابن عطاء من الناس من يكون
في توحيده مكاشفا بالافعال يرى الحادثات ومنهم من هو
مكاشف بالحقيقة فيضمحل احساسه بما سواه فهو
مشاهد للجمع سرا بسر وظاهره موصوف بالتفرقة ثم
قال في شرح اسمه النور ان النور اسم الظاهر الذي يظهر
به كل شيء خفي والخفا ليس الا العدم والظهور ليس الا الوجود
والحق سبحانه وتعالى موجود لا يقبل العدم فهو نور
لا يقبل الظلمة والحق سبحانه وجد به كل ما سواه فهو
سبحانه نور كل ظلمة وظهور كل خفا فالنور المطلق هو
الله بل هو نور الانوار الى غير ذلك من المواقف ومنهم
الامام الكامل المحقق ابو طالب المكي قال في كتاب قوت
القلوب في ذكر وصف الزاهد وفضل الزهد روينا عن
ابن عباس في قوله تعالى جميعا منه قال في كل حرف اسم
من اسماء الله تعالى فكان اسم كل شيء عين اسمه كما ان
فعل كل فاعل عين فعله وفي شرح مقام التوكل ووصف
مقام المتوكلين حينئذ نظر الولي الى الحق الذي تولاه فراه
في كل شيء ثم قال اذا كملت مشاهدته وقام بحق

المشاهدة

المشاهدة ثم غيبت تلك المشاهدة برؤية القيومية ووجود
الخليقة مع الله فلم يرها دونه وقام له القيومية بنصيبه من
من الملك لما تفرغ قلبه لمعاينة الملك وهذا من عين اليقين
فوق علمه لان الحق هو الاول والاخر كما هو الظاهر والباطن ثم
قال وكان بعض اشياخنا اذا سيل عن التوكل اجاب عنه بعين
الحقيقة فقال هو ان تكون مع الحق كما لم تكن فان الحق
الان كما لم يزل ثم قال يا مسكين كان ولم تكن ويكون ولا تكون فلما
كنت اليوم قلت انا انا كن فيما انت الان كما لم تكن فانه اليوم
كما كان وفي ذكر اثبات الاوساط والاسباب فالمتوكل لا يرى
الا الله ووصفه وفعله وحكمه ففعله ظاهر ووصفه
باطن والله الظاهر الباطن وحكمه هو الرسم والله
الحاكم الراسم ثم قال فان الله اظهر اسبابا واثبت
نفسه فيها فقال قل يتوفاكم ملك الموت ثم رفعه واظهر
نفسه فقال الله يتوفى الانفس وكذلك قال في التفضيل
انهم اتخذوا الشياطين من اولياء وفي التوحيد انا جعلنا
الشياطين اولياء وكما قال في المتشابه واضلهم السامري
وقال في المحكم ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء
ثم قال وكذلك قيل عن الله تبارك وتعالى انا الدليل على نفسي
لا دليل ادل علي مني ثم قال في ذكر حكم المتوكل في مرتبة
اخرى من الهدى والبيان وقال بعض العارفين ان رايت الاشيا
كلها كشيء واحد من معدن واحد بعين واحد رايت ما لم تر
قبل ذلك وسمعت ما لم تسمع قبل وفهمت ما لم يفهم الخلق
ثم قال في ذكر احكام المحبة ووصف اهلها ويغلب محبته
على هوى العبد حتى يصير محبة الله هي محبة العبد من كل شيء
فهو محب لله حقا كما انه مومن به حقا عن مشاهدة اليقين

الذي يغلب رويته على روية الخلق فيشهده في كل شيء
ويكون واحدا به دون كل شيء اذ قد تجلى لمن ايقن بكل شيء
ثم قال وما قال التوحيد الا الواحد وما قال الله الا الله
ثم قال في ذكر مخاوف المحبين ومقاماتهم في الخوف
ظهرت لمن افنيت بعد فنا به فكان بما كون لا شك
كنته ثم قال لقد ظهرت فما تخفى على احد الا على
اكمه لا يعرف البصر لكن بطنت بما ظهرت محتجبا
فكيف يعرف من بالعرف استتر ابصرت احجب
ما عاينت مجتهدا الا مني حاجب استطلع الخبر.
ثم قال هو الناظر والمنظور والسامع والمسموع
وهو الشاهد والمشهود وهو الواجد والموجود.
كما قال بعض المحققين ليس في القلب والعيان جميعا
موضع فارغ لغير الحبيب هو سقمي وصحتي وشفاي
وبه العيش ما حييت يطيب ثم قال في شرح
دعايم الاسلام وفرض التوحيد هو اعتقاد القلب ان الله
واحد لا من عدد ثم قال الآخر في اوليته اول في اخريته
وان اسماه وصفاته وانواره غير مخلوقة وانه امام
كل شيء ووراء كل شيء ومع كل شيء واقرب الى كل شيء
من نفس الشيء وانه مع ذلك غير محل للاشيا وليست
محلا له الى غير ذلك ومنهم الشيخ الكامل ابو
اسماعيل عبد الله الانصاري الهروي قال في منازل
السايرين في باب السماع وسماع الخاصة ثلاثة
اشيا شهود المقصود في كل رمز والوقوف على الغاية
في كل حس والخلاص من التلذذ بالتفرق وسماع خاصة
الخاصة بغسل العلل عن الكشف ويصل الابد بالازل

وبرد

وبردّ النهايات الى الاول وفي باب المشاهدة والدرجة
الثالثة مشاهدة جمع تجذب الى عين الجمع مالكة
لصحة الورود راكبة بحر الوجود وفي باب البقاء وبقاء
ما لم يزل باسقاط ما لم يكن موجودا حتى يمحوا بالفناء
فيه وفي باب الجمع واما جمع الوجود فهو تلاشي
نهاية الاتصال في عين الوجود محقا واما جمع العين
فهو تلاشي كل ما يقله الاشارة في ذات الحق حقا
وفي باب التوحيد والذي يشار به على السن المشيرين
انه اسقاط الحدث واثبات القدم انه علة لا تصح
من اسقاطه ثم قال فان التوحيد يعرف ما يشار اليه الى غير
ذلك ومنهم الشيخ الكامل المحقق ابو بكر الكلاباذي
قال في التعرف اجمعوا على ان الدليل على الله عز وجل هو الله
وحده وعن محمد بن واسع ما رايت شيئا الا ورايت الله فيه
وعن غيره ما رايت شيئا الا ورايت الله قبله وعن الجنيد
انه العارف والمعروف ومعناه انك جاهل به من حيث انت
وانما عرفته من حيث هو هو ثم قال في بحث التوحيد
ونصيبه وجود الحق وهو فيه ما سوى ليس له متقدم
ولا متاخر ومنهم الشيخ الكامل شهاب
الدين السهروردي قال في عوارف المعارف في الباب
الثامن والصوفي صفي عن هذه البقية فطرفي العمل
والترك للخلق وعزلهم بالكلية وراهم بعين الفنا والزوال
ولاح له ناصية التوحيد وعاين سر قوله تعالى كل شيء هالك
الا وجهه كما قال بعضهم في بعض غلباته ليس في الدارين
غير الله ثم قال في الباب السابع والثلاثين ومن الساجدين
من يكاشف انه يطوي بسجوده بساط الكون والمكان ويسرح

قلبه في فضا الكشف والعيان فيهوي دون هويته
اطباق السموات وينمحي بقوة شهوده تماثيل
الكاينات ويسجد على طرف رداء العظمة ثم قال
في الباب الستين فيغلب وجود الحق الاعيان والاكوان
فيرى الكون بالله من غير استقلال الكون بنفسه
ثم قال في باب الحادي والستين فكان الحب
والشوق منهم اشارة من الحق اليهم عن حقيقة التوحيد
وهو الوجود بالمنح ثم قال فالساجد اذا ذاق
طعم السجود يقرب لانه يسجد ويطوي بسجوده
بساط الكون ما كان وما يكون ويسجد على طرف رداء
العظمة فيقرب ثم قال ولكن الفنا المطلق هو فاعل
ما يستولي من امر الحق سبحانه وتعالى فيغلب كون الحق
على كون العبد فاعل ومنهم الاستاذ ابو القاسم
عبد الكريم بن هوازن القشيري قال في رسالته في باب
تفسير الالفاظ في بيان لفظ التوحيد والوجد
والوجود وصاحب الوجود له صحو ومحو فحال صحوه
بقاوه بالحق وحال محوه فناوه في الحق وهاتان الحالتان
ابدا متعاقبتان عليه فاذا غلب عليه الصحو بالحق
فبه يصول وبه يقول قال عليه السلام
فيما اخبر عن الحق وبي يسمع وبي يبصر ثم قال
في بيان لفظ الجمع والفرق وتختلف الناس في هذه
الجملة على تباين احوالهم وتفاوت درجاتهم فمن اثبت
نفسه واثبت الخلق ولكن شاهد الكل قايما بالحق
فهذا هو الجمع وان كان مختطفا عن شهود الحق
مصطلما عن نفسه ماخوذا بالكلية عن الاحساس
بكل غير
تفسيره المنع لقوله مصطلما عن نفسه

بكل غير بما ظهر واستولى من سلطان الحقيقة فذلك جمع
الجمع فالتفرقة شهود الاغيار لله عز وجل والجمع شهود
الاغيار بالله وجمع الجمع الاستهلاك بالكلية وفنا الاحساس
بما سوى الله عند غلبات الحقيقة وبعد هذا حالة عزيزة
يسميها القوم الفرق الثاني وهو ان يرد الى الصحو
عند اوقات ادا الفرض ليجري عليه القيام بالفرايض
في اوقاتها فيكون رجوعا بالله لا للعبد بالعبد
ثم قال في بيان لفظ القرب والبعد وما الزهد
اسلي عنهم غيرا انتهى وحيد ذلك مشهودي بكل مكان
وقال في تفسيره المسمى باللطايف في قوله تعالى
واذ استسقى موسى لقومه والاسرار ترد باهل الحقايق
بالاختطاف عن الكون والمرسومات ثم عن الاحساس
والصفات ثم بالاستهلاك في حقيقة الوجود والذات
وفي قوله انها بقرة لا ذلول وكما ان مقصودهم الله
فكذلك مشهودهم الله بل هم محو بالله والخلق نخ والخلق
عنهم الله وفي قوله قل انما حرم عليكم الميتة وحرم
على السراير صحبة غير الله بل شهود غير الله وفي قوله
ليس البر ان تولوا فالتوحيد لا يبقى رسما ولا اثرا
ولا يغادر غيرا ولا غيرا اي تغيرا وفي قوله الله لا اله
الا هو الحي القيوم ومن تحقق هذه المقالة لا يرى
ذرة من الاثبات لغيره او من غيره ثم قال فيحدق
اليه انفراده وبه وم بوجوده انفراده فلا يسمع
الا من الله وبالله ولا يشهد الا بالله وفي قوله للفقراء
الذين احصروا في سبيل الله كيف ما نظروا راوا سرادقات
التوحيد محدقة بهم ثم قال غلا يسلم لهم نفس
محيطة بهم

واحد من الخلق واني بذلك ولا خلق واذا لم يكن فاثبات
ما لم يكن شرك في التوحيد ثم قال وليس على سرهم
ذرة من الاثبات للاغيار وفي قوله ولا يامركم ايامركم باثبات
الخلق بعد شهود الحق ويقال ايامركم بمطالعة الاشكال
ونسبة الحدثان الى الامثال بعد ان لاح في اسراركم
انوار التوحيد وطلعت في قلوبكم شموس التفريد
وفي قوله ومن يعتصم بالله ومن كشف عن سره
صفة صح غطاء التفرقة تحقق بان لا غير به ذرة او
شيء بينه وفي قوله الذين استجابوا لله والرسول
فاستجابة الحق بالتحقق بوجوده وفي قوله
واعبدوا الله ولا تشركوا به الشرك جليه اعتقاد
معبود سواه وخفيه ملاحظة موجود سواه
والتوحيد ان تعرف ان الحدثان كلها حاصلة بالله
قايمة به وفي قوله الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم الظلم في التحقيق وضع الشيء في غير موضعه
واصعبه حسبان الحدثان مما لم يكن فكان
فان المستثنى الله وغيرهم الاله من لا اله الا الله
وسقط ما سوى الله وفي قوله ولو اشركوا لحبط عنهم
يعني لو لاحظوا غيرا او شاهدوا في دوننا شيئا او بواسطة
الحدثان الى قدرتنا في الظهور لتلاشى ما اسلفوه
من عمر فانهم الى غير ذلك ومنهم الشيخ الكامل ابو عبد
الرحمن محمد بن الحسين السلمي كما قال في تفسيره
مثل ان الباء في بسم الله انه بالله ظهرت الاشيا وبه فنيت
وبتجليه حسن المحاسن وباستتاره قبحت وسمجت
وكتب ابو سعيد الخراز الى بعض اخوانه هل هو الا الله
وهل

وهل يقدر احد ان يقول الله الا بالله وهل عرف الله او يعرفه
الا الله وهل كان قبل القبض وقبل الخلق الا الله وهل الاشيا
في السموات والارض وما بينهما الا الله اذ لم يكونوا
فكانوا بالله ولله وفي قوله فتوبوا الى باريكم قال فارس
التوبة محو البشرية باثبات الالهية وفي قوله فمن يكفر
بالطاغوت وقيل الطاغوت كل ما سوى الله وفي الجملة
يتبرأ صح ان كل من لم يتبرأ من الكل لا يصح له الايمان بالله وفي قوله
الله ولي الذين آمنوا قال ابن عطا يفنيهم عن صفاتهم
بصفته فتندرج صفاتهم تحت صفاته كما اندرجت
اكوانهم تحت كونه و حقوقهم تحت حقه وفي قوله
ان الله لا يخفى عليه شيء قال جعفر فلا يطلع عليك
فيرى في قلبك سواه فيمقتك وفي قوله منكم
من يريد الدنيا قال النوري العامة في قميص
العبودية والخاصة في قميص الربوبية فلا يلاحظون
العبودية وفي قوله ولا تحسبن الذين يبخلون
قال ابن عطا ومن نظر في طريق الحق الى الغير حرم
فوايد الحق وسواطع انوار القرب وفي قوله
ان في خلق السموات والارض قال بعضهم ان الخواص
لم ينظروا الى الكون والحوادث الا بمشاهدة الايات
وما شاهدوا الايات الا بمشاهدة الحق ومن شاهد
الحق لم يمازج طعم الحدث واني بالحدث لمن الحدث
عنده غير حدث وفي قوله تعالى اعبدوا الله ولا تشركوا
به شيئا قال ابن عطا الشرك ان ترى غيره او ترى
من سواه ضرا او نفعا وفي قوله ان الله لا يغفر ان يشرك
قال الواسطي هو ان يطالع سره شيئا سوى الله

وفي قوله فلما توفيتني كنت قال ابو بكر الفارسي
الموحد ما نظر غير الحق في منظوره وان اخلده في النار
لم يلتمس فرجا لان روية الحق وطنه ونجاته وهلكته
من عين واحدة لم يبق حجاب الالهية برؤية التفريد
فكان المخاطِب والمخاطَب واحدا وانما يخاطب الحق
نفسه بنفسه وفي قوله فلما جن عليه الليل راى كوكبا
قال الواسطي كان يطالع الحق بسره لا الكوكب
وفي قوله فلما جن عليه الليل وفي قوله هو الذي خلقكم
من نفس واحدة فمستقر ومستودع قال
الواسطي مستقر فيه انوار الذات على الابد وفي قوله
فلم تقتلوهم الاية قال بعضهم ما رميت اذ رميت
ولكن رميت بسهام الجمع فغيبك عنك فرميت
وكنا الرامين عندك لان المباشرة لك والحقيقة
لنا اذ لم تفرق فينا وفي قوله هو الذي يسيركم
في البر والبحر قال بعضهم البر الصفات والبحر
الذات وفي قوله وان استغفروا ربكم قال
يوسف واستغفار الاكابر من روية كل شيء سوى الحق
وفي قوله افمن هو قائم على كل نفس قال الجنيد بالله
قامت الاشيا وبه فنيت وبتجليه حسنت المحاسن
وباستتاره قبحت وسمجت وفي قوله فلما اتاها
نودي يا موسى اني انا ربك قيل لموسى كيف عرفت
ان النداء هو نداء الحق فقال افناني وشملني فكان كل
شعرة مني كان مخاطبا من جميع الجهات وكانها
تعبر عنها من نفسها بجوابه ولما شملني انوار
الهيبة واحاط به انوار العزة والجبروت علمت
انه ليس لاحد

انه ليس لاحد ان يخبر عن نفسه باللفظين جميعا متتابعا
الا الحق قال فكانه هو محل الفنا فقلت انت انت لم تزل
وليس لموسى معك مقام ولا له جراة على الكلام الا ان
تبقيه ببقايك وتنعته بنعوتك فتكون انت المخاطِب
والمخاطَب جميعا فقال لا يحمل خطابي غيري ولا يجيبني
سواي انا المتكلم والمخاطب وانت في البين شبح
يقع بك محل الخطاب وفي قوله سنريهم اياتنا
في الافاق وفي انفسهم قال القحطبي هو
النظر الى الكون يشاهد الحق ثم النظر الى الحق بالفنا عن
الكون وهو ان تصير النعوت نعتا واحدا ولا تشهد
الا حقا صرفا وسيل ابو عثمان عمن يقول بالشاهد
فقال لا انكر القول بالشاهد لمن يشهد الاشيا كلها
شيئا واحدا قال الواسطي ظاهر في كل شيء
بما اظهر منه وانظار الاشيا ظهوره بها فاذا
تبينتها لا تجد غير الله ولذلك قال صلى الله عليه وسلم
اصدق كلمة قالتها العرب قول لبيد الا كل شيء ما خلا
الله باطل وفي قوله هو الاول والاخر والظاهر والباطن
قال جعفر فسقط بهذه المعاني وبقي هو وعن
الشبلي الاشيا ساقطة لانه اول اخر ظاهر باطن
الغير ذلك وهولا الايمة الثمانية قد نصوا
على هذا المذهب في كتبهم وقد نقل بعضهم عن
هولا الكبار وهم الجنيد وابن عطا ومحمد بن واسع
وابو سعيد الخراز وفارس وجبير والنوري وابو
بكر الفارسي والواسطي ويوسف بن الحسين والقحطبي
وابو عثمان والشبلي وغيرهم ممن لا ينحصر

ان الروية حصل مدلولها [illegible]

الصادق من اهل البيت

ووافقهم كثير من المتكلمين المتاخرين وسياتي النقل
عنهم القاضي ناصر الدين البيضاوي فانه قال في انوار (margin: منهم صح)
التنزيل في قوله فثم وجه الله اي فثم ذاته وفي قوله ان الله
واسع باحاطته بالاشيا وفي قوله ويبقى وجه ربك لو
استقريت جهات الموجودات وتصفحت وجوهها
وجدتها باسرها فانية في حد ذاتها الا وجه الله
اي الوجه الذي يلي جهته وفي شرح المصابيح
في قوله **عليه السلام** عن الله عز وجل لا يزال العبد
يتقرب الي بالنوافل الى اخره وان العبد لا يزال يتقرب
يتقرب الى الله تعالى بانواع الطاعات واصناف الرياضات
ويرتقي من مقام الى اعلى منه حتى يحبه الله سبحانه
وتعالى فيجعله مستغرقا بملاحظة جناب قدسه
بحيث ما لاحظ الا لاحظ ربه فما التفت لفت حاس (margin: اللفت بالكسر الجهة)
ومحسوس وصانع ومصنوع وفاعل ومفعول الا راى
الله وهو آخر درجات السالكين واول درجات الواصلين
فيكون بهذا الاعتبار سمعه وبصره ثم **قال**
في باب اسما الله في شرح اسمه الله كل ممكن فانه لا وجود له
بل انما وجوده من الجهة التي يلي الواجب تعالى واليه
اشار حيث قال الا كل شي ما خلا الله باطل وفي شرح اسمه
النور النور هو الظاهر بنفسه المظهر لغيره ولا شك
في ان الوجود اذا قوبل بالعدم كان الظهور للوجود والخفا
للعدم ولما كان الباري موجودا لذاته مبرا عن ظلمة
العدم وامكان طروه وكان وجود ساير الاشيا فايضا
عن وجوده صح اطلاق اسم النور عليه **ومنهم**
الفاضل شرف الدين الطيبي قال في شرح الكشاف نقلا عن
الواحدي

الواحدي والبغوي عن وهب بن منبه نودي من الشجرة
فقيل يا موسى فاجاب سريعا ما يدري من دعاه فقال
اني اسمع صوتك ولا ارى مكانك فاين انت فقال انا فوقك ومعك (margin: ومعك صح)
وتحتك وامامك وخلفك واقرب اليك من نفسك فعلم ان
ذلك لا ينبغي الا لله عز وجل فايقن به **قال** الطيبي
وهذا لا يدل على الجسمية وكذلك القرب **وقال** في شرح
المشكوة نحو ما نقلناه عن القاضي ونقل في شرح
اسمه البصير عن سهل انه **قال** منذ كذا سنة اخاطب
الحق والناس يتوهمون اني اكلمهم وفي معناه انشد وظنوني
اخاطبهم قديما وانت بها اخاطبهم مرادي هذا صفة الجمع
الذي اشار اليه القوم في شرح اسمه الواحد وحظ العبد ان يغوص
لجة التوحيد ويستغرق فيه حتى لا يرى من الازل الى الابد غير
الواحد الاحد الى غير ذلك **ومنهم** الفاضل المحقق سراج
الدين قال في ديباجة كشف الكشاف الحمد لله
الذي انار الاعيان بنور الوجود وجعلها مرايا صفاته واختار
منها نوع الانسان لجمعه سر الاكوان وكمل به مجالي
ذاته وفي قوله فثم وجه الله انه تمهيد لذكر نفي الولد
لان منزلة الجهات كلها تتعالى عنها فيستحيل ان
يماثله ذو جهة والولد من جهة الوالد لا محالة وفي
قوله اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد فمن شهده
شهد كل شي وفي قوله والظاهر والباطن بكنهه الى غير
ذلك وبالجملة فقد ذهب كثير من المتاخرين الى هذا
المذهب وقد ايدناه بانواع من الدلايل ودفع كثير من
الشبه والان اريد ان اضيف اليه فصولا **الاول**
في ابطال ساير المذاهب **الثاني** في بيان اتصاف الوجود

(margin: فهو الظاهر بوجوده لان كل الموجودات بظهوره ظاهر والباطن بكنهه صح)

باوصاف الاله باقامة الادلة على ذلك **الثالث** في ظهوره
في ذاته وفي المظاهر ورؤيته في القيامة **الرابع** في اثبات
الشرايع واحكام الاخرة مع وحدته **الخامس**
في فايدة اعتقاد هذا المذهب وعدم الكفر في افشايه
مع قول العارفين افشا سر الربوبية كفر وعدم كفر
من انكره مع ان منكر الصانع كافر فهذه الخمسة
مباني التوحيد كمباني الاسلام والله المسئول لاقاضة
المرام متحليا على الصواب على احسن وجوه الانتظام
والمامول منه حسن الاختتام وهو الموفق والمعين
والهادي الى الحق المبين **الفصل الاول** في ابطال مذاهب
المخالفين وفيه مقامات **الاول** في ابطال حجج من قال
باشتراكه معنى بين الموجودات واقامة الدلايل
على عدم اشتراكه وهي على وجوه **الاول** لا شك في وجود
المؤثر في الحادث مع التردد في انه واجب او ممكن جوهر
او عرض فبالضرورة يكون الامر المقطوع به مع التردد
في الخصوصيات وتبدل الاعتقادات مشتركا بينهما
قلنا اللازم انما هو اشتراك اضافته اليها لا اشتراكه
بين وجوداتها فقد منعنا ذلك

شك في هذا المحل لوجود البياض

الاطلاق مع كثرتها اختلاف في تلك اللغات المختلفة الكثيرة
جدا او هو بعيد جدا ومنهم من اصلح اشتراكه اللفظي
باختلاف اضافته الى الموجودات فنقول ان اراد اختلاف
مفهوم المضاف فباطل لانه لا يصح الاعلى تقدير عليه هاله
وسنبطل ذلك وان اراد اختلاف مفهوم الجمع من المضاف
والمضاف اليه فلا يصلح محلا للنزاع بل جميع الامور المشتركة
كذلك فتصير مشتركة لفظا بذلك الاعتبار **المقام
الثالث** في ابطال كونه مشككا بدل عليه وجوه الاول
انه مبني على تعدد افراده وقد ابطلناه بالبراهين
النيرة الثاني التفاوت اما في نفس مفهومه
فيكون له مفهومات مختلفة فيعود الى الاشتراك
اللفظي او في حقايق ما صدق عليه كلفظ النور مفهومه
واحد ومع ذلك يصدق على حقايق مختلفة من نور
الشمس ونور البصر ونور العقل فباطل لان
ما به اختلاف تلك الحقايق ان كان وجودا يخالف وجود
غيره مع ان ما به اتفاقها ايضا وجود تركب وجود
كل موجود من وجودين احدهما ما به اتفاق الحقايق
وثانيهما ما به اختلافها وان كان غير الوجود

اخر المقام الاول
واول المقام الثاني
ساقط في هذا
محله ودل سياق
الكلام ان المقام
الثاني في ابطال حجج من
قال بالاشتراك اللفظي
فلا تغفل

فيكون متوقفا على الوجود في التحقق لان غير الوجود
انما يتحقق به فان كان المتوقف عليه الوجود العام
كان الوجود الخاص للواجب الذي به وجوبه متوقفا
على ذلك الوجود العام فلا يكون وجوبه بالذات فيكون
اقوى واشد واولى واقدم وان كان غيره وهو الوجود
الخاص توقف ما به الاختلاف على الوجود الخاص
والوجود الخاص انما يتحقق بما به الاختلاف فيدور
او في عوارضه فباطل اذ عوارض الطبيعة الواحدة
المتفقة لا يختلف الثالث لو كان مشككا لكان
صدقه اما على الحقايق المتفقة مع اختلاف العوارض
فباطل اذ يلزم ان يكون حقيقة الواجب متفقة مع
ساير الحقايق واختلافها بالعوارض فقط وقد
اتفقوا على خلاف ذلك واما على الحقايق المختلفة مع اتفاق
العوارض فيكون الوجود عرضا للماهيات لاحقا بها مع انها يمتنع
كونها محلا للاعراض بدون الوجود فيلزم الدور على ان تلك
الحقايق ان كانت وجودات لزم تعدد الوجود في كل شيء
والا فلا تشكيك في الوجود نفسه ولا يندفع بما قيل العارضية
والمعروضية في نظر العقل لا في نفس الامر اذ لو لم يكن في نفس
الامر لكان تحقق الماهيات الممكنة في انفسها بدون الوجود
وقد ابطلناه على انه لا يتصور عروض الوجود للوجود
بل اما ان يكون عينه او جزءه وقد ابطلنا كلا لك
في ابطال حجج من قال بعينيته للماهيات
وهو الشيخ ابو الحسن الاشعري واقامة الدلايل
على عدم عينيته لها تمسكا بوجوه الاول لو قام بها
وهي معدومة بدونه لزم الجمع بين الوجود والعدم وهو
تناقض

على صح

تناقض قلنا بل الجمع بين الوجود والمعدوم ولا تناقض
بينهما اذ المعدوم هو العدم ذو العدم ولا تناقض بين
الجسم وذي لا جسم كالا سود الثاني لو زاد لقام
بها وقيامه بها يتوقف على وجودها فان كان عين ذلك الوجود
القايم بها لزم الدور وان كان غيره وهو ايضا وجود
قايم بها لزم التسلسل قلنا زيادته عليها
لا يستلزم قيامه بها وانما يلزم لو كان صفة وقد
بينا انه ليس صفة لها ولا موصوف بها بل مضاف
اليها ومشرف عليها وما ذكر انه قام بالماهية
من حيث هي هي لا بالمعدومة ليتناقض ولا
بالموجودة ليدور او يتسلسل غلط لانها
لا تخلو عن احدهما وهو كاف في لزوم ما ذكر والدعوى
عن ذلك بان هذا القيام امر عقلي باطل
لاستلزامه اما القول بعدمه في الخارج او بعينيته
للماهية فيه وهما باطلان اما الاول فلما مر بيناه
من قبل واما الثاني فلانه قول الخصم وما قيل
ان المفتقر الى المحل الموجود عوارض الوجود دون
الماهية باطل لانه ان اريد العوارض في الخارج
فلا يتصور بدون وجود المحل وان اريد في الذهن فكلامنا
فيه لا ينافي عروض الوجود للماهية في الخارج
الثالث لو كان قايما بها لكان موجودا
ولزم التسلسل فيكون معدوما وفيه اتصاف
الشيء بنقيضه قلنا قد بينا ان وجود الوجود
عينه ولا تسلسل وما قيل لا بأس بالتسلسل
في الامور الاعتبارية باطل لانه اذا جعل احد الوجود

الواقعة في السلسلة اعتبار يا كان الوجود والموجود به اعتبار يا
فيجز الركون الكل اعتباريا وكذا ما قيل لا باس بكون الوجود معدوما
ولا يلزم منه اتصاف الشي بنقيضه لان نقيض الوجود معدوما لا يلزم
منه اتصاف الشي العدم لا المعدوم لما بينا ان وجود الوجود
عينه فيصير الوجود المضاف محدثا لما مر فيلزم اتصافه
بنفس العدم لانه هو وكيف يكون معدوما و تحقق الاشيا ظ
به وما قيل هو نفسه تحقق الاشيا الا ما به تحققها بجو فباطل
فان تحقق الاشيا وصف قايم بها بعد مقارنة الوجود
اياها وليس نفس الوجود المفيد للتحقق لها وقد اعترف
بان الوجود متحقق بنفسه مع انكار كونه واجبا
بالذات بناء على ان المراد انه اذا تحقق لا يفتقر الى
وجود اخر يتحقق به لانه لا يحتاج الى الفاعل وهو
غلط لما بينا من امتناع عدمه وعلى ما ذكر
يجوز عدمه عند عدم ايجاد الفاعل اياه وما قيل
انه ليس بموجود ولا معدوم فاثبات للواسطة
بل جمع بين الشيء ورفعه ويدل على عدم عينيته
لها وجوه الاول لو كان عينها لكان اشتراكه
لفظيا لا بطريق تغاير المفهومات الاضافية اليه
بل بطريق تغاير المفهومات الافرادية وهو باطل
بالضرورة الثاني لو كان عينها لم تكن ماهيات
الممكنات قابلة للوجود والعدم لان الوجود لا يقبل الممكنات صح ٢
العدم الثالث لو كان عينها كان تحقق الماهيات
بذواتها ضرورة ان تحقق الشيء بنفسه هو مع
عدم الاحتياج الى الغير فيكون الكل واجب الوجود
المقام الخامس في ابطال ادلة من قال بزيادته
في الواجب

في الوجوب وقد قمنا الدليل على عينيته له ولكنا لم نقم
الدلايل على ابطال ما يقول الحكما من كونه خاصا نخته العام استدل
القايل بزيادته بوجوه الاول ان كان تجرده لذاته وجب
تجرد كل وجود فيلزم وجوبه فيتعدد الواجب وان كان لغيره افتقر
الواجب الى الغير وان جاز عدم علة المقارنة فلم لا يقتضي
التجرد لذاته في تحققه لذاته والمقارنة في تحقق الماهيات
به ولا تعدد له حتى يلزم تجرد كل وجود ووجوبه والقول
بان المقتضي للتجرد وجوده الخاص بذاته باطل لانه ان كان كان صح
باعتبار نفس الوجود لزم تجرد كل وجود وان باعتبار
قيد الخصوصية فان كان نفس الوجود مع العدم لزم
ان يكون للواجب وجودان والا كان تحققه بالوجود
فلا يصلح للوجوب الذاتي المقتضي للتجرد وايضا العام
اما ذاتي للخاص فيلزم تركبه او خارج فاما عام له
عرض عام ولا يتصور كون الوجود خارجا عن حقيقة
الوجود حتى يمكن جعله عرضا عاما له الثاني
الواجب مبدا للممكنات فلو تجرد فان كان مبدايته
لكونه وجودا لزم كون كل وجود مبدا وان كانت نفس
التجرد كانت عدمية وان كانت المجموع منها فهو
ايضا عدم لعدم احد جزئيه وان كانت الوجود بشرط
التجرد لزم ان يكون وكل وجود مبدا الكل وجود حتى
لنفسه ولعلته لكنها تخلفت لعدم الشرط لكن امتناع
مبدئية الشيء لنفسه ولعلته بالذات لا بالواسطة
قلنا مبدئيته لكونه وجودا ولا تعدد فيه حتى
يلزم مبدئيته كل وجود او المجموع ذهنا المتعدد خارجا متعدد صح
فلا يلزم كون المبدا عدميا او معدوما او الوجود بشرطه

التجرد ولكن حصوله ممتنع في الغير بالذات فلم يصلح للمبدئية
اصلا والقول بانه الوجود الخاص باطل لانه ان تحقق والعام
ايضا متحقق لزم اجتماع الوجودين والا كان العام معدوما
فلا يكون وجودا الثالث الواجب يشارك الممكنات بلو
تجرد فان كان مبدائيته لكونه وجودا او لكون كل وجود
مبدا او ما كانت نفس التجرد كانت عدمية ولو كانت
الممكن في الوجود و تخالفها في الحقيقة فيكون
وجوده مغايرا لحقيقته قلنا المشاركة بالموجودية
والمغايرة بانه نفس الوجود وليست نفسه والقول بان المشاركة
في الوجود العام والمغايرة بالخاص باطل لاستلزامه اجتماع
الوجودين والا لم يتحقق ما به المشاركة اصلا ثم انه
ممكن فيكون للواجب تحقق الوجود الممكن ولا يمكن
فرضه لازما خارجا اذ لا يتصور كون الواجب الوجود
خارجا عن حقيقته الوجود الرابع الواجب ان كان
نفس الكون في الاعيان وهو الوجود المطلق لزم تعدد
الواجب ضرورة ان كون زيد غير كون عمرو وان كان
مع قيد التجرد لزم تركب الواجب من الكون والتجرد
وهو عدمي لا يصلح جزءا للواجب او بشرطه فلا يكون
الواجب واجبا لذاته بل بشرطه الذي هو التجرد
وان كان غير الكون فان كان بدونه فلا يعقل وجود
شيء بدون كونه في الاعيان وان كان مع الكون فاما
ان يدخل فيه الكون فيلزم تركب الواجب او يخرج عنه
وهو المطلوب لان معناه زيادة الوجود الذي
بمعنى الكون في الاعيان على ما هو حقيقة الواجب ولو
كانت الوجود قلنا الكون في الاعيان غير الوجود
الحاصل

لانه

للوجود
لانه مسبب عنه وهو معنى مصدري لا يصلح الموجود الذاتي
لا بذاته ولا مع التجرد ولا بشرطه ولا باس بزيادته على حقيقته
اذا كانت حقيقته نفس الوجود والقول بانه نفس الكون
الخاص باطل لانه امر عقلي فكيف يكون نفس الامر الحقيقي
الخامس الوجود معلوم بالضرورة وحقيقة الواجب غير
معلومة والمعلوم يغاير غير المعلوم قلنا المعلوم
انية الوجود لا حقيقته والواجب كذلك والقول بان المعلوم
هو المطلق وغير المعلوم هو الخاص باطل لانه ان كان الخاص
مغايرا للعام من كل وجه لم يكن الخاص خاصا بالنسبة اليه
وان لم يغاير من كل وجه فالمجهول ان كان قيد الخصوصية
والمعلوم الوجود لم يكن حقيقته الوجود بل قيد الخصوصية
فان كانت نفس الوجود لزم تركب الوجود الخاص او تعدده
وان كان القيد متحققا بالوجود فلا يصلح لان يكون حقيقة الواجب
تعالى ويدل على بطلان كون وجود الواجب خاصا تحت العام
وجوه الاول لو كان خاصا تحت العام فان اعتبر مع قيد العموم
فلا يوجد في الخارج فان لم يتحقق به شيء فلا معنى لكونه
وجودا وان تحقق به شيء فان كان ذلك الشيء غير الوجود
الخاص فلا حاجة فيه الى وجود خاص وكل الاشيا كذلك
على انه يكون تحقق الشيء بما هو معدوم وان كان
ذلك الشيء الوجود الخاص لزم تحققه بما هو معدوم
وان لم يعتبر معه قيد العموم فلا يوجد الا في ضمن الجزئيات
فان وجدت جزئياته به لزم الدور والا خلا الوجود عن
افادة التحقق وهو ايضا باطل الثاني لو كان الواجب
خاصا تحت العام فالعام اما ذاتي فيلزم تركب كل وجود
حتى الواجب والا فلا يتحقق الا بالوجود فلا يكون الواجب

باعتباره واجبا بالذات الرابع الخاص والعام اما الكون في الاعيان
مع اعتبار قيد العروض فهو عرض فليس في الوجود واجبا
بالذات لافتقار العرض الى المحل فان كان الواجب من قبيل الماهية
ولا شك ان تحققها بالوجود الذي ليس واجب الذات فهي
اولى ان لا تكون واجبة بالذات او عن الكون في الاعيان فان
كان الكون في الاعيان لما كان للشيء الواحد وجودان وهو باطل
او باحدهما فان كان الخاص تحت العام خلاف العام عن افادة
التحقق وان كان العام استغنى به عن الخاص وان اختلفا
في الكون هو الوجود ونفس الكون هو الوجودية واحدهما
لا يكون عاما بالنسبة الى الاخر الخامس لو تحقق الخاص
تحت العام فلا بد ان يكون العام مشتركا بالاشتراك
اللفظي او المعنوي وقد ابطلناهما ابطلنا كونه كليا
ذا افراد السادس قيد الخصوصية اما عارض
فيفتقر الى المعروض فلا يصلح للوجود الذاتي فالمجموع
منه ومن غيره اولى بذلك لافتقاره اليه او معروض
فاما نفس الوجود فيتركب كل وجود حتى الواجب
واما غيره فيفتقر الى الوجود فافهم والله الموفق
والملهم **الفصل الثاني** في بيان اتصاف
الوجود باوصاف الاله تعالى باقامة الادلة على ذلك
وفيه مقامات **الاول** في وجوده ويدل عليه وجوه الاول
لا شك في تحقق شيء اذ انكاره مع جزم العقول به جهل لا يعبا
به فاما بدون الوجود وبطلانه ضروري او الوجود مع عدمه
فيكون مبدا الموجود معدوما وهو باطل بالضرورة
او وجوده وهو المطلوب ولا تسلسل لانه عينه هو
في الحقيقة زايد في الاعتبار **الثاني** تحقق كل شيء
واما

واما بذاته فيكون الكل واجب الوجود بالذات فلا يكون
فيه حادث اصلا وبطلانه ضروري او لا بذاته فيتسلسل
او البعض بالذات والبعض بالغير فالذي بالذات ان كان غير
الوجود افتقر الى الوجود فلا يكون وجوبه بالذات
الثالث تحقق الشيء لو كان لانه ماهية ما لم
يكن شيء منها قابلة للوجود والعدم لان مقتضى
الذات لا يزول بالغير وان كان لانه ماهية خاصة
فقيد الخصوص ان لم يكن نفس الوجود فتحققه
اما لانه ماهية ما وهو خلاف المفروض او لانه
ماهية خاصة فيعود الكلام في قيد خصوصه ويتسلسل
وان كان نفس الوجود فهو المطلوب فافهم والله
الموفق والملهم **المقام الثاني** في بيان مخالفة
حقيقته لساير الحقايق ونفي الشك والضد له والمثل والضد صح
ويدل على الاول وجوه الاول لو لم تخالف حقيقة الوجود
ساير الحقايق فاما ان يشاركها في ذاتي فيلزم تركب
كل وجود اذ لا بد معه من مميز ذاتي والا لم يكن حقيقة
على حدة او عرضي فاما وجود ولا يتصور كون الوجود
عارضا للوجود او موجود فعرضية الوجود له
اولى من عرضية الموجود او عدم فيجتمع النقيضان
او معدوم ولا يصح للعرضية اذ هي فرع ثبوت العارض
والمعروض **الثاني** لو شاركت حقيقة الوجود حقيقة
اخرى فالاخرى ان افادت تحقق شيء فاما بدون الوجود
وهو باطل او معه فهو مستقل بالافادة لا يحتاج
الى شركة امر اخر والا فان شاركت في اخص اوصافه
وهو التحقق بالذات فباطل اذ لا تحقق لشيء بدون الوجود

لان عروض الكل فرع عروض الجزء خل

او في اعمها وهو عموم اشتراقه على الكل فيكون مفيدا للتحقق وقد
فرضنا خلافه او في وصف من اوصافه لا اعم ولا اخص فاما من اللوازم وهو
باطل والاعم بعمومه او من المعارفات والمشاركة به لا توجب الا تحادح ٢
بالحقايق **الثالث** الحقايق لا تتشارك اذا كان لها جنس ولا
جنس للوجود او عرض عام ولا شيء تخرج عن تعلقه حتى
يفرض شيء يعرضه وما يغايره فيعمهما فافهم والله الموفق والملهم
واذ لا مشاركة في الحقيقة فلا مثل له والمضادة اما تتصور
بين وجوديين بينهما غاية الخلاف وكل وجود يجامعه الوجود
فلا شيء يضاده **المقام الثالث** في توحيده
يدل عليه وجوه **الاول** لو تعدد الوجود فاما ان يمكن
اجتماعهما في تحقق شيء فاذا زال عنه احدهما كان معدوما
من جهة الزايد موجودا من جهة الباقي فيجتمع عليه الوجود
والعدم وهو تناقض او لا يمكن فاما ان يمكن احدهما ان يتحقق
ما تحقق باحدهما بالاخر فتحققه باحدهما دون الاخر يحتاج
الى مرجح ويحتاج كل مرجح في تحققه باحدهما فيتسلسل
او لا يمكن فيلزم تمايزهما اما بذاتي فيلزم تركب كل منهما وهو باطل
واما بعرضي لازم فان كان لازما لمفهوم المطلق كان لازما لهما فلم
يفد تميز احدهما عن الاخر او لخصوصية احدهما فيلزم تركيبه من
المطلق وقيد الخصوصية **الثاني** لو تعدد لتحقق الاعم فان
اخذ اعميته بقيد العموم لم يتحقق في الخارج فلا يكون وجودا او لا
مع قيده فلا يكون مفيدا للتحقق شيء لانه اما الخاص وهو
احدهما فقد تحقق قبله واما نفسه فقد تحقق باحدهما لانه
في ضمنها لا بنفسه والا تحقق دونها وتحقق شيء من لوازم
الوجود وعدم اللازم يدل على عدم الملزوم **الثالث** لو تعدد فاما
ان يتفقا في الحقيقة والعوارض فان تعلق كل منهما يتعلق به الاخر
اجتمع

اجتمع عليه الوجودان والا لكان تعلق احدهما دون الاخر ترجيحا
بلا مرجح وان اختلفا في الحقيقة والعوارض فلا يكونا وجودين
وان اتفقا في الحقيقة واختلفا في العوارض فمحال لان اختلاف اللوازم
يدل على اختلاف الملزوم وان اتفقا في العوارض واختلفا في الحقيقة
لم يكونا ايضا وجودين الا ان يكن عارضهما الوجود العام ولا يتصور
كونه عارضا للوجود فافهم والله الموفق والملهم **المقام الرابع**
في تنزهه عن الجوهرية والجسمية والعرضية والمكان والزمان
والحلول والاتحاد ويدل على نفي جوهريته انه لو كان جوهرا
لكان ممكنا لان الجوهر عبارة عن ممكن موجود لا في موضوع
فيلزم خلو الوجود عن الواجب ولو كان جسما كان وجود الواجب
ايضا جسما وهو مركب فيلزم تركب وجود الواجب مع افتقاره
الى اجزائه وايضا لو كان جوهرا او جسما لكان وجود العرض
جسما وهو باطل بالضرورة ولو كان عرضا لم يوجد به جوهر لتاخر
العرض عن الجوهر ولو كان زمانيا كان متاخرا عنه لكن الزمان
موجود به ولو كان نفس الزمان لكان لازم الانصرام لكنه
لا يقبل العدم لما بيناه ولو كان مكانيا لكان المكان محيطا
به والمحيط بالشيء لا يكون تحققه به وايضا المتمكن
اما جسم او جزؤه لكن الوجود ليس احدهما ولو كان
نفس المكان لكان جسما او خلا لكن ابطلنا كونه جسما
وبطلان كونه خلا ظاهر وحلول الوجود في العدم والمعدوم
ظاهر الاستحالة وفي الموجود انما يكون لو كان عرضا وقد ابطلنا
عرضيته وفي الوجود اجتماع المثلين واتحاده بالعدم تناقض
وبالمعدوم يستلزم ان يجعل المعدوم موجودا حال عدمه
وبطلانه ظاهر لا استحالة وبالموجود ان بقيا بحالهما فلا اتحاد والا
كان الموجود متحدا بالمعدوم فافهم والله الموفق والملهم **المقام الخامس**

الاتحاد صح

في اتصافه بالصفات الثبوتية لله تعالى يدل عليه وجوه **الاول**
انه لما تحقق بالذات فذلك لغاية كمال الذات فلا يكون فيه نقص
والا لم يكن على غاية الكمال وفقد هذه الصفات نقص لانها كمالات
فالكامل لابد وان يستجمع الكمالات واما صفات الحوادث فانها وان
كانت كمالات لها فهي ناقصة في ذاتها لحدوثها عن العدم
وهو غاية النقص فلا تكون صفات له ولانها من حيث كونها
كمالات ممكنة صارت صفات للكمال الممكن للوجود وهو ظهور
الوجود بها **الثاني** الصفات الواجبة اما صفات للماهيات ولا
واجب فيها لان تحققها للغير واما للوجود وهو المطلوب
الثالث الصفات الوجوبية لا شك في تعلق الوجود بها
فان عوارض فبواسطة تعلقها بمالها والا فبنفسه والصفات
الواجبة ليست عوارض لان الصفات الواجبة نورانية فهي اولى
ان تكون صفات للنور المطلق وهو الوجود وهو المتجلي بها
على الماهيات المتصفة ولا يضر عدم اتصاف بعض الموجودات
بما يناسب هذه الصفات اذ الصور الظاهرة في المرآة لا يلزم
كونها على صفات ذي الصورة مستجمعة لجميع صفاته الحسية
فضلا عن العقلية مع انه قد ورد النص بما دل على اتصاف الكل
بالحيوة والعلم والكلام والبصر كقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها
بان ربك اوحى وقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده وبالسمع كقوله
عليه السلام لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس الا شهد
له يوم القيامة وقوله عليه السلام ان بقاع الارض ينادي بعضها
بعضا هل مر بك اليوم من ذكر الله او من صلى عليك فمن قايلة لا ومن
قايلة نعم وشق عروق النباتات المواضع الصلبة من الارض يدل
على ظهور الارادة فيها فافهم والله الموفق الملهم **المقام السابع**
السادس في صحة رؤية الوجود لما كان اكمل الانوار كان به
الظهور

القدرة

الظهور والاظهار للكل فهو اولى بالرؤية وقد صرح من جوز
رؤيته من المتكلمين بان علته الوجود فافهم والله الموفق والملهم
الفصل الثالث في ظهوره في ذاته وفي المظاهر ورؤيته
في القيامة لما كان الوجود نورا كاملا كان ظاهرا لنفسه وهو
علمه بنفسه ورويته لنفسه ومظهرا لنفسه في المظاهر
ليرى فيها روية الشخص نفسه في المرآة اذ هو كمال اخر ورا
الكمال الذاتي للوجود والعلم اذ به يظهر اثار اسمائه وصفاته
ومعلوماته وان لم يكن فقده نقصا في ادراك يقصد الكمال الذاتي
فمن لا يظهر في المرآة لا يعد ناقصا في ذاته وهو في نورانيته
يمثل بالشمس للتفهيم وكما ان للشمس عند طلوعها
انواعا من الظهور مثل الشعاع من غير حجاب ومن ورا حجاب
لطيف كالزجاجات وحجاب كثيف غير محيط كالجدار وحجاب
محيط كالدار المغلقة الباب وفي المرآة وما يحاذيها
من الما او مراة اخرى وما يحاذيها من الجدار فيظهر بعضها
في محل الشعاع والالوان المختلفة ورا الزجاجات المتلونة
بالالوان المختلفة والظل والجدار ولا يظهر شيء في البيت
المغلق ويظهر في المرآة لها صورة ذات شعاع
وفيما يحاذيها من مراة او ما وكذلك فيما يحاذيها من الجدار
شعاع ويختلف صورة في المرايا بحسب اوضاعها
واشكالها ومقاديرها كذلك للحق ظهورات شتى
في عالم المعاني اي الاسما والصفات وعالم الارواح من العقول
والنفوس وعالم المثال وعالم الاجسام على ترتيب خاص
واذا كانت اسماؤه وصفاته مظاهر ذاته كان الفايض
على ما وراها بالوانها واذا كانت الطبيعة والهيولى والصور
حجبا لها كان الفايض على ما وراها ظلا واذا كانت العقول

العوالم الاربع

نقطة

والنفوس مرتبة كانت كالمرآة والماء والجدار ولما كانت
الصورة لا تنطبع الا في المرآة كان الكمل مراياه وخلفاءه دون
غيرهم هذا جملة الكلام في ظهوره في المظاهر واما ظهوره بطريق
الاشراق فعند كشف الحجب كلها لاهل القيامة وقد يكون الروية
فيها بالظهور في الصور المثالية فيختلف ظهوره بحسب اختلاف
استعدادات الرائين ويظهر تارة في صورة منكرة وتارة
في صورة يعرف فيها كما ورد به الحديث واذا ظهر بلا حجاب
يكون صورة الرائين ظاهرة في مرآته فتصير تلك الصورة
حجابا عن روية المرآة فان الصورة في المرآة اذا رئيت منعت
عن روية المرآة لكن تكون تلك الصورة بحسب ما يغلب
على صاحبها من الاستعدادات التي استحق بها الروية الحق اذ
النور الكامل لا تقوى لرويته الابصار الضعيفة نعم
اذا فني الرائي لا يبقى له صورة تحجب لكن لا تفيده وههنا
تفاصيل كثيرة لا يليق ايرادها بالمختصرات والله الملهم
والموفق **الفصل الرابع** في بيان اقتضائه للشرائع والاحكام
الاخروية لما كان الظهور الكامل محبوبا له تعالى احب تصقيل مرايا الخلق
الخلقي وتقويمها والاعمال مفيدة لذلك التصقيل والتقويم
في الظاهر والباطن متفيد للتناسب بين المظهر والظاهر
حتى اذا كمل صاحبها صار خليفة للحق في الخلق في تدبير نظام
العالم الذي هو المظهر التفصيلي لاسمائه وتدبير سائر
ابناء جنسه الذين هم المظاهر الاجمالية له بعد التفصيل
فيشرف في الكل بكمالاته ويعكسه [illegible] اته وبه انتظام
العالم وبذلك لا تقوم الساعة الا على اشرار الناس ولما كان الاسلام
نورا والكفر ظلمة موجبة لخراب العالم تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا ان دعوا للرحمن ولدا

ولما تم

ولما تم ظهوره تعالى بسبب هولاء المظاهر الكاملة فيظهر عليهم
في القيامة بانواع اللطف والكرامة ولما كان اهل الكفر مبطلين
لهذا الامر المحبوب له تعالى صاروا اهل القهر والحجاب والهوان المحبوب
في القيامة مع انه تعالى متصف بالجلال والجمال يقتضي القهر
والحجاب اللطف والثواب فلا بد من دوامهما ويدل على ذلك قوله
تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وقوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ثم تصقيل الباطن بالاعتقادات الصحيحة
الصحيحة والاخلاق الكريمة يعنيه اعمال الجوارح بالتذلل
والاستقامة وعمل اللسان وهو الذكر للارتباط له به والاسرى
الظلمة من الظاهر الى الباطن فيكدره وتكدر الباطن بالاعتقادات
الفاسدة والاخلاق الردية ويعنيه من الظاهر الانهماك
في الاهوية الفاسدة ولهذا ايضا تفصيل لا يليق بالمختصرات
والله الموفق والملهم **الفصل الخامس**
في اعتقاد هذا المذهب وعدم الكفر في افشائه لاهله وعدم
كفر من انكره مع ان انكار الصانع كفر معتقد هذا المذهب فائدته
ان يبرأ عن الشرك او جرى على مقتضاه فلا يشرك به شيئا
من نفسه وهواه فيجعل حركاته وسكناته ومحياه ومماته
لله حتى يكون له حظ من التاله بظهور صورة الحق فيه
وان لم يصر الها كما ان المومن بالنبوة يصير له حظ من النبوة
وان لم يصر نبيا على ما ذكره الامام حجة الاسلام الغزالي في كتاب
التوحيد من الاحياء ويفضي بصاحبه الى كشف العلوم والاسرار
الخفية الجارية في العالم ويحثه على العبادة اذ يعرف انه
عبد محض لا يشاركه بوجه من الوجوه وانه يصير بالعبادة مجلى
كاملا الهيا فيجعله خليفة في الخلق وتدبيره في عالمه ويكمل
له قربة قرابته تعالى لشدة محبته اياه ولا يأمن غيرته

فيخاف ان يحب ماسوى الخلق وان يلتفت اليه من اهويته ويخاف
ان يتكدر مرآة قلبه وروحه ويلحق بالعصايم والجماداث ويصير
محلا للتجلي الجلالي الذي من مجاليه النار فان كان احراقها واتلافها
بهذه المثابة من حيث انها مجلي من مجاليه فكيف اذا كان
متجليا بنفسه فهو نار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة وكونا
فانه الواجب بالذات واما عدم كفر من افشاه لا هله فلجري
السلف على ذلك وقد قال امير المومنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
ان هاهنا علوما جمة واشار الى صدره ولو وجدت لها حملة
تمنى وجدان حامليه لافشائه اليهم فلو كان كفرا وتمنى
الكفر كفر امتنع منه ذلك وكقول ابي هريرة حفظت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين من العلم
فاما احدهما فبثثته واما الاخر لو بثثته لقطع مني
هذا البلعوم فقد افشاه عليه الصلاة والسلام الى ابي هريرة
دون العامة والا لم يكونوا ليقطع منه البلعوم وانما يقولون
افشاء سر الربوبية كفر نظرا الى العامة اذ يتضررون
بذلك حيث لا يبلغ فهمهم وقد قال عليه السلام
من حدث على قوم بحديث لا يبلغه افهامهم الا كان فتنة
على بعضهم فهو يصير سببا لانكارهم على الاولياء وتكفيرهم
اياهم وقد قال عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون
لا يعلمه الا العلماء بالله فاذا نطقوا به لا ينكره الا اهل الغرة بالله
فكان السلف يرشدون الاهل به ويمنعونه عن غير اهله
ويقولون من منح الجهال علما اضاعه ومن منع المستوجبين
فقد ظلم ووجه تضرر العامة اذا لم يفهموا من وجوه اما
ان لا يقبلوا وينكرون على علمائه وربما يجترون على قتلهم
وتكفيرهم واهانتهم وهم الاكثرون واما ان يقبلوه ولا
يفهمونه

ما انت محدث قوما لا تبلغه عقولهم الا كان على بعضهم فتنة رواه ابن عساكر ابن عطاء الله

اهل الغرة هم عدم الفطنة وغرة الكامل البله الذين لم يجربوا

يفهمونه فيدعون الربوبية لانفسهم تارة ويبيحون اخرى
اعمالهم بدعوى ان لهم الربوبية او بان هذه الامور لا توثر فيهم
بالاطلاع في الاغلب وكل ذلك باطل وضلال وان لهم الالهية وهم
موجودون بالغير لا بانفسهم وليسوا نفس الوجود ولا يصيرون
خالقي انفسهم وخالقي السموات والارضين وكيف لا يوثر
فيهم اعمالهم الخبيثة في الظاهر وهم انما اخترعوها عن
ظلمة نفوسهم وان لم يشعروا بها فلذلك قال المحققون كل
حقيقة ردتها الشريعة فهي باطلة وكل شريعة لم يلتفت
عاملها الى ما فيها من سر الحقيقة فهي عاطلة واما عدم
كفر من ينكره من العامة فلانه يظن ان الوجود هو الكون
في الاعيان وهو معنى مصدري فرض متعدد بلا امر عقلي
فاني تصلح للالوهية ولا يكفرون مع اقرارهم بالله
واعترافهم ان الكون كله موجود به وايضا علموا انه
بعلمه وقدرته محيط بالكل وان صفاته ليست غير
ذاته فيلزم انه محيط بذاته بالكل وقد امنوا بقوله
تعالى والله من ورائهم محيط فقد اعترفوا به من حيث
انكروه وان لم يومنوا باقصى الايمان وما يومن اكثرهم بالله
الا وهم مشركون فلذلك صاروا من اهل الغرة بالله لكن
لا يخلدون في النار لانهم قايلون بوحدته ولا ينكرون
بشرايعه فافهم ذلك والله الموفق والملهم

تم هذا الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه وصلى الله على نبيه محمد خير خلقه
وعلى اله وصحبه وحزبه وعترته والحمد لله
رب العالمين